الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/484/Add.2
7 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٥ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

تقارير الهيئات الادارية للهيئات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في سبيل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذى وضعه المجلس التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٩٨/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

Digitized by UN Library Geneva

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
BOC/81-page.i

المجلس التنفيذي

ex

108 EX/24 REV.
١٠٨ م ت / ٢٤ معدلة
باريس ، ١٨ / ١٠ / ١٩٧٩
الأصل : فرنسي

الدورة الثامنة بعد المائة

تقرير مرحلي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عما أحرز من تقدم في مجالات اختصاص اليونسكو نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعما يعترض ذلك من عقبات

أعده المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الثامنة بعد المائة

Digitized by UN Library Geneva

أعد هذا التقرير تلبية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم ٣٣/١٩٨ الذى اعتمدته فى دورتها الثالثة والثلاثين بشأن الأعمال التحضيرية لدورتها الاستثنائية لعام ١٩٨٠ ، ودعت فيه "الهيئات الادارية للأجهزة والمؤسسات المعنية فى منظومة الأمم المتحدة الى أن تقيم ، كل فى مجال اختصاصها ، التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وأن تبين كذلك العقبات التى تعوق اقامة هذا النظام ، وأن تقدم الى الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والثلاثين تقارير مؤقتة ، بغية تقديم تقارير شاملة الى الجمعية فى دورتها الاستثنائية فى عام ١٩٨٠".

ويصحب هذا التقرير ملحقان :

- ملخص أعدته السكرتارية بناء على طلب المجلس التنفيذى (الملحق ١)

- اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد :

تقرير المدير العام عن تنفيذ القرار ١٩م/١ر٩ (الوثيقة ٢٠م/١٢) (الملحق ٢)

Digitized by UN Library Geneva

محور للتفكير والعمل

١ — تعتبر اقامة نظام اقتصادى دولى جديد منذ مايقرب من خمسة أعوام احد المحاور الرئيسية التى تسترشد بها اليونسكو فى توجيه أعمالها . فما كادت تنقضى بضعة أشهر على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١ مايو/أيار ١٩٧٤ للاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد (القراران ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ (د ٦ — ٦)) حتى شرع المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثامنة عشرة ، فى اجراء بحث أولى فيما يمكن أن تسهم به اليونسكو فى هذا الصدد ، وأعتمد عقب ذلك القرار ١٨م/١ر١٢ فى ١٤ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٤ . وأقر المؤتمر العام فى هذا القرار " بأن اليونسكو معنية مباشرة فى مجالات اختصاصها ، بالاعلان وبخطة العمل " ، وقرر " ان تستلهم اليونسكو فى توجيه أنشطتها مبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد كما تنص عليها الفقرة ٤ من الاعلان " ؛ وقرر أيضا " ان تتقدم اليونسكو باسهامها الكامل والتام فى مجالات اختصاصها من أجل انشاء نظام اقتصادى دولى جديد " وذلك على صعيدين :

— الدراسة واعمال الفكر ونشر المعارف عن مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ودراسة العوامل التى من شأنها تعويق أو تيسير الجهود الرامية الى اقامته ؛

— توجيه برنامج اليونسكو ومواءمته ودعمه وفقا لأهداف برنامج العمل .

٢ — وتطبيقا لهذا القرار طلب المدير العام ، ضمن أمور أخرى اعداد مطبوع " نحو عالم الغد — تأملات فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد " الذى شكل تقريره الى الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام ، والذى اقترن فيه الخطوط الرئيسية لما ينبغى الاضطلاع به فى مجالات اختصاص المنظمة ، استنادا الى بحث للأوضاع العالمية والى تحليل لمفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد. كما حرص المدير العام على أن تسترشد خطة المنظمة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧—١٩٨٢ بهذه الاعتبارات .

٣ — وأكد المجلس التنفيذى فى دورتيه التاسعة والتسعين والخامسة بعد المائة ، والمؤتمر العام فى دورتيه التاسعة عشرة والعشرين ، خاصة فى قراريه ١٩م/١ر٩ و ٢٠م/١ر٩ ، تلك التوجيهات ، ووضعا مجموعة تعليمات بشأن العمل الذى يجب أن تنهض به المنظمة . فقد ناديا عدة مرات ، طوال الفترة التى أعقبت مايو/أيار ١٩٧٤ ، وهو تاريخ اعتماد الاعلان وبرنامج العمل ، ومراعاة للنصوص التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد (القرار ٣٢٨١ (٢٩)) بتاريخ ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، والقرار ٣٣٦٢ (د ٧ — ٧) بتاريخ ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ الخاص بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى) بضرورة اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وحددا طبيعة هذا الاسهام .

٤ — ويجب وضع هذه المواقف فى سياق التأملات التى تجتهد اليونسكو بواسطتها ، منذ ١٩٧٤ ، فى استخلاص مغزى ومدى مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وبالتالى تحديد الطرائق التى يمكن بها أن تسهم أنشطة المنظمة ، فى مجالات اختصاصها ، فى تحقيق الغايات التى ينطوى عليها هذا المفهوم .

Digitized by UN Library Geneva

المبادئ الأخلاقية ومقتضيات التنمية

٥ - ان اليونسكو، باعتبارها منظمة تتضمن رسالتها مهمة أخلاقية جوهرية، قد أيدت فورا المبادئ التي يستند اليها مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد. فقد أكد المؤتمر العام منذ دورته الثامنة عشرة انه يدرك "أهمية المبادئ المبينة في الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وهي المبادئ التي تستند بوجه خاص الى مفهوم العدالة، والى مساهمة كل البلدان مساهمة كاملة وحقة، على قدم المساواة، في حل المشكلات العالمية، والى ممارسة الشعوب التي توجد تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية أو تحت الاحتلال الأجنبي حقها في تقرير المصير والاستقلال."(١)

٦ - ولكن المؤتمر أكد أيضا أن مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يمكن أن يقتصر على المجال الاقتصادي وحده. فأعلن في القرار ١٨م/١ر١٢ "ان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية فحسب، ولكنه يتوقف أيضا على عوامل اجتماعية - ثقافية يتزايد دورها باطراد في مجال التنمية وتشكل عنصرا جوهريا في كفاح الشعوب ضد السيطرة بكافة أشكالها".

٧ - وان الطابع غير العادل للنظام الدولي الحالي، الذي انتقدته النصوص الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد بشكل جذري، لا يقتصر على العلاقات الاقتصادية أو التجارة الدولية أو المشكلات النقدية، وانما يمس أيضا استنباط المعارف ونشرها وتبادلها، وامكانية استخدام المعرفة والدراية الفنية، وبالتالي لا يمكن تجاهل الاختلال في مجال المعلومات والاعلام، وتفاوت مستويات تنمية التربية ووسائل الانتفاع بالثقافة، ولا سيما التباين في مجال توزيع القدرات العلمية والتكنولوجية. ولما كان برنامج العمل الذي دعيت اليونسكو الى الاسهام في تنفيذه كسائر هيئات ووكالات الأمم المتحدة يتسم بطابع اقتصادي أساسا، فقد رأت أن عليها، عن طريق بذل جهد فكري متضافر، أبراز جميع متضمنات التطلع الى نظام اقتصادي دولي جديد كما تبدو للمرء عندما يجتهد في التعمق في معناه.

---

(١) القرار ١٨م/١ر١٢.

Digitized by UN Library Geneva

٨ — والواقع أن هذا المسعى ، الذى يعتبر اعداد مطبوع " نحو عالم الغد " مرحلته الأساسية، كان من السمات الدائمة لموقف المنظمة خلال السنوات الخمس الماضية ، وهو لا يزال مستمرا سواء فى مناقشات المؤتمر العام والمجلس التنفيذى وعند اعتماد قراراتهما بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، أو من خلال مختلف الأنشطة المعنية بالموضوعات المتصلة بالنظام الجديد (١) .

٩ — ويمكن أن نعتبر اعمال الفكر هذا دائرا على صعيدين . فمن جهة أسفر تعميق مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد عن توضيح أسسه ومتضمناته الأخلاقية . ومن جهة أخرى ، نظر الى المسيرة نحو نظام اقتصادى دولى جديد على ضوء علاقاتها بتنمية المجتمعات . ونجد هذين النهجين مرتبطين ارتباطا وثيقا فى مطبوع " نحو عالم الغد ".

١٠ — فقد نوه المطبوع بشكل خاص بأنه ينبغى أن تكون " المشكلات الاقتصادية هى نقطة الانطلاق ولكن يجب أن نكون قادرين على النظر فيما وراء هذا الجانب من نشاط الانسان "(٢) . وذكر أن التبادل الاقتصادى ينبغى أن يكتسب مغزاه الانسانى العميق ، فيمثل : " اعترافا ايجابيا بمختلف أنواع التكافل الذى لا يفرض من الخارج وانما يسعى اليه سعيا ، وفرصة لممارسة التضامن

---

(١) يجدر أن تذكر على الأخص ، من بين هذه الأنشطة ، ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة نظمتها عدة منظمات غير حكومية ، بدعم من اليونسكو ، بغية تشجيع اعمال الفكر عموما وعلى نطاق واسع ، بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وقد عقد أولها فى يونيو/حزيران ١٩٧٦ وكان موضوعه " التعاون الثقافى والفكرى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد " : وخلص الأربعة والثلاثون مفكرا وفنانا من جميع أنحاء العالم الذين اشتركوا فى هذا الاجتماع ، فيما خلصوا اليه ، الى أهمية التنمية الثقافية باعتبارها عنصرا أساسيا للتنمية الشاملة والى ضرورة ارساء أخلاقيات دولية تكون أساسا لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وعقد الاجتماع الثانى فى يونيو/حزيران ١٩٧٧ وكان موضوعه " تحديات عام ٢٠٠٠ "، وعنى المشتركون فيه ، فى المقام الأول منها بمشكلات سباق التسلح والتلوث الجوى وسوء استخدام وسائل الاعلام الخ . . . ، وأقروا ، ضمن مسلمات النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، أنه شرط أساسى للسلام العالمى . وخلال ثالثها ، الذى نظم بالمكسيك فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧ وكان يتعلق بمستقبل العالم الثالث ، أعرب المشتركون عن القلق الذى تثيره أوضاع انعدام المساواة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، ورأوا أن المشكلات العالمية ترتبط ارتباطا لا تنفصم عروته بمسألة النزع التام والشامل للسلاح .

(٢) نحو عالم الغد ، ص ١٧ .

Digitized by UN Library Geneva

العملى (١). وذكر أن " الغاية الأساسية من اقامة نظام اقتصادى دولى جديد تتجاوز المجال الاقتصادى البحت : ذلك أنه لا يستهدف مجرد الانتفاع بالأشياء على خير وجه واقتسامها على نحو أكثر عدالة ، وانما يستهدف تنمية الناس جميعا ، رجالا ونساء وكل جانب من جوانب شخصية الفرد "(٢).

١١ــ ويجب تعميق مفهوم النظام الجديد ذاته وتوسيع نطاقه. فالنظام المنشود يجب أن يكون أكثر من " نمط (د) تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ". كما أن مفهوم النظام يجب أيضا أن يكون أكثر من نظام قانونى يستند الى الاعتراف بالحقوق والواجبات . " واذا كان لنا حقا أن ننشئ نظاما دوليا جديدا ، فلابد من أن يكون هناك أولا اتفاق على نظام لقيم العدالة والمساواة والحرية والتضامن ، واستعداد للعمل معا على دراسة متضمناتها . وستنهض هذه القيم على ادراك جديد فى اتجاهين هما : الاعتراف بوحدة البشرية بشتى شعوبها وأجناسها وثقافاتها ، وتأكيد الرغبة فى العيش معا ، رغبة نابعة من اختيار ارادى لتحديد المصير المشترك مع اقتسام مسؤولية بناء مستقبل الجنس البشرى ، لا مجرد تجربة لا مناص منها للبقاء أو التعايش ."(٣)

١٢ــ وفى هذا السياق ، يجرى التنويه بضرورة تجاوز النزاعات بشأن المصالح وتفادى المجابهة التى قد تكون وخيمة الأثر ، واقامة الحلول على أساس أخلاقيات التضامن البشرى . ولا شك فى أنه يلزم ، أكثر من أى وقت مضى ، التنويه بهذه الضرورة الأخلاقية للتضامن ، وذلك فى وقت تتعثر فيه المفاوضات ذات الطابع الاقتصادى الصرف الخاصة بالنظام الجديد ، كما ذكر بذلك المؤتمر العام لليونسكو ، عندما نوه فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٨ ب " أن الجهود التى بذلت فى مجال تطبيق القرارات الخاصة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد لم تتمخض عن النتائج العملية المنتظرة على الرغم من أنه أمكن تحديد المشكلات الرئيسية ."(٤)

١٣ــ وقد أشير الى الركود الذى أصاب الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد فى " خاتمة " مشروع تعديلات على الخطة متوسطة الأجل لليونسكو ، وهى وثيقة عرضت على الدورة العشرين للمؤتمر العام ، الذى أقر توجيهاتها العامة. وقد قرنت الوثيقة بين هذا الوضع وبين سياق يتميز " بالتأخر فى حل معظم المشكلات الكبرى ، وبشئ من العجز عن التحكم فى تطور المجتمعات والاقتصادات ، وبانتشار الشعور بعدم الاستقرار ازاء المستقبل."

١٤ــ وازاء هذا الموقف ، رؤى فى " الخاتمة " أن ثمة ضرورتين تفرضان نفسيهما على المنظمة. أولا الأخذ بنظرة جامعة تسمح بالتغلب على العقبات الناتجة عن تقسيم الأنشطة البشرية الى قطاعات منفصلة بعضها عن البعض والاحاطة بشتى وجهات النظر الخاصة بالمشكلات العالمية. وثانيا ، الأخذ برؤية بعيدة المدى ، ولا سيما تصور ما ينبغى " أن تكون عليه المجتمعات التى سوف يتألف منها عالم يعاد تنسيقه وفقا لمبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد ". ولا شك أن الأمر سيقتضى فى هذا السياق اتباع أساليب للتنمية أو أنماط للنمو تختلف عن الأساليب والأنماط السائدة اليوم ويتعين ابتكارها سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية.

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨.
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٩.
(٣) نحو عالم الغد ، ص ص ٢٤—٢٦.
(٤) القرار ٢٠م/١ر٩.

Digitized by UN Library Geneva

١٥ــ وعلى أي حال فان اعمال الفكر في النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا ينفصم عن اعمال الفكر النقدي في التنمية. وترى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن "الهدف العام للنظام الاقتصادي الدولي الجديد هو زيادة قدرة البلدان النامية . . . على السعي الى تحقيق انمائها."(١) بيد أن نفس مشروع اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يمثل تشكيكا في نوع معين من مفاهيم التنمية. ففي مطبوع "نحو عالم الغد" جرى التذكير بأن هذا المفهوم وضع "على أساس افتراض أن تنمية العالم الثالث سوف تتحقق عن طريق اندماجه في النظام الاقتصادي العالمي. وقد أثبتت الأحداث خطأ هذا الافتراض. فقد زاد الاندماج المقترح من تبعية البلدان النامية ونال من استقلالها الذاتي من حيث أنه دفعها الى انتاج ما يريده "النظام الدولي" منها بدلا من انتاج ما كانت تحتاج اليه هي نفسها"(٢). وبالتالي نرى تناقضا قائما "بين الديناميات التي ينهض عليها النظام الدولي ومحوره البلدان المتقدمة، والاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية."(٣)

١٦ــ ولا يمكن اذن الأخذ بفكرة أن التخلف ليس الا تأخرا يمكن تعويضه عن طريق عملية استدراك خطية في اطار الاقتصاد العالمي كما تشكل على أيدي البلدان المتقدمة. فان مثل هذا الاعتقاد في نمو سيأتي في أوانه بفضل العوامل التي توجه الاقتصاد العالمي، وعن طريق تيارات المبادلات التي يمليها التقسيم الدولي للعمل والتي تقوم على المزايا النسبية لا يضع في الاعتبار ظواهر السيطرة والتبعية التي تخل بتوازن العلاقات الدولية وتجرى على حساب البلدان النامية. واقامة نظام اقتصادي دولي جديد انما تتمثل في اتخاذ مجموعة من التدابير تحول قواعد اللعبة بحيث يتسنى قيام تعاون دولي يضع حدا للاجحاف بالبلدان النامية.

١٧ــ ومن ثم فمن الممكن بل من الضروري أن تختار البلدان النامية أساليب وسبل للتنمية لا تخضع للنموذج الذي كان يبدو حتميا طالما كان اطار التفكير هو التكامل في النظام الدولي أو نظام التنمية على مراحل. ولا يمكن تجنب التبعية، التي من المفروض أن تؤدي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد الى وضع حد لها، الا اذا تسنى للبلدان النامية ولوج طريق التنمية الذاتية التي تستند في المقام الأول الى ارادة المجتمع وقواه الذاتية. والى ما يقوم به من عمل بنفسه وفي نفسه وفقا لقيمه وللأهداف التي يحددها لنفسه بتأكيده لذاتيته. ويقتضي النظام الاقتصادي الدولي الجديد ضمنا هذا النوع من التنمية الذي لا ينبغي بحال من الأحوال الخلط بينه وبين الاتجاه الى الاستكفاء أو الانطواء على النفس، بل على العكس من ذلك ينبغي أن يسمح فعلا باقامة علاقات قوامها المساواة والتبادل بين شركاء مسؤولين كل المسؤولية عن مصيرهم ويقبلون بحرية الخيارات الأساسية التي تحدد مستقبلهم الاقتصادي ونموذج المجتمع الذي يزمعون بناءه. والتنمية الذاتية بدورها لا يمكن أن تتحقق بدون عوائق في بيئة دولية لا تحكمها مبادئ النظام الجديد فتستمر بالتالي في فرض علاقات غير متكافئة ونماذج انمائية يجرى تصميمها وتنفيذها في أماكن أخرى من العالم. غير أنه يمكن تدعيمها عن طريق التعاون بين البلدان النامية التي تواجه المستقبل مستهدفة مرامي مشتركة.

---

(١) ديباجة القرار ٣٢٦٢ (د ا ــ ٧).
(٢) نحو عالم الغد، ص ٣٤.
(٣) نحو عالم الغد، ص ٣٥.

Digitized by UN Library Geneva

١٨ــ وحتى تكون التنمية ذاتية ومتحررة من الالتزام باتباع نموذج خارجي يفرض نقله كما هو فهي تتطلب أن يعبئ المجتمع موارده وجميع طاقاته من أجل تحقيق الأهداف التي تتلاءم مع تصوره لمستقبله. والتنمية من هذا المنظور يجب أن تفهم على أنها عملية تدمج جميع جوانب الابداع الاجتماعي وتتيح استخدام المعارف والمهارات اللازمة للسيطرة على الموارد الطبيعية وتنمية جميع مظاهر الحياة. ومن ثم لا يمكن أن يقتصر الجهد على السعي نحو النمو الاقتصادي فقط بل ينبغي أن ينصب أيضا على نحو متكامل على النهوض بالعلم والتكنولوجيا، والمعلومات والاعلام، والتربية والثقافة، اذ أن كل ذلك من شأنه أن يعطي المجتمع الوسائل التي تهيئ له نموه الاقتصادي وكذلك القدرة على تحديد أهداف هذا النمو التي لا يمكن أن يحققها ذلك النمو في حد ذاته.

١٩ــ واذا كان ثمة شرط يظهر واضحا من خلال أعمال المنظمة والخبرة المتراكمة لديها، وهو الشرط الذي أكدت عليه هيئاتها الرئاسية أكثر من مرة، فهو شرط اتسام التنمية بطابع التكامل وتعدد الأبعاد. ولذلك شدد المؤتمر العام في كل دورة من دوراته منذ ١٩٧٤ على العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي الدولي الجديد والبعد الاجتماعي الثقافي للتنمية.

٢٠ــ وعندما أعلن المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة، كما ذكرنا في الفقرة السادسة آنفا، "أن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية فحسب، ولكنه يتوقف أيضا على عوامل اجتماعية ثقافية يتزايد دورها باطراد في مجال التنمية وتشكل عنصرا جوهريا في كفاح الشعوب ضد السيطرة بكافة أشكالها" كان يعني أكثر من تقرير ضرورة توافر شروط اجتماعية ثقافية لتحقيق هذا التدبير أو ذاك من التدابير التي ينص عليها برنامج العمل، كضرورة اعداد موارد بشرية للتقدم في طريق التصنيع. فالتربية والعلم والثقافة والاعلام ليست مجرد وسائل تساهم في تنفيذ هذا النشاط الاقتصادي أو ذاك، بل هي في حد ذاتها أجزاء لا تتجزأ من عملية التنمية وهي في الوقت ذاته مرهونة بعملية اعادة توزيع الامكانات والموارد على الصعيد العالمي التي يفترضها النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ولهذا أكد المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة "أن تنمية التربية والعلم والثقافة تشكل عنصرا أساسيا في المفهوم العام لنظام اقتصادي دولي جديد وفي تحقيق هذا النظام" (١). بل انه رأى في الدورة نفسها "أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ينبغي أن يؤدي الى نظام بشري جديد يقوم على الحرية والعدل والانصاف والغاء أوجه التفاوت بين الأمم والشعوب والتفاهم المتبادل والتعاون في المهام الكبرى المشتركة للبشرية ومساهمة الجميع في الرخاء والتربية والمعرفة والثقافة" (٢). فبدا وكأنه يرسم معالم "ما بعد" النظام الاقتصادي الدولي الجديد كوضع عالمي يتسم بالتحقق الفعلي لبعض القيم وافساح مكانة متميزة للحياة الفكرية.

---

(١) القرار ١٩م/١(ر٩).

(٢) "التنمية الذاتية والثقافة والمجتمع"، وثيقة قدمتها اليونسكو الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية (الفقرة ٨).

Digitized by UN Library Geneva

٢١ــ واذا استعرضنا مجموع القيم التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الدولى الجديد واذا وضعنا فى الاعتبار نهج التنمية الذاتية الذى لا يمكن فصله عنه نرى أن الحركة المتجهة نحو النظام الجديد تتجاوز بكثير مجرد محاولة تعديل قواعد لعبة العلاقات الاقتصادية الدولية مهما كان هذا التعديل أساسيا . فمفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد " يعبر بصورة مجملة وعلى المستوى الاقتصادى ــ لأنه المجال الذى تعمل فيه بأجلى صورة القوى التى فرضت سيطرتها فى العالم الراهن ــ عن كل أشكال الرفض لأوضاع التبعية ، وجميع التطلعات نحو عالم أكثر توازنا وأكثر عدلا "(١) فالأمر يتعلق بما هو أكثر من البعد الاقتصادى البحت للعلاقات الدولية . ومن ثم أكد المؤتمر العام فى دورته الثامنة عشرة على أنه " يدرك أن فكرة العدالة لا ينبغى أن تجد تعبيرها فى العلاقات بين الدول فحسب ، وانما فى داخل المجتمعات عن طريق توزيع جديد عادل للثروات على الصعيدين الوطنى والدولى "(٢) . وكان كتاب " نحو عالم الغد " قد نوه بدوره بضرورة الربط فيما بين التحولات التى ينبغى اجراؤها على الصعيد الدولى وعلى الصعيد الوطنى .

٢٢ــ ولا داعى مطلقا فى هذا الصدد الى الاستعانة بنهوج تقوم على مفاهيم غير مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد ــ ولاسيما مفهوم " الحاجات البشرية الأساسية " . وقد ذكر أحيانا فى المناقشة الدولية التى جرت مؤخرا حول مشكلات التنمية أن استراتيجية موجهة الى " الحاجات الأساسية " من شأنها استكمال مجموع التدابير التى تتطلبها اقامة نظام اقتصادى دولى جديد اذا ما نظر اليها فقط فى اطار التغييرات البنيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٢٣ــ وقد جرى فى الدورة الخامسة بعد المائة للمجلس التنفيذى نقاش واسع حول مفهوم " الحاجات البشرية الأساسية " على أساس وثيقة تضمنت دراسة متعمقة لهذه المسألة (٣) . وعلى ضوء هذا النقاش رأى المؤتمر العام فى دورته العشرين أن " مفهوم الحاجات البشرية الأساسية "، الذى يستند اليه باعتباره أحد أسس استراتيجية التنمية ، لا يمكن أن يحل محل المفاهيم والمبادئ الحقيقية التى ينبغى أن يقوم عليها نظام اقتصادى دولى جديد "(٤) . فمفهوم " الحاجات البشرية الأساسية " لا يتعدى كونه " أحد الموضوعات التى يتناولها التفكير ــ ضمن أمور أخرى ــ فى معرض دراسة استراتيجيات التنمية واعدادها ."(٥)

---

(١) " التنمية الذاتية والثقافة والمجتمع " ، وثيقة قدمتها اليونسكو الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية (الفقرة ٨) .

(٢) القرار ٨ (م/ ١ر١٢) .

(٣) الوثيقة ٥٠ (م ت/ ٧ : دراسة متعمقة لمفهوم الحاجات البشرية الأساسية بحسب مختلف أساليب الحياة ومتضمنات هذا المفهوم بالنسبة لعمل المنظمة .

(٤) القرار ٢٠م/ ١ر٩ .

(٥) القرار ٢٠م/ ١ر٩ .

Digitized by UN Library Geneva

٢٤ - ويبدو فعلا أن اعتماد استراتيجية تؤكد في المقام الأول على تلبية الحاجات الأساسية يمثل خطرا، هو قصر أهداف البلدان النامية على تحقيق بعض الحدود الدنيا - في مجال التغذية والسكن والصحة والتربية - واعطاء المرتبة الثانية للتحولات البنيوية وانشاء الامكانات الذاتية التي هي أساسية من منظور النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتي لا غنى للبلدان النامية عنها لتؤمن بشكل مستديم تنمية تحررها من القيود التي ترهقها. ومن ناحية أخرى يبدو أنه لا لزوم للاستعانة باستراتيجية أخرى من حيث أن عملية السعي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد تنطوي في حد ذاتها على ضرورة القضاء على أوجه التفاوت ولاسيما حالات الفقر الصارخة، والسعي الى تحقيق هدف العدل والانصاف من أجل تأمين الرفاهية لجميع البشر.

٢٥ - وان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وهو الأمر الذي يستند الى اعتبارات أخلاقية ترتبط بنظرة شاملة لتنمية المجتمعات، تبدو مندرجة في اطار واسع يتسم بالسعي الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يهتم بها المجتمع الدولي. ولذا أعلن المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة، في القرار ١٩/١، اقتناعه بأن:

"اقامة نظام اقتصادي دولي جديد،
واقرار سلام عادل يضمن الأمن واحترام حقوق الانسان والحرية الشخصية وكرامة الفرد في جميع القارات ولكل البلاد،
وتنمية البلاد النامية تنمية اقتصادية واجتماعية تحفظ لها ذاتيتها الثقافية وتقضي على البؤس وسوء التغذية والأمية وتكفل لسكانها ظروف حياة أفضل وتعتمد على حشد الجهود والامكانيات الذاتية للشعوب،
واحترام الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية لجميع الشعوب،
ونشوء علاقات قائمة على المساواة والديمقراطية بين الأمم وخلو من أي شكل من أشكال السيطرة والتمييز وتنهض على أساس من الثقة والتضامن،
واحترام حق الشعوب التي تعاني من السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير وفي الاستقلال،
وايقاف سباق التسلح وتحقيق نزع للسلاح حقيقي وكامل وخاضع للاشراف، وهو ما ينبغي أن يمهد سبيله تطبيق سياسة الانفراج وتوسيع نطاقها، ومن شأنه أن يحرر موارد كبيرة يمكن استخدامها في التنمية وفي غايات سلمية،
كلها أمور متكافلة ومتصلة فيما بينها بعرى لا تنفصم."

٢٦ - وترد الاعتبارات التالية بحسب مجالات اختصاص اليونسكو. وهي ترمي الى توضيح محاور التقدم في كل منها، وفقا لاشكاليات معينة، في السعي الى تحقيق أهداف نظام اقتصادي دولي جديد. وتظهر في كل مجال ضرورة مزدوجة: ضرورة المشاركة التامة من جانب كل مجتمع على قدم المساواة في مختلف العمليات المادية والذهنية التي يتسم بها العالم المعاصر، وضرورة تدعيم قدرة كل مجتمع على بناء مستقبله على أساس طاقاته الذاتية ووفقا لقيمه الخاصة به. فيبدو أن التحدي الذي يواجهه المجتمع العالمي هو التقدم على هذين المستويين، وتحقيق تضامن عالمي يقضي على أوجه التفاوت مع احترام شخصية كل شعب من الشعوب.

Digitized by UN Library Geneva

العلم والتكنولوجيا

٢٧ــ هذا المجال حددته صراحة النصوص التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره أحد المجالات التي ينبغي أن تجرى فيها تغييرات هامة في سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ويتضمن برنامج العمل (القرار ٣٢٠٢ (دا ــ ٦)) قسما مخصصا لنقل التكنولوجيا ويذكر أيضا مسألة استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها وكذلك مسألة الاعداد الضروري للتصنيع. ويستعرض القرار ٣٣٦٢ (دا ــ ٧) في قسمه ثالثا عددا من جوانب مشكلة العلم والتكنولوجيا: تنمية البنى الأساسية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية؛ تبادل المعلومات التكنولوجية؛ مساندة البرامج العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية؛ المساعدة على ابداع تكنولوجيات ملائمة؛ البحث عن موارد للطاقة وتنميتها؛ تيسير الانتفاع بمعالجة المعلومات؛ مشكلة هجرة العاملين المؤهلين. وينبغي أيضا التذكير بأنه يرد ضمن مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي يستعرضها الاعلان (القرار ٣٢٠١ دا ــ ٦) المبدأ التالي: "تمكين البلدان النامية من الحصول على منجزات العلم والتكنولوجيا العصريين، وتيسير نقل التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا محلية لمصلحة البلدان النامية تتخذ صورا وتتبع طرائق ملائمة لاقتصادياتها."

٢٨ــ ومن المظاهر الكبرى للخلل الذي يتسم به عالم اليوم شدة التفاوت بين شتى البلدان فيما يتعلق بامكانية الحصول على المعارف العلمية والتكنولوجية والقدرة على الاسهام في ابداعها والكفاءة في تطبيقها. وهي أيضا ولا شك أحد أسبابه الرئيسية. ويرتبط التوزيع غير المتكافئ للطاقات العلمية والتكنولوجية ارتباطا وثيقا بوجود علاقات غير متماثلة بين البلدان. فالذين يمتلكون السيطرة على العلم والتكنولوجيا يشغلون بالضرورة موقعا مهيمنا، حتى على صعيد العلاقات الاقتصادية، بالنسبة الى أولئك الذين يفتقدون هذه السيطرة. ومن ثم فمن الصعب أن تتوازن المبادلات بين بلدان تتمتع بطاقات متفاوتة، وفي ذلك أحد المصادر الرئيسية لتدهور نسب التبادل.

٢٩ــ ومن ثم فان الجهود التي تبذل على صعيد المبادلات الاقتصادية الدولية بغية اصلاح أوجه اختلال التوازن ووضع حد للظواهر التي تؤثر باستمرار تأثيرا سلبيا على البلدان النامية، لا يمكن أن تكلل بالنجاح الا اذا تقدمت التنمية العلمية والتكنولوجية لتلك البلدان.

٣٠ــ ولهذه الضرورة بعد أخلاقي أيضا. فالبشرية في مجملها لديها اليوم بفضل العلم والتكنولوجيا القدرة على حل أشد مشكلات التخلف خطورة. وعلى الرغم من ذلك ما زالت في العالم مناطق شاسعة من الفقر ويعيش مئات الملايين من البشر في وضع يقترب من الامحاق التام. ويتحتم من منظور التضامن البشري تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل تحقيق حياة أفضل وأحيانا لضمان البقاء فقط لقسم كبير من البشر.

٣١ــ وأن ما ينبغي السعي اليه، على حد ما جاء في العنوان الفرعي للوثيقة الاعلامية التي قدمتها اليونسكو الى مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، هو "توزيع أكثر عدلا للمعارف العلمية والتكنولوجية ولتطبيقاتها على التنمية في جميع البلدان"(١).

---

(١) الوثيقة A/CONF.81/BP/Unesco ــ يونيو/حزيران ١٩٧٩.

Digitized by UN Library Geneva

٣٢- غير أن مواطن النقص تظهر في الفكرة التي كانت سائدة في أوائل هذا العقد والقائلة بأنه يكفي أن تقدم للجميع شتى التقنيات المتوافرة عن طريق عملية نقل التكنولوجيا حتى ينتشر التقدم في كل مكان. فلا يكفي نقل التكنولوجيات في حد ذاته ليحدث دينامية التقدم التقني الذي يتضمن تحويلا في أنماط تنظيم الانتاج وفي أساليب تصنيع المواد الأولية واستخدامها، ويتضمن تجديد المنتجات وتنويعها. ويستلزم ذلك قدرة على التجديد ترتكز في نهاية الأمر على وجود طاقات علمية وتكنولوجية ذاتية تسمح بالسيطرة على عمليات نقل التكنولوجيا، أي بأن تختار من بين التكنولوجيات المتوافرة تلك التي تتفق فقط مع الحاجات الفعلية للمجتمع هذا من جانب، ومن جانب آخر ضمان تواؤم التكنولوجيات المستوردة مع الأهداف الاجتماعية والامكانات المتوافرة والمعايير الثقافية للمجتمع - ذلك بالاضافة الى اعداد تكنولوجيات ذاتية ملائمة للمعارف والمهارات التقليدية وقائمة عليها أحيانا.

٣٣- فالمشكلة الرئيسية في الواقع هي الربط بين المشاركة في جميع تيارات التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم والجهد الخاص بكل مجتمع والذي يستند الى قواه الحية وقيمه الذاتية ويعبر عن تطلعات المجتمع المحلي.

٣٤- والتعاون الدولي يعد من الأبعاد الأساسية للتنمية العلمية فلقد كان تبادل الأفكار ونتائج البحوث بين الأفرقة العلمية المنتمية الى مختلف البلاد دوما سمة من سمات العلم العصري. بيد أن هذه المبادلات كانت تنشأ وتنظم، في المقام الأول، بين البلاد المتقدمة، وهي نفس البلاد التي يمكن أن نقول بشأنها أنها كانت تنظم الشبكة الاقتصادية الدولية وفقا لمصالحها واحتياجاتها وغالبا ما كان التعاون العلمي وتبادل المعلومات العلمية يقومان بين بلاد تتواجد فيها موارد وقدرات علمية وتكنولوجية كبيرة نسبيا. لذلك، كان يلاحظ أن المعلومات العلمية والتكنولوجية تتداول أساسا وفي المقام الأول داخل دائرة مغلقة ضمن الأنشطة العلمية والتكنولوجية للبلاد المتقدمة (١). ولذلك فان اشراك الدول النامية بصورة كاملة في أجهزة التعاون ودوائر تبادل المعلومات وتداولها يشكل محورا هاما للعمل في اطار أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

٣٥- أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي فان تعزيز وتوسيع البرامج العلمية الدولية في اطار اليونسكو، وهي برامج يشترك فيها بالفعل عدد متزايد من الدول النامية، يشكل تقدما هاما في هذا الصدد.

٣٦- ويهدف البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مشروع جيو) الى تعزيز التعاون الدولي في حقل الدراسة العلمية للعمليات التي أدت الى نشوء الرسابات المعدنية في قشرة الأرض، ويفضي الى نتائج تحسن المعرفة بمنشأ الخامات المعدنية وتوزيعها ويمكن من تقديم صورة جامعة للمعارف العلمية في هذا الحقل وجعلها في متناول الجميع، لا سيما عن طريق نشر أطلس جيولوجي للعالم وسلسلة من الخرائط الموضوعية. وللبرنامج حاليا سبعون لجنة وطنية.

---

(١) أنظر في هذا الصدد: وثيقة العمل الرئيسية لمؤتمر اليونيسيست ٢ (بعم/يونيسيست)/٤، الجزء الثاني، الفقرة ١٤).

Digitized by UN Library Geneva

٣٧ــ ويتضمن حاليا برنامج الانسان والمحيط الحيوى (الماب) الذى يهدف الى دراسة العلاقات المتبادلة بين الأنشطة البشرية والنظم الايكولوجية الأرضية والمائية المشتركة ، ويرمى الى استخلاص المعارف التى تمكن من ترشيد استخدام موارد المحيط الحيوى وحمايتها ، حوالى خمسمائة مشروع ميدانى فى خمسة وخمسين بلدا . وهو يرتكز على وجود نحو تسعين لجنة وطنية .

٣٨ــ ويرمى البرنامج الهيدرولوجى الدولى (بهد) الى تسهيل الانتفاع بالمعلومات العلمية اللازمة لادارة الموارد المائية . وهو ينسق الجهود الوطنية فى هذا الصدد ، ويمكن من استخدام منهجيات قابلة للمقارنة فى مشروعات البحوث ، ويجعل جملة المعارف العالمية فى متناول البلاد كافة . وللبرنامج ما يناهز تسعين لجنة وطنية .

٣٩ــ وترتكز جميع أنشطة اللجنة الدولية لعلوم المحيطات على مبدأ التعاون العلمى الدولى وترمى ، عن طريق تضافر جهود الدول الأعضاء ، الى تنمية البحوث التى تمكن من تحسين المعارف المتعلقة بطبيعة المحيطات وموارد ها : فهى تشجع على الاسهام فى المعارف لا سيما عن طريق اشتراك أخصائيين من جميع البلاد وتنظيم الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بعلوم البحار وبالبيئة البحرية .

٤٠ــ وقد عمل المجتمع العلمى الدولى عامة على اشراك علماء من البلدان النامية فى أحدث أوجه التقدم ، لا سيما عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية ، وفى مقدمتها المجلس الدولى للاتحادات العلمية . كما اهتم بتوجيه أنشطة البحوث نحو المشكلات التى تعنى البلدان النامية بصفة خاصة ، وذلك فى اطار هيئات مثل اللجنة المختصة بالعلم والتكنولوجيا فى البلدان النامية التى تعمل فى اطار المجلس الدولى للاتحادات العلمية . كما شجعت اليونسكو جهودا هامة للتشاور ، بغية العمل على تقدم المعارف ونشرها فى المجالات التى يمكن أن تسهم فيها إسهاما بارزا فى تحقيق أهداف المجتمع والوفاء باحتياجات البشر ، مع مراعاة مشكلات البيئة والموارد الطبيعية بصفة خاصة .

٤١ــ وكل أنشطة التعاون العلمى الدولى سالفة الذكر تسهم فى تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان المعنية ، بيد أنها تتوقف فى الوقت نفسه على وجوده هذه القدرات التى يعتمد انشاؤها وتعزيزها فى اطار التقدم العلمى والتكنولوجى الذاتى ، بدورهما ، على [illegible] خاصة ومعقدة وخاصة على انشاء وتطوير الهيئات المسؤولة عن تحديد السياسات ، ومؤسسات التعليم العلمى والتكنولوجى ، ومؤسسات وبرامج البحوث ، والمرافق العلمية والتكنولوجية بما فيها شبكات المعلومات ومرافقها . وتقتضى جميع هذه العناصر ، بطبيعة الحال ، تدريب الموظفين المؤهلين ، ومن الضرورى بوجه أعم بذل جهد شامل فى مجال التربية ، بغية تيسير دمج العلم والتكنولوجيا فى الثقافة .

٤٢ــ وقد أنشأت كثير من الدول الأعضاء فى اليونسكو ، ولا سيما منذ بداية الستينات ، هيئات حكومية لوضع السياسات العلمية والتكنولوجية وكثيرا ما جرى ذلك بالتعاون مع المنظمة . واضطلعت بدور كبير سواء فيما يتعلق بانشاء هذه الهيئات أو بطرائق تشغيلها مختلف المؤتمرات الاقليمية للوزراء المسؤولين عن السياسات العلمية والتكنولوجية ــ ونذكر منها على سبيل المثال فقط المؤتمرات التى عقدت منذ ١٩٧٤ : كاستافريقيا بالنسبة لأفريقيا وكاستعرب بالنسبة للدول العربية ومينسبول ٢ لمنطقة أوروبا ــ كما عززت تلك المؤتمرات التعاون الاقليمى والدولى .

Digitized by UN Library Geneva

٤٣- على أن عدد البلاد الأقل تقدما ذات البنى الأساسية العلمية الجزئية، التى أنشأت هيئات حكومية لوضع السياسات الوطنية فى مجال العلم والتكنولوجيا، أو حتى لوضع خطة عامة للتنمية تتضمن عنصرا علميا يمكن تحديده كان محدودا للغاية. ومع ذلك فان معظم هذه البلاد أدركت على الرغم مما تواجهه من احتياجات أخرى عاجلة، أن من المفيد لها فى الأمد الطويل تأسيس أجهزة للمشورة والادارة فى مجال اعداد السياسة على المستوى الوطنى، فى حقل العلوم والتكنولوجيا تكون مرتبطة بأهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقد تبين لها أن ضرورة انشاء هذا الجهاز تزداد الحاحا يوما بعد يوم. وان اليونسكو، التى تتعاون منذ أعوام عديدة مع الدول الأعضاء بغية انشاء وتعزيز هيئات وطنية لاعداد السياسات العلمية والتكنولوجية، لحريصة على تلبية طلبات التعاون التى ترد اليها فى هذا الصدد.

٤٤- واذا اعتبر أن تنمية التعليم العالى العلمى ومؤسسات البحوث فى الدول النامية تشكل فى ذاتها عاملا ايجابيا للغاية، فلا ينبغى نسيان أن البحوث الأساسية وحتى البحوث التطبيقية ظلت تعتبر، فى الكثير من البلاد النامية، هامشية نسبيا، ازاء متطلبات التنمية، من حيث أن الاستراتيجيات تقوم أساسا على نقل واستغلال المعارف التى تعتبر متاحة وذات استخدام فورى. بيد أنه من المأمول أن يتضح بصورة متزايدة أنه لا يمكن لأى مجتمع وطنى، ليس له اتصال بالعلوم أن ينفذ التكنولوجيات ويطوعها وأن تلك العلوم لا يمكن أن تقتصر على ما يطور فى مكان آخر. وهذا الأمل تغذيه الكثير من الحجج.

٤٥- وتتطلب أعمال الضبط التقنى ذاتها، وكثيرا ما يكون ذلك غير متوقع، اللجوء الى الطرائق والمعارف العلمية. ويتعين أن تجرى داخل المجتمع الوطنى العلمى والتكنولوجى، عملية تفاعل متبادل بين العلوم الأساسية والتطبيقات، وبين الأخصائيين فى العلوم والمهندسين والتقنيين. وتواصل اليونسكو تعزيز دراسة هذه التفاعلات، ولاسيما فيما بين قطاعات ومؤسسات معينة - كالتفاعل بين الجامعة والصناعة مثلا. وكثيرا ما تتسم مشكلات التطبيق التى تعترض البلاد النامية بسمات تختلف عن سمات مشكلات البلاد المصنعة، وبخاصة فى مجال الموارد الطبيعية. ويتعين على البلاد النامية الحريصة على تأمين سيطرتها على استغلال هذه الموارد، أن تضطلع بنفسها بهذه البحوث. وأخيرا فان تنفيذ بحوث علمية فى بلد ما يؤثر على التدريب العالى لشتى أنواع الموظفين المدعوين للتدخل فى تطبيقات العلم والتكنولوجيا فى مجالات التنمية. وبالتالى، فان عدم تمكن البلاد النامية اليوم من القيام بمثل هذه البحوث يعتبر من أهم العقبات التى تعوق تنميتها الذاتية.

٤٦- وفى هذا المنظور، تتسم أنشطة اليونسكو فى مجال التدريب العلمى العالى بأهمية خاصة بالنسبة لهدف التنمية العلمية والتكنولوجية الذاتية. وتجرى هذه الأنشطة سواء فى شكل مساندة تقدم للمؤسسات كالمركز الدولى للفيزياء النظرية فى تريستا، أو تنظيم حلقات تدريبية عليا فى أهم التخصصات العلمية (الرياضيات، ومعالجة المعلومات، والكيمياء، والفيزياء، والبيولوجيا، والميكروبيولوجيا) وفى مجال العلوم الهندسية (الهندسة الكيميائية، وتكنولوجيا البترول، والميتالوروجيا، وانتقال الحرارة والكتلة، وتقنيات التشييد، وميكانيكا التربة، وادارة البيئة)، سواء كان ذلك فى البلدان المتقدمة أو - بصورة متزايدة - فى البلدان النامية. وتضاف الى هذه الأنشطة أنشطة التدريب المتنوعة التى تجرى فى اطار مختلف البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن جميع هذه الأنشطة تساعد فقط على تدريب الموظفين اللازمين. فبقى أن تنشأ المؤسسات المحلية للبحوث بمرافقها التجريبية والمشروعات الانمائية التابعة لها وبقى أن يشرع فى عمليات التنمية المحلية المرتكزة على البحوث فى معظم البلدان النامية.

Digitized by UN Library Geneva

٤٧ــ كما يتعين هنا ذكر المبادرات التي اتخذت في اطار اليونسكو لابتكار أداة من نوع جديد ، بغية مساندة البحوث والتنمية في البلدان النامية بصورة مباشرة. فلقد أوصى مؤتمر وزراء الدول الأفريقية الأعضاء المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا في مجال التنمية (كاستافريقيا ١٩٧٤) بانشاء جهاز يكفل مساندة البرامج العلمية والتكنولوجية لبلدان المنطقة : وهو الصندوق الخاص لتطوير البحوث والتنمية في أفريقيا. ومن جانب آخر أوصى مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا في مجال التنمية لدى اجتماعه بالرباط في ١٩٧٦ ، بانشاء صندوق عربي للبحث العلمي والتكنولوجي في العالم العربي . وفيما يتعلق بالصندوق الأول ، فان الأموال التي جمعت حتى الآن زهيدة ، مما يدل على صعوبة تعبئة مبالغ كبيرة من أجل التنمية العلمية والتكنولوجية التي لا تحظى في كثير من الأحيان بأولوية كافية لدى هيئات التمويل ، سواء كانت هذه الهيئات ثنائية أو متعددة الأطراف . وفيما يتعلق بالصندوق العربي ، فان دراسة الجدوى مستمرة وتساهم اليونسكو فيها مساهمة فعالة.

٤٨ــ أبرز مؤتمر سبين عن استراتيجيات وسياسات معالجة المعلومات الذي عقد في ١٩٧٨ في توريمولينوس (اسبانيا) ، ما للانتفاع بمعالجة المعلومات واستخدامها المتزايد في مختلف مجالات نشاط المجتمع من أهمية للبلدان النامية . وشدد على فائدة اعداد سياسات وطنية لمعالجة المعلومات بالنسبة لجميع الدول . وتشكل معالجة المعلومات دون شك أحد التحديات الهامة على درب اقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وحسب الطريقة التي سيوزع بها استخدام معالجة المعلومات ، يمكن أن تؤدي اما الى زيادة قوة الدول التي تمتلك الآن الدراية والقدرة ، أو الى نشر المعارف بصورة أوسع وأعدل ، ولاسيما بفضل التقائهما بتكنولوجيات المواصلات اللاسلكية.

٤٩ــ بفضل التقدم الذي أحرزته معالجة المعلومات والاتصالات اللاسلكية وغيرها من تكنولوجيات الاتصال مثل الاستنساخ الفوتوغرافي ، أصبح بالامكان معالجة المعلومات العلمية والتقنية بدقة وسرعة من شأنهما السماح بالاستخدام الأمثل لمصادر المعلومات المتوفرة على الصعيد العالمي وتأمين ايصالها الى المنتفعين في العالم أجمع . غير أن هذه التكنولوجيات لا تصل الى البلاد النامية الا ببطء.

٥٠ــ بيد أن انتفاع هذه البلاد بالمعلومات العلمية والتقنية يتسم بأهمية رئيسية : ذلك أن المعلومات عنصر لا غنى عنه لعمل العلميين والمهندسين ، فهي تنشط لديهم الخيال الخلاق اللازم لكل تجديد وتسمح بتجنب العزلة الفكرية الضارة دوما.

٥١ــ ولقد اتضحت منذ بضع عشرة أعوام ضرورة بذل جهود متضافرة في مجال الاعلام العلمي وأجرت اليونسكو بالتعاون مع المجلس الدولي للاتحادات العلمية ، دراسة عن انشاء شبكة عالمية للاعلام العلمي ــ اليونيسيست ــ وأدت هذه الدراسة في ١٩٧٣ الى اطلاق برنامج اليونيسيست الذي أصبح يشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج اليونسكو العام للمعلومات ، والذي مكن من وضع اطار فكري عام لتنمية شبكات المعلومات . وعالج مؤتمر استخدام المعلومات العلمية والتقنية في أغراض التنمية (يونيسيست ٢) الذي عقد في مقر اليونسكو من ٢٨ مايو/أيار الى أول يونيو/حزيران ١٩٧٩ ، مشكلات تداول المعلومات واستخدامها.

Digitized by UN Library Geneva

٥٢ـ ويتعذر الانتفاع بهذا المورد الأساسى الذى يتمخض عن الجهد العلمى للبشرية جمعاء ما لم يتم التغلب على العقبات التقنية المرتبطة بأساليب ادارة المعلومات ونقلها وكذلك على العقبات ذات الطابع الاقتصادى والتشريعى والادارى. كما ينبغى العمل على أن يتسنى استغلال المعلومات المنتجة فى الخارج أو محليا، على نحو فعال فى الأنشطة المرتبطة بعملية التنمية. ومن الضرورى انشاء البنى الأساسية وتدريب العاملين وكذلك اعتماد استراتيجيات تستند الى حاجات المنتفعين: العلميون، والمهندسون، وكذلك المسؤولون عن اتخاذ جميع أنواع القرارات التى تتعلق بالتنمية، وعامة الجمهور الذى تعتبر مشاركته أمرا لا غنى عنه. وأخيرا يبدو من الضرورى استكمال المعلومات العلمية والتقنية فى حد ذاتها بتيار من المعلومات الأعم ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى.

٥٣ـ وقد عرضت اليونسكو معظم الاعتبارات الآنفة الذكر على مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فى وثائق أعدت خصيصا له. وكان الاسهام فى التحضير للمؤتمر والاستعداد للاشتراك فى تنفيذ توصياته من الاهتمامات الرئيسية لليونسكو خلال الأعوام الأخيرة. وقدمت المنظمة اسهامها الى الدول الأعضاء فيها فى اعداد اسهاماتها الوطنية وكذلك فى المؤتمر فى تنظيم عدد من الندوات الوطنية وشبه الاقليمية، وساعدت عددا من المنظمات غير الحكومية على عقد اجتماعات متعلقة بموضوعات المؤتمر.

٥٤ـ كما حرصت بصفة خاصة، بالتعاون مع ممثلى المجتمع العلمى الدولى، على تحسين ادراك الظروف التى يتعين توفيرها لكى يسهم العلم والتكنولوجيا فى التنمية على أكمل وجه، ويشكل التركيز على نقل تقنيات البلدان المتقدمة الى البلدان النامية، دون غيره، نهجا أصبح من الواضح أنه يتسم بالقصور. وذلك أنه لا يستطيع أى شعب أن يشهد تقدما حقيقيا، ولا أن يضمن مستقبله، ما لم يمتلك قدرة مستقلة على الابداع العلمى والتقنى تمهد السبيل لتنمية ذاتية متأصلة فى ثقافته (١)." وينبغى للبلدان النامية أن تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا. وذلك يتطلب بالطبع بذل جهد فى مجال البحوث يتسم بالكثير من التصميم والمثابرة والتركيز ويغطى الميادين العلمية المناسبة بجوانبها الأساسى والتطبيقى والانمائى. كما يستتبع ايلاء اهتمام كبير للتربية بحيث يهيأ المناخ والمواقف المؤاتية لتطور الملكة العلمية ولظهور المواهب، وعلى نحو عام، لادماج العلم والتكنولوجيا فى ثقافة المجتمع. والمساندة التى تقدمها العلوم الاجتماعية ضرورية أيضا، ولاسيما من أجل ايضاح تأثيرات التحولات التى يحدثها التقدم التكنولوجى فى المجتمعات واعداد التدابير الكفيلة بضمان التوافق بين المنجزات التقنية والقيم البشرية. أما الاعلام فهو يسهم فى تعزيز التنمية عن طريق العلم والتكنولوجيا، بمساعدته للسكان على أن يتفهموا دورهم على نحو أفضل واستحثاث مشاركتهم بصورة فعالة فى التغيرات التى تفرض نفسها. وينبغى أن تندرج التنمية الحقيقية للعلم والتكنولوجيا فى هذا الاطار الواسع، وتتيح التغلب على أوضاع اختلال التوازن التى ينبغى أن تؤدى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد الى وضع حد لها.

---

(١) خطاب المدير العام لليونسكو فى مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

Digitized by UN Library Geneva

٥٥ ـ تميزت السنوات الأخيرة بتزايد وعي المجتمع الدولي بأهمية الاعلام في عملية التنمية وفي نظام العلاقات الدولية . وتزامن تزايد الاهتمام بالمشكلات الاعلامية مع الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويلاحظ في هذا الصدد أن جهود بلدان عدم الانحياز تستهدف انشاء أشكال جديدة للتعاون في مجال المعلومات والاعلام .

٥٦ ـ والواقع أن المعلومات والاعلام يشكلان مجالا يتوافر فيه تطبيق مباشر للمفاهيم التي يستند اليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد . فالتوزيع السائد في العالم لوسائل الاعلام وللقدرات التي تمثلها انما يعتبر انعكاسا للتوزيع الدولي للقوة الاقتصادية . فوسائل اعلام الجماهير مملوكة الى حد بعيد للبلدان التي تسيطر بالدرجة الأولى على هذه القوة . والاختلال المترتب على ذلك يعزز المزايا التي تتمتع بها فعلا البلدان المتقدمة ويتعارض مع الجهود الانمائية أو يجعلها عديمة الجدوى . وهو، من ثم يشكل عقبة خطيرة في سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . على حين أن المعلومات والاعلام يمكن ان يكونا من الوسائل الفعالة في دعم الأفكار والمواقف التي تيسر اقامة مثل هذا النظام . لذا رأى المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة أن الحاجة تدعو الى "تحرير البلدان النامية من حالة التبعية التي خلقتها ظروف تاريخية معينة، والتي لا تزال تعاني منها نظم الاعلام والمعلومات في تلك البلدان "(١) وازاء هذه الضرورة تندرج الجهود اللازمة في سياق مزدوج .

٥٧ ـ فمن جهة يلزم تحقيق توازن أفضل على الصعيد الدولي في مجال انتاج المعلومات وتوزيعها، بحيث يتسنى التعبير الكامل عن مواقف البلدان النامية والكيفية التي تنظر بها الى مشكلات العالم وأوضاعها الخاصة، وتعريف المجتمع الدولي كله بها . ومن شأن عملية "اعادة تحقيق التوازن" هذه تفادي كون المعلومات التي تنشر في العالم أجمع، والتي تغمر جميع البلدان الى حد ما، مصوغة ومعروضة أساسا (بل وأحيانا فقط) وفقا لنظرات وعقليات غريبة عن حاجات وتطلعات البلدان النامية وقيمها الثقافية الذاتية، فتسهم بذلك في فرض نماذج وسبل انمائية غريبة عن الصيغة الذاتية لتلك البلدان .

٥٨ ـ وبالنسبة للبلدان النامية، يتعلق الأمر، من جهة أخرى، باكتساب قدرات كافية في مجال الاعلام والمعلومات كي تتمكن من المشاركة في بث التيارات الدولية للاعلام والمعلومات، لا في استقبالها فحسب، ومن وضع وسائل الاعلام والمعلومات في خدمة تنميتها، ولاسيما على صعيد الثقافة والتربية والعلم والتكنولوجيا . فالواقع أن الاعلام، باعتباره أداة لنقل الثقافة ونشر الأفكار والمعارف والأنباء، وسيلة تربوية قوية، وأداة مثلى للمشاركة في حياة المجتمعات وتقدمها .

٥٩ ـ وأن اليونسكو، التي يستهدف برنامجها بشكل خاص تعزيز التداول الحر والمتوازن للمعلومات، تشكل منذ حوالي ثلاث سنوات اطارا لنقاش مستفيض عن مشكلات الاعلام، أسفر عن ظهور بعض المخاوف التي تبدد معظمها في كل مرة شرع فيها في اعتماد نصوص أو أحكام محددة، ولاسيما "الاعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة باسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب" . وقد نوقش نص

---

(١) القرار ١٩ م/ ١٤٢ ٤

Digitized by UN Library Geneva

الاعلان باستفاضة وأجريت بشأنه مشاورات على أوسع نطاق ممكن، سواء مع ممثلي الدول الأعضاء أو ممثلي شتى المنظمات غير الحكومية . وهذا الاعلان، الذي صيغ بعد عملية طويلة من المفاوضات والتعديلات المتبادلة انتصرت فيها ارادة التوفيق والفهم المتبادل، اعتمد بالترحيب العام من قبل المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين . ويشير الاعلان في ديباجته الى الاعلانات والقرارات التي اعتمدتها مختلف وكالات الأمم المتحدة بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وهو يتضمن مجموعة من المبادئ والمثل التي يمكن الرجوع اليها في حالات كثيرة بغية توجيه العمل في مجال الاعلام .

٦٠ — وقد رأى المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة ادراكا منه لتعقد المسائل المطروحة في هذا المجال أنه "ينبغي الشروع في بحث جميع مشكلات الاعلام في المجتمع الحديث" . ولمتابعة هذه التوصية، انشأ المدير العام في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧ لجنة دولية لدراسة مشكلات الاعلام، تتألف من شخصيات أختيرت بصفتها الشخصية وتنتمي الى جميع المناطق الكبرى في العالم . وأوكلت رئاسة هذه اللجنة الى السيد شون ماكبرايد . وقدمت اللجنة تقريرا مرحليا الى الدورة العشرين للمؤتمر العام لليونسكو (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٨) . وسيعرض تقريرها النهائي على المؤتمر العام في دورته الحادية والعشرين (سبتمبر/أيلول — أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٠) .

٦١ — ويمكن القول من الآن فصاعدا أن ثمة مفهوما رئيسيا يبرز من مجمل النقاش الدولي بشأن مشكلات الاعلام، ألا وهو مفهوم النظام العالمي الجديد للمعلومات والاعلام (١) . ويرد هذا المفهوم في الاعلان الخاص بأجهزة الاعلام المذكورة آنفا . فقد جاء في ديباجته أن المؤتمر العام لليونسكو "يدرك تطلعات البلدان النامية الى اقامة نظام عالمي جديد للمعلومات والاعلام يتسم بقدر أكبر من العدالة والفعالية" . وأكد المؤتمر العام في القرار ٤/١ر٢/٢، في دورته العشرين، أنه "يوافق على الجهود الرامية الى اقامة نظام عالمي جديد للمعلومات والاعلام يتسم بقدر أكبر من العدالة والتوازن" كما يرد المفهوم ذاته في القرار ٣٣/١١٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد دراسة التقرير الذي أعدته اليونسكو عن الاعلام بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية . فقد أكدت الجمعية العامة "الحاجة الى اقامة نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال أعدل وأنجع، لتعزيز السلم والتفاهم الدوليين، قائم على التداول الحر للأنباء ونشرها على نطاق أوسع وبصورة أكثر توازنا" .

٦٢ — وحاولت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاعلام في القسم النهائي من تقريرها المرحلي الذي عرض على الدورة العشرين للمؤتمر العام لليونسكو (الوثيقة ٢٠م/٩٤)، اجمال الأفكار والاقتراحات الخاصة بنظام جديد للمعلومات والاعلام .

٦٣ — ففيما يتعلق بمنشأ هذا النظام ظهرت ضرورة اقامة نظام عالمي جديد في هذا المضمار نتيجة للتحليل النقدي للوضع الراهن، وهي تعبر عن المطالبة بتغييرات عميقة ومتشعبة . اذ يقتضي الأمر "تغيير الأنماط والبنى التي تعتبر ميراثا لأوضاع سابقة اتسمت بالهيمنة أو استمدت وجودها من غرض التبعية والظلم والتفاوت الطبقي والاغتراب" . كما يعني أيضا العمل ايجابيا على "اعادة النظر في مشاكل الاتصال من حيث شمول طبيعتها وتداخل عناصرها" .

---

(١) نوه الاعلان الذي اعتمد في ختام مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز (كولومبو، ١٩٧٦) وقتئذ بأن "اقامة نظام دولي جديد للاعلام أمر لا يقل أهمية عن اقامة نظام اقتصادي جديد".

Digitized by UN Library Geneva

٦٤ ــ أما مبادئ النظام العالمي الجديد ، فقد لخصتها اللجنة كما يلي :

"(أ) يعتبر الاتصال عنصرا أساسيا من عناصر الاستقلال الثقافي الذي يشكل بدوره جزءا لايتجزأ من الاستقلال السياسي .

(ب) ان البون الشاسع الذي يفصل البلاد التي تملك امكانية نشر رسائلها الاعلامية بحرية والبلاد التي لاتملك مثل هذه الامكانية ، يطرح مشاكل تمس العالم في مجموعه وتؤثر تأثيرا سيئا على البلاد النامية والمتقدمة على السواء .

(ج) ان الترابط والتكافل بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية يزداد توثقا في هذا المجال كما في غيره . وهذا مايبرر تقديم العون الى البلاد الراغبة في دعم قدراتها في مجال الاتصال وينبغي أن ييسره .

(د) ان من حق جميع قطاعات السكان في كل بلد ، ومن حق جميع البلاد أيا كان مستوى تطورها ، أن تتمكن من اسماع صوتها وطرح مشاكلها وشرح أوضاعها وأمانيها . تياوره

(هـ) يجب أن يستبدل بالاتصال ذي الاتجاه الواحد اتصال متعدد الاتجاهات وأن يستكمل الاتصال الرأسي باتصال أفقي .

(و) يجب أن يكون لتبادل الأفكار والأخبار والرسائل والنتاج الثقافي أثره في تقليص ضروب الاختلال القائمة وذلك ضمن احترام السيادة والكرامة لجميع الشعوب ودون المساس بذاتيتها الثقافية .

(ز) ان التوسع المطرد لتداول الاعلام يجب أن يتدارس وأن يتم بالتعاون الوثيق والعادل في جميع ميادين الثقافة وتبادل الأفكار والمعلومات " .

٦٥ ــ وأخيرا ، تستوجب التوجيهات التنفيذية للنظام العالمي الجديد للمعلومات والاعلام اتخاذ تدابير تستهدف :

- حماية الصحفيين أثناء اضطلاعهم بالعمل اليومي الاعتيادي ، كمراسلين في الخارج ، أثناء المهمات الخطرة ،

- اقرار حق الرد ، على الصعيد الوطني ، للأفراد والشخصيات الاعتبارية ، وعلى الصعيد الدولي للحكومات والرابطات والهيئات التي تمثل مختلف تيارات الفكر ،

- صياغة مبادئ بشأن استخدام التوابع الصناعية التي تستعمل في الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي بث البرامج الاذاعية والتلفزيونية ،

- التوزيع العادل لطيف الذبذبات ،

Digitized by UN Library Geneva

— تخطيط نقل التكنولوجيا بحسب حاجات البلدان النامية ،

— اعادة النظر في التعريفة المطبقة على النشر الدولي للمعلومات وعلى شحن المطبوعات ، بقصد الكشف عن فرض رسوم أعلى على الانتاج الذي ينشر أو يوزع على نطاق ضيق وتشجيع الاتصال بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وفيما بين البلدان النامية ذاتها ،

— العمل على تساوي تكلفة الوحدة في وسائل اعلام مختلف البلدان ، عن طريق وضع جداول قياسية للأسعار أو نظم للتعويض .

٦٦ — تلك مجموعة من الأفكار والاقتراحات لا تعني كلها مجالات اختصاص اليونسكو ، غير أنها تتطلب عناية المجتمع الدولي . ومن الجلي أنها قريبة الشبه بالاقتراحات الخاصة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وقد عبرت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاعلام رأيها في هذا الصدد ، في تقريرها المرحلي ، بالعبارات التالية : " ان بناء نظام عالمي جديد للاعلام مرتبط ارتباطا وثيقا بالآمال المعقودة على اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويرى البعض في هذا الأخير الشرط الأساسي المسبق للتغييرات التي ينبغي أن تحدث في مجال الاتصال وغيره من المجالات : كالمجالات التعليمية والعلمية والاجتماعية . والبعض الآخر يرى بين النظامين ترابطا يعزى الى الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتصال بشكل عام أو تقوم به وسائله بشكل خاص في تحريز الوعي والفهم وتنبيه الرأي العام الى التغييرات الاقتصادية على اعتبار أن نظام الاعلام الجديد ليس سوى لازمة من لوازم النظام الاقتصادي الجديد . على أن هناك الكثيرين ممن يعتبرون أن ثمة توازنا منطقيا بين النظامين . فاذا كان محتوى النظام الاقتصادي الجديد هو ازالة أوضاع عدم التكافؤ واعادة تنظيم السوق الدولية ضمن شروط تسمح لكافة البلاد بالتطور مع الاستفادة القصوى بمواردها الطبيعية والبشرية ، واذا كان يشكل استكمالا اقتصاديا للاستقلال السياسي ، ويهدف الى ازالة رواسب الماضي توثيق تعاون الدول النامية فيما بينها وتوسيع نطاقه ، فان نفس الأهداف والتطلعات تنطبق أيضا على النظام الاعلامي الجديد اذ أن كلا النظامين يعبران عن نفس المطالب وينطلقان من نفس الضرورات الأساسية " .

٦٧ — وطرحت مسألة الصلة بين اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبين اقامة نظام عالمي جديد للمعلومات والاعلام ، وعلى الدول الأعضاء باليونسكو وعلى المنظمات الدولية غير الحكومية التي تقيم مع المنظمة علاقات تشاور ومشاورة أو علاقات اعلام وتشاور .

٦٨ — ويتضح من تحليل الاجابات التي وردت والتي عرضت على المجلس التنفيذي في الوثيقة ١٠٨ ت/ ٥ أن ثمة اعترافا عاما بوجود علاقة وثيقة بين الأمرين ، غير أن طبيعة تلك العلاقة تختلف بحسب الاجابات :

— فبعض الدول ترى أن قيام نظام عالمي جديد للمعلومات والاعلام ضروري لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، أو أنه سييسر اقامته على أي حال ،

Digitized by UN Library Geneva

— بيد أن دولا أخرى ترى أن هذه العلاقة ليست الشرط الوحيد اللازم رغم ضرورتها وأنه ينبغي النظر الى النظام العالمي الجديد للمعلومات والاعلام في سياق أوسع من سياق العلاقات الاقتصادية أو السياسية الدولية ،

— وأخيرا ترى عدة بلدان أن المفهومين ينطلقان من نفس المبادئ وأنهما يمثلان في هذا الصدد تكاملا طبيعيا يجعل الأنشطة المترتبة عليهما متكاملة (١) .

٦٩ — وذكرت عدة دول أعضاء أنها تعتبر أن اعتماد "الاعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة باسهام وسائل اعلام الجماهير في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب"، المذكورة في الفقرة ٥٩ أعلاه ، بالترحيب العام ، يشكل خطوة كبرى في اقامة نظام عالمي جديد للمعلومات والاعلام ، وأوصت اليونسكو بالاستناد الى هذا الاعلان في الجهود التي ستضطلع بها في المستقبل . وان الروح الجديدة التي تعالج بها اليوم الموضوعات الصعبة المتعلقة بالاعلام قد حدت أيضا بعض الدول على اعتبار أن السبل والوسائل التي يتسنى بها عمليا التوصل الى نظام عالمي جديد للمعلومات والاعلام أصبحت أوضح بكثير من ذي قبل .

٧٠ — وثمة نقطة يوجد بشأنها اتفاق حقيقي في الرأي في المجتمع الدولي ، هي ضرورة مساندة "جهود الدول النامية التي تسعى الى انشاء ودعم نظم للمعلومات والاعلام خاصة بها وتفي باحتياجاتها . " (القرار ١٩ م/١٤٢ ر٤) .

٧١ — وفي هذا السياق اتخذ المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين قرارا هاما هو قرار عقد مؤتمر دولي حكومي تخطيطي لوضع جهاز مؤسسي للتشاور المنتظم بشأن الأنشطة والاحتياجات والبرامج التي تتعلق بتنمية الاعلام (٢) . وسيجتمع هذا المؤتمر في ابريل/نيسان ١٩٨٠ عقب اجتماع تمهيدي من المزمع عقده في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩ .

٧٢ — ومن أهداف هذا المؤتمر تعبئة الموارد من أجل دعم البنى الأساسية المادية وتنمية الموارد البشرية في مجال الاعلام في البلدان التي لا تتوافر لديها وسائل كافية ، والأمل معقود على أن يسمح باعطاء دفعة جديدة للتعاون الدولي في مجال أسهم فيه فعلا برنامج اليونسكو الخاص بتنمية نظم الاعلام وتطبيقاتها في خلق قدرات البلدان النامية ودعمها على الصعيدين الوطني والاقليمي معا .

الثقافة

٧٣ — ان تصور عالم يقوم فيه حوار مفتوح وخصب بين شركاء متساويين ، يقتضي أن يحترم كل من الشركاء أخاه احتراما كاملا ويراعي كرامته ، وبعبارة أخرى يتطلب الاعتراف بالخصوصية الثقافية لكل شعب.

---

(١) أنظر الوثيقة ١٠٨ م ت/ ٥ ، الجزء الأول ، الفقرة تاسعا — ١٠

(٢) القرار ٢٠ م/ ٤/ ٤ ر٩/ ٢

Digitized by UN Library Geneva

٧٤ ـ وهكذا يبدو أن العلاقات التي تقوم بين الأمم على العدل والمساواة تتضمن في جوهرها بعدا ثقافيا . فالقبول التام للشريك كعضو كامل في النظام الدولي أمر لا ينفصم عن الاقتناع بأن ثقافته تمثل مجموعة من القيم التي لا تقل في شيء عن مثيلاتها في الأمم الأخرى ، ومن جهة أخرى فان تأكيد بلد ما لذاتيته الثقافية يعتبر من العوامل التي تدعم مركزه في الحوار الدولي .

٧٥ ـ ويلاحظ وجود تواز واضح بين النهج الفكري الذي حدا ببلاد نامية كثيرة الى المطالبة ، فور حصولها على استقلالها السياسي ، باعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية التي مازالت تنطوي على الكثير من مظاهر عدم التوازن ، وبين عزم هذه البلاد على تأكيد ذاتيتها الثقافية كاقرار وضمان لوجودها كأمة وعامل من شأنه تعزيز هذا الوجود . "ان الاستقلال الثقافي لا ينفصم عن الممارسة الكاملة للسيادة ، وسلامة الأراضي ، وامكانيات الانفتاح العريض على العالم "(١) .

٧٦ ـ ان تصور تنمية تمس جميع أوجه حياة الانسان ويفترض لتحقيقها أن يمتلك كل مجتمع القدرة الكاملة على تعبئة كافة موارده لتوجيه مصيره وفقا للغايات التي يحددها بنفسه انما هو تصور ثقافي في أكمل معانيه طالما أنه لا يمكن لشعب ما ، الا عن طريق ثقافته وحدها ، أن "يحدد صورة لوجوده ومصيره يتحقق من خلالها تماسك جهده الانمائي . كما أن ثقافته وحدها هي التي تملي عليه الغايات الأخلاقية التي يجد فيها كل فرد صدى لنفسه وتمكنه من أن يتبنى كليا "الأهداف الجماعية " . (٢)

٧٧ ـ وهكذا فان الاشكالية الثقافية بشتيها ـ الذاتية الثقافية والتنمية الثقافية ـ تبدو جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٧٨ ـ ان تعزيز الذاتية الثقافية يرمي في وقت واحد الى الوعي بالذات والتقدير المتبادل دون انفصام بينهما . فتشجيع اكتساب معرفة أفضل بأصالة الثقافات وخصوصيتها وتنوعها من شأنه أن يسمح للأفراد والجماعات والأمم بل والمناطق ، بأن تدرك على نحو أفضل أصلها التاريخي وخصائص شخصيتها الحالية وأن تشارك مشاركة أوسع في حوار الثقافات .

٧٩ ـ ومن الأهمية بمكان أن تتم دراسة الثقافات من الداخل لكي تقدم صورة كاملة للملامح التي تكون أصالتها . ويستحسن أن يتم تحديد القيم الثقافية وتفسيرها على يد أولئك الذين يعيشونها في حياتهم اليومية . فيجدر اذن العمل على انشاء وتعزيز المؤسسات وتدريب الأشخاص القادرين على اجراء مثل هذه الدراسات .

٨٠ ـ ومن الأعمال الهامة التي كفلت اليونسكو عليها مؤخرا في هذا الاطار نذكر الأنشطة التي تضطلع بها في مجال تاريخ الثقافات والتي يعد تاريخ أفريقيا العام الجاري اعداده حاليا من أبرز

---

(١) "اعلان بوجوتا "الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في يناير/كانون الثاني ١٩٧٨ .

(٢) كلمة المدير العام في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية (٢٠ يونيو/حزيران ١٩٧٩) .

Digitized by UN Library Geneva

الأمثلة عليها وأكملها ، كما نذكر بجهودها في مجال تعزيز اللغات الأصلية ، والدراسات والاستقصاءات الرامية الى صون التراث المنقول ، وهي جهود تلتقي ، من حيث نواياها ، بالعملات التي تستهدف صون الآثار والمواقع ، تلك الشواهد المادية على ماضي الثقافات .

٨١ — ان تأكيد القيم الثقافية المتميزة " ينبغي ألا يفضي الى تجزئة العالم نتيجة لانطواء الثقافات المختلفة على نفسها "، كما جاء بالنص في احدى حيثيات القرار ٣١/٤٨ (د — ٢٨) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . فمن الأهمية بمكان أن تفتح كل ثقافة أبوابها للحوار في ظل الاعتراف بالقيمة الفريدة لكل منها . ولئن أصبح من المتفق عليه اليوم أن ينبذ نمط فريد من العقلانية التي تدعي لنفسها الحق المطلق وتنال من التعدد الثقافي عن طريق اخضاعه لمقولات لا تكن احتراما كبيرا للفروق ، فيجب الاعتراف في مقابل ذلك بضرورة توافر أرضية ولغة مشتركتين تسمحان بتقدير مختلف الثقافات في اطارها الحقيقي . فالبحث عن توازن بين التفرد المنطوي على ذاته وبين الوحدة الفارضة للتجانس والمسهلة للخصائص الذاتية — وهو أمر أساسي بالنسبة لمشكلة الذاتية الثقافية — يذكرنا بالمشكلة الشاملة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٨٢ — ولئن كانت الثقافة هي مايجعل الفرد يعي ذاته تماما الوعي ، فانها أيضا بالنسبة للمجتمع عنصر أساسي من عناصر احساسه بكرامته ومحرك للعمل البناء من أجل التنمية . فالوعي بالذاتية الثقافية والتأصل في القيم الثقافية هما اللذان يخلقان الاتفاق الاجتماعي والحوافز اللازمة للعمل الذي تفترضه التنمية المصممة وفقا للاسلوب الذاتي .

٨٣ — وقد رأينا أن مثل هذه التنمية لايمكن أن تنحصر في مساع اقتصادية صرفة . فالنمو الاقتصادي اذا عزل عن السياق الاجتماعي والثقافي لايمكن الا أن يولد أنماطا بنيوية ينقصها الانسجام ، وتوترات بل صراعات في داخل المجتمعات . أما التغيير الاجتماعي الذي تمثله التنمية فانه يستلزم بالعكس تكامل الثقافة والأخذ بأساليب انمائية تستند الى قيم الشعوب وشخصيتها الاجتماعية الثقافية . وقد صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات — ٣٠٢٦ (د — ٢٧) و ٣١٤٨ (د — ٢٨) و ٣١/٣٠ و ٣٣/٤٩ و ٣٣/٥٠ — اعتمدت بعد بحث وثائق قدمتها اليونسكو ، أقرت فيها بالمكانة المركزية التي تحتلها القيم الثقافية في عملية التنمية ، وبضرورة كفالة التوفيق بين القيم الثقافية الموروثة وبين التقدم العلمي والتكنولوجي .

٨٤ — وابتداء من عام ١٩٧٠ — وهو العام الذي انعقد فيه المؤتمر العالمي الأول للسياسات الثقافية (البندقية) — حددت الدول الأعضاء باليونسكو لنفسها تدريجيا أهدافا أكثر دقة واتساعا في مجال الثقافة . وتميز هذا التطور بسلسلة من المؤتمرات الاقليمية التي عقدت تباعا في هلسنكي (١٩٧٢) وجاكارتا (١٩٧٣) وأكرا (١٩٧٥) وبوغوتا (١٩٧٨) . وأسفرت عن ظهور عدة مبادئ : مراعاة البعد الثقافي للتنمية ، والتكامل بين التنمية الثقافية والتنمية العامة ، والدور المحوري للذاتية الثقافية ، وضرورة المشاركة بصورة متزايدة في وسائل الثقافة .

٨٥ — ولئن كانت الثقافة عنصرا من عناصر التنمية ، فهي أيضا غاية من غاياتها . و " النظام الانساني البديد " الذي اعتبره المؤتمر العام نتيجة طبيعية وغاية نهائية لقيام نظام اقتصادي دولي جديد (أنظر الفقرة ٢٠ أعلاه) يتميز بصفة خاصة بمشاركة الجميع في الثقافة . وهكذا فان البعد

Digitized by UN Library Geneva

الثقافي للتنمية لا يتمثل فقط في مجموعة من البارامترات ينبغي مراعاتها لضمان نجاح عملية التنمية . بل أن التنمية الثقافية تستهدف بذاتها غايات وقيما تحمل في ذاتها مبرراتها .

العلوم الاجتماعية

٨٦ ـ أجري في العالم، خلال العامين الأخيرين، عدد كبير من الدراسات والبحوث في مجال العلوم الاجتماعية، وكانت هذه الدراسات والبحوث ترتكز، الى حد بعيد، على التفكير المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والعوامل التي تسهم فيه، والشروط اللازمة له، والنتائج المترتبة عليه . وقد عملت اليونسكو على تشجيع هذه الأنشطة واستخلاص معانيها والتعريف بما تسفر عنه من نتائج . أما برنامج المنظمة في هذا المجال فقد ساعد على القاء الضوء على بعض الجوانب التي من المنتظر أن يؤدي تعميق التفكير فيها الى احراز تقدم كبير فيما يتعلق بتصور النظام الاقتصادي العالمي الجديد ونهجه .

٨٧ ـ ويمكن أن تضاف الى البعد الأخلاقي للنظام الجديد، الذي أبرزت أهميته في الفقرتين ١١ و١٢ أعلاه، الأنشطة التي سمحت للتفكير الفلسفي، مستعينا بوجهات نظر ثقافات مختلفة، بأن يركز على جوانب معينة من " نظام اقتصادي وثقافي دولي جديد " وهي الصيغة التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة . وقد كرست اجتماعات في عام ١٩٧٨ لتناول جانبين من جوانب هذا المشكل وهما حقوق الدول والبلدان وواجباتها المترتبة على انشاء مثل هذا النظام، ومحتوى ومضمون الأخلاقيات الفردية من وجهة نظر هذا النظام .

٨٨ ـ واذا كان التفكير الفلسفي قد أوضح الجوانب المتعلقة بالأخلاق والحقوق، فان الجانب القانوني المحض للمشكلات التي يطرحها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، كان ـ هو أيضا ـ محورا لأنشطة هامة منها مثلا كتاب محمد البجاوي المعنون " نحو نظام اقتصادي دولي جديد " الذي نشرته اليونسكو في سلسلة " تحديات جديدة للقانون الدولي " والذي يلقي الضوء، انطلاقا من تحليل تاريخي، على نشأة القانون الدولي، وعلى ضرورة تطويع هذا القانون بحيث يستجيب لمقتضيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتناولت أنشطة أخرى بعض الجوانب القانونية أو المشكلات النقدية والمالية أو قانون البحار أو القواعد القانونية للعلاقات التجارية من منظور النظام الاقتصادي الدولي الجديد (١) .

٨٩ ـ وفيما يتعلق بحقوق الانسان، انصب الاهتمام على العلاقة بين التمتع الفعلي بحقوق الانسان وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبين اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي هذا الصدد جرى التساؤل عما اذا كان ينبغي في هذا السياق الجديد استحداث حقوق جديدة مثل الحق في التنمية . وقدم الى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، تقرير تحت عنوان " حقوق الانسان والحاجات البشرية واقامة نظام اقتصادي دولي جديد "، صدر عن اجتماع عقدته اليونسكو وخصص لدراسة هذه الموضوعات .

---

(١) نوقشت هذه الموضوعات بصفة خاصة أثناء ندوة نظمت تحت رعاية المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بمساندة من اليونسكو .

Digitized by UN Library Geneva

٩٠ ــ والتضامن العالمي ، الذي يقتضيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لا يمكن أن يتوافق مع ما يشكله سباق التسلح ، بجميع أشكاله ، من تهديدات للسلام وما يمثله من تبديد للموارد " فكيف يمكن تصور عالم تعمل فيه علاقات المعاملة بالمثل معدل التبادل غير المتكافئ وتتوقف فيه امتيازات الثقافة واللون والرأي عن أن تكون سببا في استمرار المظالم لتبدأ في اخصاب بعضها البعض ، وكيف نرسي دعائم نزعة انسانية على مستوى كل الشعوب في غياب سلام حقيقي ؟ " . وقد أعرب المدير العام لليونسكو عن رأيه بهذه العبارات في مايو/أيار ١٩٧٨ في خطابه التي ألقاها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . كما أعلن أنه " يكفي في الحقيقة أن يوضع جزء من الموارد المادية والبشرية المكرسة للاعداد للحرب ، في خدمة التنمية لتغيير الملامح العامة للمعمورة تغييرا ملموسا ولتضييق الهوة الآخذة في الاتساع بين البلاد الغنية والفقيرة والحد من بؤر الفقر التي لاتزال قائمة في كثير من البلدان الصناعية " . وهكذا فان العمل من أجل نزع السلاح ، عن طريق تهيئة مناخ أخلاقي مؤات وعن طريق تربية ذات طابع منهجي ، ينتظر أن تكون موضوع مؤتمر دولي يزمع عقده تحت رعاية اليونسكو في عام ١٩٨٠ ، يشكل اسهاما هاما في الجهود التي تبذل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٩١ ــ أما فيما يخص الأنشطة المتعلقة بدراسة التنمية ، فانه يمكن الجزم بأنها وجهت الى حد كبير تبعا لمقتضيات اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويمكن في هذا المقام ابراز جانبين من جوانب التفكير بهذا الصدد . فلقد تناول ، من ناحية ، النظريات الرئيسية للتنمية على ضوء متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد فيما يتعلق بمشكلات مثل الفقر ، واشباع احتياجات السكان ، ومفهوم التنمية كعملية ذاتية ، وضرورة مراعاة العوامل النوعية والبعد الثقافي . وتناول من ناحية أخرى ، المشكلات التي تنشأ على الصعيد الوطني ، ودراسة الظروف العملية التي يتطلبها توجيه التنمية طبقا لمبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا الاطار المزدوج ، يجدر أن نذكر مشكلة محددة : هي مشكلة تأثير الشركات عبر الوطنية على التنمية في المجالات الاجتماعية الثقافية . وقد اتاحت الدراسات التي أجريت في هذا الصدد ، تطبيقا لتوجيهات المؤتمر العام ، لليونسكو أن تقترح مساهمة في أعمال الفريق الدولي الحكومي المختص بوضع قواعد للسلوك والمنبثق من لجنة الأمم المتحدة المختصة بالشركات عبر الوطنية .

٩٢ ــ وفضلا عن هذه الأنشطة الفكرية التي تشكل جزءا من عملية التعمق المستمر في تناول المشكلات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد والمشار اليها في الفقرة ٨ أعلاه ، تجري أنشطة ذات طابع تقنيني أو ذات طابع عملي أكثر وضوحا ، وتتعلق بمشكلات مرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٩٣ ــ وينبغي في هذا الصدد ، وفيما يتعلق بحقوق الانسان ، التنويه باعتماد المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين للاعلان الخاص بالعنصر والتحيز العنصري . ويؤكد هذا النص ، الذي ووفق عليه باتفاق الرأي ، في المادة ٣ بوجه خاص أن " كل تمييز أو اقصاء أو تقييد أو تفضيل مبني على العنصر أو اللون أو الأصل العرقي أو الوطني أو على تعصب ديني يستمد دوافعه من اعتبارات عنصرية . . . . . ، يتعارض مع مقتضيات نظام دولي يقوم على العدل ويضمن احترام حقوق الانسان ، . . " . ومن الواضح أنه ينبغي تفسير النظام المشار اليه بالرجوع الى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ولكن ينبغي أيضا أن ينظر الى هذا

Digitized by UN Library Geneva

النص على أنه يشكل ترجمة ـ من خلال وثيقة تقنينية يعترف بها المجتمع الدولي ـ للمفهوم الموسع والمعمق للنظام الجديد باعتباره نظاما انسانيا ، كما تصوره المؤتمر العام في قراره ١٩م/١٠١ المشار اليه في الفقرة ٣ أعلاه . وينبغي التذكير أيضا بأن الاعلان الخاص بالعنصر والتحيز العنصري ليس مجهودا منعزلا من جانب اليونسكو . فلقد أسهمت بموضوعات ودراسات عن العنصر والاثنية والفصل العنصري ، نشرت مؤخرا ، في التعريف على نحو أفضل بما ينطوي عليه كل شكل من أشكال السيطرة أو الاستغلال أو التمييز العنصري من ظلم شديد ، وبضرورة القضاء عليها جميعا من منظور اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وتنحو صوب هذا الاتجاه نفسه الجهود التي تبذلها المنظمة لصالح حركات التحرر الوطني .

٩٤ ـ أما فيما يتعلق بوسائل توجيه التنمية ، فان للعلوم الاجتماعية رسالة في هذا الصدد ، ألا وهي توفير الأدوات والمنهجيات الملائمة . وان لمن الأهمية بمكان للبلدان النامية ، في اطار التنمية الذاتية ، ان تكتسب بنفسها القدرة على تحليل وتخطيط تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ، ولاسيما من خلال استخدام المؤشرات الملائمة كأدوات للتحليل والتخطيط ، وتطبيق تقنيات وضع النماذج وأساليب تقييم البرامج . وتقدم اليونسكو اسهامها في هذا الصدد من خلال تنظيم الأنشطة التدريبية مع مراعاة تجنب الاقتصار على نقل الأدوات والأساليب التي استحدثت في سياقات ثقافية أخرى . وينبغي في هذا المجال ، وفي جميع المجالات الأخرى ، وضع نهوج وأساليب تراعي خصوصية المجتمعات المختلفة .

٩٥ ـ وتطرح هذه الاعتبارات تطبيق نهج للعلوم الاجتماعية ينبع من داخل كل مجتمع ، وهو نهج أصبح يعترف بضرورته على نطاق يتسع باطراد . وان هذا الاسلوب وحده ، الذي يقتضي تنمية ذاتية للعلوم الاجتماعية ذاتها ، هو الذي يساعد على توضيح المشكلات المعقدة التي يطرحها توجيه التنمية ، ولاسيما فيما يتعلق بالقاء الضوء على التفاعلات بين القيم الاجتماعية والثقافية والانجازات التكنولوجية ، وبين أساليب الحياة ، والظروف المعيشية المادية والمؤسسات السياسية والاجتماعية ، وبين التطلعات الفردية والمتطلبات الاجتماعية . وأكثر من هذا ، فان المعرفة التي تكتسبها البلدان النامية من واقع متطلبات تنميتها الخاصة ، من شأنها أن تدعم الى حد بعيد موقف البلاد النامية في المفاوضات الدولية التي تتناول مشكلات لها انعكاسات على وضعها الاقتصادي والاجتماعي . ويبدو أن التقدم نحو نظام اقتصادي دولي جديد يرتبط ارتباطا مباشرا بتوفر قدرات خاصة لكل دولة في مجال العلوم الاجتماعية ولذلك ينبغي أن يشكل النمو الذاتي للعلوم الاجتماعية في جميع مناطق العالم ، هدفا أساسيا للاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثالث (١) .

٩٦ ـ ويقتضي تحقيق هذا الهدف انشاء المؤسسات وتدريب الأخصائيين وتشجيع الأنشطة المتضافرة في مجال البحوث والتوثيق حتى يتسنى لكل أمة ولكل مجتمع دراسة مشكلاته من الداخل ، واتخاذ القرارات التي يرى أنها الأفضل بالنسبة لتنميته الذاتية ، مع المعرفة التامة بالمشكلات التي تواجهه والتفاعلات المعقدة بين جميع العوامل التي تدخل في هذا المجال ، والادراك الكامل لتطلعاته وقدراته . وبالمثل ، فان من الأهمية بمكان أن تسعى العلوم الاجتماعية من أجل احراز التقدم المعرفي

---

(١) أنظر وثيقة اليونسكو A/AC.196/XI/CRP. 11 "التنمية الذاتية والثقافة والمجتمع" التي قدمتها اليونسكو الى الدورة الثانية (١١ ـ ٢٢ يونيو/حزيران ١٩٧٩) الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية .

Digitized by UN Library Geneva

الضرورى ، وخاصة فى مجال البحث الجامع لفروع العلم ، مع التركيز فى المقام الأول على المشكلات الرئيسية للتنمية ، ومراعاة شروط نقل المعرفة القادمة من مناطق أخرى ، حتى يمكن تفادى التعريضات الناجمة عن نقل مفاهيم وأساليب غير ملائمة .

التربية

٩٧ — تبدو التربية بالضرورة مرتبطة بالجهود المبذولة من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وذلك من حيث علاقاتها المتبادلة مع المجتمع كله . فالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هى التى تحددها ، ولكنها فى الوقت ذاته تشكل عاملا أساسيا من عوامل التغيير . وهذا ما أكده المؤتمر العام لليونسكو هو ومختلف الاجتماعات الدولية الحكومية التى عقدت مؤخرا تحت رعاية المنظمة .

٩٨ — فمن جهة يبدو من اللازم أن يسعى العمل التربوى بطرق شتى الى تعزيز أو مساندة الجهود المبذولة من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، فهذه المهمة تكمل الى حد ما المهام التى يجب أن يؤديها العمل التربوى فى عالمنا الراهن وتؤلف بينها : الوفاء بالحاجات التعليمية لمجموع السكان ، فى سياق من تحقيق الديمقراطية ومع التكيف بمزيد من الملاءمة مع واقع المجتمع وحاجات الأفراد والجماعات ؛ والاسهام فى تعزيز التنمية ، وفى تحديث المجتمع بواسطة العلم والتكنولوجيا ، وفى صون القيم الثقافية ؛ والعمل على تقليل الفوارق ، وتعزيز التفاهم بين الشعوب ، وتعزيز حقوق الانسان والسلام (١) .

٩٩ — ومن جهة ثانية ، يبدو أن تحول الوضع التعليمى فى العالم أمر لا ينفصم عن عملية القضاء على شتى صور التفاوت ، التى تستلزمها ضمنا اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . لذلك يصعب التسليم بان نظاما جديدا ، يفترض حوارا مفتوحا الى حد كبير أمام شركاء متساوين يتناسبون مسؤوليات الحياة الدولية ، يمكن ان يتفق مع بقاء معدل أمية حال ، أى مع تنحية مئات الملايين من البشر المحرومين من وسيلة أساسية للمشاركة الاجتماعية ، ألا وهى القراءة والكتابة ، على هامش المجتمع .

١٠٠ — ولكن تحقيق توافر التعليم للجميع ، الذى يمكن اعتباره هو ذاته جزءا لا يتجزأ من اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، يتوقف الى حد بعيد على نجاح الجهود المبذولة من أجل اقامة هذا النظام . فالاسراع فى تنمية البلدان النامية وتقوية تضامن المجتمع الدولى كله أمران لا غنى عنهما لبلوغ مثل هذا الهدف .

١٠١ — والنسبة للاسهام الذى يمكن للعمل التربوى أن يقدمه لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ينبغى أولا التنويه بأن التربية هى التى يمكن أن تحقق تماما توعية الشباب والكبار معا

---

(١) أكد البيان الذى اعتمده المؤتمر الاقليمى الرابع لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادى فى آسيا وأوقيانيا (كولومبو ، ٢٤ يوليو/تموز — أول أغسطس/آب ١٩٧٨) أن "من الواضح ، ونحن نستهل عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية وفى سياق اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، أن التربية ، التى تستهدف فى النهاية كفالة التفتح التام للانسان ، يجب أن تضطلع بمسؤوليات متزايدة للاسهام فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمعات ، وفى دعم الاستقلال الوطنى ، وكذلك دعم التفاهم الدولى والسلام" .

Digitized by UN Library Geneva

بمبادئ وغايات نظام اقتصادى دولى جديد ومستلزماته العملية . فالتربية يجب أن تخلق فى كل من البلدان النامية والمتقدمة مواقف ايجابية فى هذا الصدد . وهذا الجانب ، من دور التربية ، من صميم الرسالة التى أسندها اليها المجتمع الدولى صراحة فيما يتعلق بالمبادئ الكبرى التى تقوم عليها الحياة الدولية . وهذا ما تم التأكيد عليه ، لا سيما فى المشاورات الدولية التى جرت مؤخرا بمناسبة تنفيذ التوصية الخاصة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولى والتربية فى مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، التى اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو فى ١٩ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٤ .

١٠٢ - وتعد التربية من جهة أخرى احد العوامل الأساسية للتنمية الذاتية ، فهى عامل يؤثر فى مجمل العناصر التى تتشكل منها مثل هذه التنمية ، وهى لا تنفصم عن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وفى هذا الصدد ، نوهت المؤتمرات الدولية التى عقدت مؤخرا فى اطار اليونسكو بالأهمية الخاصة لهذين المنظورين .

١٠٣ - وللتربية دور أساسى بالنسبة للتمهيد للتقدم التقنى ، الذى يعد مفتاح التنمية الاقتصادية . فهى تسهم عن طريق التدريب المتخصص فى تشكيل قواعد تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وتسمح بفضل نشاطها العام بتهيئة الظروف اللازمة لترسيخ العلم والتكنولوجيا فى الحياة الاجتماعية ، وهى التى تنمى المواقف الفكرية والمناخ اللازمين للتعريف بدور العلم والتكنولوجيا فى حياة المجتمع ، وتشجيع تطبيقهما على نطاق واسع وجعلهما عنصرا عضويا من ثقافة الشعب .

١٠٤ - بيد أن من مهام التربية فى الآن ذاته دعم الذاتية الثقافية لكل مجتمع ، والعمل على صون قيمه الثقافية ، ليس بالطبع عن طريق كفالة نقل تقاليد جامدة ، بل عن طريق تشجيع الاستمرار والتفتح للثقافة التى لا غنى عنها لتنمية تعبئ جميع القوى الحية للمجتمع . وثمة أهمية خاصة فى هذا الشأن لاستخدام اللغات الأصلية أو الوطنية ، التى تعد وسائل ممتازة للتعبير عن ثقافاتها وأدوات لا غنى عنها لنقل تلك الثقافات . ومن ثم فان استخدام تلك اللغات كوسيلة للمعرفة والدراية الحديثة - وهو هدف طويل المدى لمشروع اليونسكو - آفاق ٢٠٠٠ الخاص باللغات الأفريقية - يعد من العوامل الأساسية للتقدم على طريق تنمية ذاتية أساسها التمثل الحقيقى للعصرية مع احترام القيم الثقافية الخاصة بكل مجتمع (١)

١٠٥ - وثمة اعتراف متزايد بالدور ذى الأهمية الخاصة للتعليم العالى فى الاطار المزدوج المشار اليه أعلاه . فالجامعات ومؤسسات التعليم العالى الأخرى من العناصر الرئيسية للطاقات الوطنية الخاصة بالبحوث والتدريب فى مجال العلم والتكنولوجيا . وهى تكفل التدريب المحلى للأطر

---

(١) أبرزت هذه الضرورة المزدوجة بوضوح شديد فى البيان الصادر عن مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية (أبو ظبى ، ٧ - ١٤ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٧) . فقد جاء فيه " (أن) الدول العربية ... تعقد العزم على التعجيل بعملية التنمية الشاملة جامعة فى ذلك بين منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثين وبين قيمها الأصيلة المنطوية على عناصر التقدم " . وجاء به أيضا " ولقد اتجهت الدول العربية منذ حين الى طرين التجديد التربوى الذى يستهدف فضلا عن تحقيق ديمقراطية التعليم ، دعم الذاتية الثقافية وتنمية العلم والتكنولوجيا اللازمين لتطوير الحياة . "

Digitized by UN Library Geneva

العلمية والتكنولوجية وتعزيز برامج البحوث الأساسية وتكفل على نحو مطرد تعزيز برامج البحوث التطبيقية . وهي لا تعنى بالعمل من أجل التنمية الصناعية فحسب ، بل تدعم باطراد الجهود المبذولة في مجال التنمية الريفية . وللجامعات ، من جهة أخرى رسالة هامة في المجال الثقافي . وهي بمقدورها ، ويجب عليها ، أن تعمل على صون التراث ، ولاسيما التراث المنقول ، وأن تضطلع بالدراسات والبحوث التي من شأنها أن تعزز اللغات المحلية وأن تعمق بصورة عامة معرفة التراث الفني والفكري للمجتمع .

١٠٦ - كما يجدر التأكيد ، في اطار اسهام التعليم في التنمية الذاتية ، على الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول الأعضاء للربط بين التعليم والعمل ، ولا سيما لادخال تجربة العمل المنتج في العملية التعليمية ذاتها . ويفي هذا التكامل بين العمل المنتج والتعليم بعدة أهداف : التقريب بين التعليم والحياة العملية ، وتحقيق ادراك كرامة العمل وقيمته - وهذا من المشاغل الأخلاقية البارزة - ، والاعداد لاختيار عمل معين وممارسته . وهذا جانب من النشاط التربوي يشكل منذ عدة أعوام مضت ، طبقا لتوجيهات المؤتمر العام ، أحد الاهتمامات الرئيسية لبرنامج اليونسكو في مجال التربية . ويجدر الاشارة الى أن " التفاعل بين التربية و العمل المنتج " سيكون الموضوع الخاص للمؤتمر الدولي للتربية في دورته الثامنة والثلاثين التي ستعقد خلال عامين في جنيف .

١٠٧ - ولما كانت التربية تسهم في التنمية الذاتية ، فينبغي أن تصمم التربية ذاتها ، فيما يختص بمضامينها وبناها وأساليبها ، بطريقة ذاتية ، أي وفقا لقيم المجتمع واحتياجاته وليس بتقليد النماذج الأجنبية . وفي هذا الاتجاه تسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، غالبا بمساعدة اليونسكو ، من أجل اكتساب القدرات اللازمة لوضع استراتيجياتها التربوية ولاعداد المناهج ، مع مراعاة قيمها الثقافية وخصائص بيئتها وموارد ها الطبيعية ، بغية اعداد الكتب والمواد التعليمية الملائمة ، ولوضع الأساليب الكفيلة باستخدام التكنولوجيات التعليمية على النحو المناسب . وتتطلب هذه الجهود تعاونا اقليميا وأشكالا جديدة من التعاون الدولي ، وفيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ، فهو يتسم بتنظيم مؤتمرات على المستوى الوزاري على نحو منتظم ، بقدر ما يتسم بانشاء شبكات للتجديد التربوي من أجل التنمية ، بمساعدة اليونسكو . وقد تبعت أولى هذه الشبكات ، التي أنشئت في آسيا عام ١٩٧٣ (البرنامج الآسيوي للتجديد التربوي من أجل التنمية) ، مبادرات مماثلة في مناطق أخرى في أفريقيا وفي الدول العربية ، وفي أجزاء من المناطق كجنوب شرقي أوروبا ومنطقة الكاريبي ، انتظارا لتشكيل شبكة على مستوى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي .

١٠٨ - وعلى الصعيد الدولي يتعلق الأمر بكفالة تبادل المعلومات التربوية والتي من شأنها أن تؤمن النهوض بنوعية النظم التربوية ، وينبغي أن تمثل الشبكة المزمع تشكيلها تقدما حقيقيا ببروز النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لأنها ستتيح تبادلا للمعلومات على أساس المعاملة بالمثل ، يحل محل أوضاع اتسمت بتأثير النماذج التربوية للبلدان المتقدمة (١) في اتجاه واحد .

---

(١) ناشد المؤتمر الدولي للتربية ، في توصيته رقم ٧١ التي اعتمدها في دورته السادسة والثلاثين ، والتي كرست لمشكلات الاعلام على الصعيدين الوطني والدولي " جميع السلطات والمنظمات والوكالات المختصة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي ، أن تتعاون على تحسين التبادل الاقليمي والدولي للمعلومات بحيث يتسنى ، خلال العقد القادم ، انشاء شبكة عالمية للمعلومات التربوية من شأنها أن تسهم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد " .

Digitized by UN Library Geneva

١٠٩ - كما ينبغي أن يقلل ويختفي التفاوت الخطير الذي تتسم به اليوم الأوضاع التربوية في العالم. وان دراسة هذه الأوضاع لتبين كم هي داعية الى القلق .

١١٠ - تشير آخر الأرقام الى أن البلدان النامية كان فيها عام ١٩٧٦ ١٢٨ مليون طفلا من سن ٦ الى ١١ عاما ، أي ٣٧٪ من مجموع الأطفال في هذه السن ، غير منتظمين في المدارس. وأطفال اليوم هؤلاء الذين لا يلتحقون بالمدارس هم كبار الغد الأميين . وتدل الاتجاهات الراهنة على أنه اذا كانت النسبة المئوية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس تتناقص بانتظام فان من المتوقع أن يزداد عددهم المطلق زيادة طفيفة حتى عام ٢٠٠٠ .

١١١ - وطبقا لاحصاءات اليونسكو (١) سيكون في العالم ٨١٤ مليون أمي عام ١٩٨٠ مقابل ٧٤٣ مليون في عام ١٩٧٠ (ومن بينهم ٤٩٢ مليون و٤٤٠ مليون من الاناث على التوالي) . وهذا اتجاه لا يمكن أن يسمح باستمراره وقد أشارت اليونسكو بوضوح في الوثيقة المقدمة الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية (٢) الى أنه " ينبغي أن يكون العقد الثالث للتنمية عقدا تزال خلاله آفة الأمية أو على الأقل تخفض الى حد بعيد" . ويفترض هذا الهدف في نفس الوقت الاسراع بالحاق الأطفال بالمدارس في المرحلة الابتدائية أو في مرحلة أساسية ملائمة ، والاضطلاع بأنشطة محددة في مجال محو أمية الكبار (٣)

١١٢ - ولئن كان تحقيق التعليم للجميع والقضاء على الأمية ، ممكنين في بعض الحالات ولا يستوجبان الا تأكيد الاتجاهات الجارية ، فانهما في حالات أخرى يقتضيان بذل جهود جبارة مرتبطة بتحولات عميقة لا يمكن أن تتم الا عن بذل جهد حازم وناجح في مجال التنمية الشاملة. وهكذا يمكن القول أن تحقيق الأهداف التربوية يتوقف في مثل هذه الحالات الى حد بعيد على ما يمكن أن تحدثه اقامة نظام اقتصادي دولي جديد من تأثيرات في تنمية المجتمعات وفي التعاون الدولي القائم على تضامن انساني حقيقي . وفي هذا السياق يشكل توافر موارد متزايدة عنصرا هاما . وقد نظر المؤتمر الاقليمي الرابع لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في آسيا وأوقيانيا (كولومبو، من ٢٤ يوليو/ تموز الى أغسطس/آب ١٩٧٨) الى المسألة من هذه الزاوية فوجه في الاعلان الذي اعتمده " نداءا الى المجتمع الدولي لكي يقدم ، وفقا لطرائق جديدة للتعاون مستوحاة من مفهوم نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا ، مساعدة كبيرة الى الدول الأعضاء في آسيا وأوقيانيا في جهودها الرامية الى النهوض بنظمها التعليمية " .

---

(١) أنظر الوثيقة تر/متد/مؤتمر ٣٧/مرجعية ١ - عرض احصائي موجز للتربية في العالم ، ١٩٦١ - ١٩٧٦ .

(٢) أنظر الوثيقة برمجة/٧٩ - ١٦٩ - التنمية الذاتية والثقافة والمجتمع.

(٣) في وثيقة قدمتها اليونسكو الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية في دورتها الثالثة ، اقترح منهج لتحديد الأهداف المباشرة على المستوى الوطني . وسيكون الهدف الأدنى هو ايقاف تزايد العدد المطلق للأميين ، وهذا اتجاه يتبدى في عدة بلدان ، بسبب تزايد السكان ، على الرغم من انخفاض معدل الأمية . وتقتضي أهداف مباشرة أخرى ، أكثر طموحا ، تحقيق تخفيضات أكبر في معدل الأمية ، تحدد وفقا للهدف الأدنى . واقترحت مناهج مماثلة لتحديد الأهداف المباشرة فيما يتعلق بالتحاق الأطفال من سن ٦ الى ١١ عاما بالمدارس .

Digitized by UN Library Geneva

الخاتمة

١١٣ — ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد : فلا يمكن الفصل بين اقامة نظام اقتصادى دولى جديد والتوصل ، على المستوى العالمى ، الى اتفاق حقيقى فى الرأى على الصعيد الاجتماعى ، مبنى على قيم العدل والانصاف والتضامن الانسانى . وسيكون من شأن هذا الاتفاق فى الرأى على الصعيد الاجتماعى أن يضفى على النشاط التربوى ، أينما كان المكان الذى يضطلع به فيه ، ومهما كانت طرائقه أو مستوياته ، معنى الرسالة الأخلاقية المتجددة ، وبذلك يتيح له التغلب على حالات انعدام اليقين التى لا شك فى انها ناجمة عن التحولات السريعة التى تتعرض لها المجتمعات المعاصرة ولا تسيطر عليها سيطرة كافية .

١١٤ — وعند تقييم الجهود التى أنجزت فى سبيل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، لا يمكن بحث نتائج المفاوضات ذات الطابع الاقتصادى بمعزل عن التقدم والصعوبات فى المجالات المتعلقة بالمعارف وبالتعليم . فابداع المعارف العلمية والتكنولوجية وتداولها والانتفاع بها وتفهم نظم سير المجتمعات ونقل الرسائل الاعلامية ونشرها واستمرار الثقافات وحيويتها والنشاط التربوى ، أمور تشكل جوانب أساسية للتحولات التى تقتضيها اقامة نظام لا يتسم كما كان من قبل ببنى السيطرة ، بل بعلاقات الانصاف والعدل والاحترام المتبادل بين شركاء متساوين ومسؤولين بالتضامن عن مستقبل المجتمع البشرى .

١١٥ — وينبغى أن تراعى هذه النظرات نحو المستقبل تمام المراعاة على صعيد السياسات الوطنية بقدر ما توضع فى الاعتبار على صعيد اتجاهات التعاون الدولى . وطالما استمرت الفوارق الصارخة الراهنة فى مجالات العلم والثقافة والاعلام والتربية ، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الطاقات العلمية والتكنولوجية ، كان اقامة نظام اقتصادى دولى جديد لا يمكن أن تترسخ على نحو وطيد فى واقع المجتمعات . ويتوجب بالتالى الاضطلاع بأنشطة أكثر اقداما على المستوى الوطنى ، وتتدعم المجتمع الدولى لدعم متزايد يشتمل على تعبئة موارد ضخمة من أجل الاسراع بالتطورات التى لا غنى عنها .

١١٦ — ولئن كانت التدابير التى يتعين اتخاذها عاجلة ، فان الجهد المطلوب طويل الأجل ولا تظهر نتائجه الا تدريجيا . ولا يمكن احداث تغيرات دائمة فى واقع العلاقات بين المجتمعات وتأمين توطد ودوام النظام الدولى الذى تتطلع اليه الشعوب الا بالسعى من أجل تحقيق أهداف طويلة الأجل ، تنطوى على تحولات عميقة فى حياة هذه المجتمعات .

Digitized by UN Library Geneva

الملحق ١

ملخص

أعلن المؤتمر العام لليونسكو منذ دورته الثامنة عشرة فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٤ عن أنه يدرك أهمية المبادئ المبينة فى الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وأكد أن اليونسكو معنية مباشرة فى مجالات اختصاصها بالاعلان وبرنامج العمل ، وقرر أن تتقدم المنظمة باسهامها الكامل والتام فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

لكن المؤتمر أكد كذلك على " أن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد أمر لا يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية فحسب ، ولكنه يتوقف أيضا على عوامل اجتماعية - ثقافية يتزايد دورها باطراد فى مجال التنمية وتشكل عنصرا جوهريا فى كفاح الشعوب ضد السيطرة بكافة أشكالها . " (القرار ١٨م/ ١ر١٢)

فالاعتبارات ذات الطابع الاقتصادى الصرف، وان كانت ذات أهمية اساسية، الا أنها لا تستوعب محتوى السعى الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يلبى طموح الشعوب واحتياجاتها . وينبغى لمثل هذا النظام أن يقوم على مجموعة من المبادئ والقيم ، وعلى ادراك متطلبات العدالة والمساواة والتضامن بين الناس، وعلى " الرغبة فى العيش معا ، رغبة نابعة من اختيار ارادى لتحديد المصير المشترك مع اقتسام مسؤولية بناء مستقبل الجنس البشرى ، لا مجرد تجربة لا مناص منها للبقاء او التعايش" . وفضلا عن ذلك فان الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد لا يمكن أن تنفصل عن تفكير نقدى فى التنمية . اذ أن التنمية لا يمكن تصورها تصورا يقتصر على جدوى فكرة التكامل مع النظام الدولى وطراز البلاد النامية بالبلاد المتقدمة وفقا لنموذج وحيد تفرضه البلاد الصناعية فى الوقت الراهن . وليس من الممكن التغلب على علاقات السيطرة والتبعية، وعلى الفوارق الخطيرة التى تميز عالم اليوم، ولا سيما ظروف الفقر والحرمان التى يحيا فيها مئات الملايين من البشر، الا اذا اتيح للبلاد النامية أن تكتسب الامكانيات التى تتيح لها أن تمضى فى طريق التنمية الذاتية وأن تخضع عملية التنمية فيها لمطامحها وقيمها الخاصة، وأن تجند كل جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف . ومثل هذه التنمية لا تعنى بأى حال الانطواء على النفس أو رفض المبادلات والحوار ، وانما هى على العكس من ذلك ، لابد وأن تتيح اقامة علاقات المساواة والتبادل بين زملاء متساوين . ونظرا لأنها تجمع على نحو متكامل بين كل جوانب القدرات الابداعية فى المجتمع، فانها لا تنطوى على بعد اقتصادى فحسب، وانما هى تقترن كذلك اقترانا لا ينفصم بتطور العلم والتكنولوجيا والمعلومات والاعلام والتربية والثقافة .

لذلك كان السعى الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يفترض فى جميع مجالاته بذل جهد لضمان اشتراك كافة المجتمعات اشتراكا كاملا وعلى قدم المساواة فى مختلف عمليات العلاقات والمبادلات التى تميز العالم المعاصر ، من ناحية، كما يفترض من ناحية أخرى تعزيز قدرات كل مجتمع على بناء مستقبل يرتكز على مطامحه وقيمه الخاصة . فالهدف اذن هو تحقيق تضامن عالمى عن طريق ازالة الفوارق وضمان التفتح لشخصية كل شعب .

Digitized by UN Library Geneva

وعلى هذا الضوء يمكن ابراز المحاور الرئيسية للتقدم فى سبيل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد، وابراز عدد من العقبات الهامة فى هذا الصدد .

ان الغرض من تنمية التعاون العلمى الدولى فى مجال العلم والتكنولوجيا عن طريق البرامج العلمية الدولية التى انشئت تحت رعاية اليونسكو بوجه خاص هو التوصل الى توزيع أكثر عدالة للمعارف العلمية والتكنولوجية فى العالم . بيد أن هذا التوزيع العادل ينبغى أن يكون مقترنا بجهود متصلة بغية تحقيق التنمية الذاتية للعلم والتكنولوجيا فى البلدان النامية على نحو يكفل بصفة خاصة ايجاد الامكانيات العلمية والتكنولوجية لكل مجتمع ودعمها فى كل عنصر من العناصر التى تتألف منها . وتتعلق الصعوبات التى تظهر فى هذا المجال بوجه خاص بالعقبات التى تعترض الحصول على المعارف والانتفاع بها ، والافتقار الى الموارد الكافية التى تخصص للتنمية العلمية والتكنولوجية فى البلدان النامية .

وفى مجال المعلومات والاعلام ، نجد ان العقبات الجدية التى تعترض اقامة نظام اقتصادى دولى جديد تتمثل فى اختلال التوازن الذى تتميز به الأوضاع الحالية والناتج عن أن وسائل اعلام الجماهير تملكها بصفة رئيسية نفس المراكز التى تمتلك القوة الاقتصادية . ويجدر فى هذا الصدد - من ناحية - ايجاد توازن أفضل على الصعيد الدولى فى مجال انتاج المعلومات ونشرها بحيث يتسنى للبلدان النامية ان تسمع صوتها بصورة أكثر فعالية ، وبحيث تتاح لهذه البلدان فرصة اكتساب امكانيات كافية فى مجال المعلومات والاعلام تمكنها من العمل على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق تنميتها الذاتية ، ولا سيما فى مجالات الثقافة والتربية والعلم والتكنولوجيا . وان مفهوم النظام العالمى الجديد للمعلومات والاعلام - الذى يصدر عن نفس المبادئ الأساسية التى يصدر عنها مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد - ليتيح اطارا للتفكير والتأمل من شأنه أن يوجه جهود المجتمع الدولى فى هذا المجال .

ويبدو ان اقامة نظام اقتصادى دولى جديد - التى تقتضى انشاء علاقات تتسم بالمساواة بين الشركاء فى ظل الاحترام الكامل لكرامة جميع الشعوب - هى امر لا ينفصل عن الاعتراف بقيمة كل ثقافة وخصوصيتها . ويعتبر الوعى بالذاتية الثقافية بالنسبة لأى بلد أحد العوامل التى تعزز مكانته فى الحوار الدولى . ولا يمكن بأى حال أن يعتبر تأكيد الخصوصية الثقافية عاملا من عوامل العزلة ، وانما هو على العكس من ذلك يمثل ذات الأساس الذى ترتكز عليه المشاركة فى مبادلات يسودها الاعتراف لكل طرف بصفته كشريك كامل .

وأما بالنسبة للتربية ، فان عليها ان تلعب دورا حاسما فى دعم الجهود الرامية لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، سواء عن طريق اثارة الوعى العميق بالمبادئ والمقتضيات العملية لمثل هذا النظام الجديد ، او عن طريق التأثير كعامل جوهرى فى التنمية الذاتية التى ترتكز قبل كل شئ على تدريب الرجال والنساء . ولكن اداء هذه المهمة لا يمكن انجازه على الوجه الأكمل ما لم تتوافر امكانيات التعليم الفعلية للجميع ، وهو ما يؤدى الى اثارة موضوع العقبة الكأداء التى تتمثل فى استمرار انتشار الامية فى العالم .

Digitized by UN Library Geneva

ويمكن القول بصفة عامة ان الجهود المبذولة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد لا يمكن فصلها عما يتم احرازه من تقدم فى مجالات حقوق الانسان ودعم السلم ونزع السلاح ، وفقا لما أكده المؤتمر العام لليونسكو . وعلى ذلك فان أعمال الفكر والدراسة والنشاط الاخلاقى والتربوى التى تضطلع اليونسكو بتعزيزها فى هذه المجالات البالغة الأهمية تعتبر عناصر جوهرية فى السعى لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

Digitized by UN Library Geneva

الملحق ٢

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

بيان أهم الآثار والنتائج والصعوبات وأوجه النقص التي لوحظت بالنسبة لكل من أنشطة البرنامج المستمرة خلال الثمانية عشر شهرا الأولى من فترة العامين ١٩٧٧ - ١٩٧٨

ملخص

أعدت هذه الوثيقة تنفيذا لتوجيهات المؤتمر العام الذي دعا في دورته الثامنة عشرة المدير العام، الى " تضمين الوثائق م/ ٥ المقبلة بيانات موجزة عن أهم التأثيرات والانجازات والصعوبات وأوجه النقص التي لوحظت بالنسبة لكل من أنشطة البرنامج المستمرة " (القرار ١٨ م/ ١ر ١٠، الفقرة ١٩ (د)).

ومثلما حدث أثناء الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام، فان هذه البيانات، التي تغطي الثمانية عشر شهرا الأولى من فترة العامين الحالية، سترد في وثيقة منفصلة .

وسترد في ضميمة جميع الملاحظات التي قد يرغب المجلس التنفيذي في نقلها الى المؤتمر العام بعد دراسته لهذه الوثيقة في دورته الخامسة بعد المائة .

Digitized by UN Library Geneva

20 C

المؤتمر العام

الدورة العشرون، باريس ١٩٧٨

٢٠م

108 EX/24 Rev.
Annexe II

20 C/12

٢٠م/١٢

باريس، ٥/٩/١٩٧٨

الأصل: انجليزى ــ فرنسى

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد : تقرير المدير العام عن تنفيذ القرار ١٩م/١ر٩

ملخص

يقدم التقرير المرفق والمعدّ تنفيذا للقرار ١٩م/١ر٩ (الفقرة ١٠)، عرضا للأنشطة التى اضطلعت بها المنظمة تنفيذا لمختلف التوجيهات الواردة فى القرار المذكور . وسيدرسه المجلس التنفيذى فى دورته الخامسة بعد المائة .

وستدرج الملاحظات التى قد يبديها المجلس التنفيذى بشأنه فى ضميمة لهذه الوثيقة .

Digitized by UN Library Geneva

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

104 EX/51
١٠٤م ت/ ٥١
باريس، ٩٠/ ٥/ ١٩٧٨
الأصل: انجليزى ، فرنسى

الدورة الرابعة بعد المائة

البند ٤ر١ر٥ من جدول الأعمال

اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد :
تقرير المدير العام عن تنفيذ القرار ١٩م/ ١ر٩

ملخص

يعرض هذا التقرير على المجلس التنفيذى تطبيقا للأحكام الواردة فى الفقرة ١٠ من القرار ١٩م/ ١ر٩٠

وهو يقدم عرضا لمجموع الأنشطة التى قامت بها المنظمة تنفيذا لمختلف التوجيهات الواردة فى القرار المذكور . ومراعاة للملاحظات التى أعرب عنها المؤتمر العام بشأن مستويات اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ينقسم التقرير الى جزئين رئيسيين يتناول أولهما تعزيز التفكير ونشر المعارف ويتناول ثانيهما الأنشطة ذات الطابع المحدد المتعلقة بمختلف فصول البرنامج . وقد روعيت تعليمات القرار ١٩م/ ١ر٩ بالارتباط بما أجرى من تأملات بصدد النظام الاقتصادى الدولى الجديد كما ينعكس فى القرار ١٨م/ ١ر١٢ وفى كتاب نحو عالم الغد ؛ وقد أدرجت الاحالات الى هذه الوثائق فى جدول يرد بملحق هذه الوثيقة.

Digitized by UN Library Geneva

مقدمة

١ ـ لقد مضت أربعة أعوام منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد (القراران ٣٢٠١ (استثنائية ـ ٦) و ٣٢٠٢ (استثنائية ـ ٦) بتاريخ أول مايو/آيار ١٩٧٤).

٢ ـ وقد ناقش المؤتمر العام فى مناسبتين مساهمة المنظمة فى تحقيق هدف " يحفز الى بذل الجهود ويبعث على الأمل فى المستقبل "(١) وبرنامج يكتشف "على أساس أكثر أمانى شعوب العالم شرعية ". (١) وبعد أن درس المؤتمر وثيقة بعنوان " السبل والوسائل التى تتيح لليونسكو أن تسهم فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد "، فى دورته الثامنة عشرة ، اعتمد القرار ١٨م/١ر١٢ الذى طلب فيه من المدير العام ضمن أمور أخرى "أن يعد تقريرا شاملا لعرضه على المؤتمر العام فى دورته التاسعة عشرة ".

٣ ـ وقد تمثل هذا التقرير فى مؤلف نحو عالم الغد ، تأملات فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد ووثيقة اضافية (٢) تتناول بوجه خاص العلاقات بين هذا المؤلف وبين مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧ـ١٩٨٢ (١٩م/ ٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامى ١٩٧٧ـ١٩٧٨ (١٩م/ ٥). وان المرحلة الأولى لالتزام اليونسكو الايجابى فى السبيل المؤدى الى النظام الجديد الذى أعرب المجتمع الدولى عن أمله فى تحقيقه تضمنت فى واقع الأمر جانبين : أولهما جهد ضخم فى التفكير يستهدف تعميق وتوضيح الأفكار الخاصة بالنظام الجديد ويقترن بتحليل شامل لمشكلات العالم الراهن ومستقبل الانسان ؛ والثانى محاولة لتحديد أكثر دقة للسبل التى تتيح لليونسكو أن تمارس مهامها ولتوجيه برامجها فى المسارات التى تحدد على هذا النحو . وهكذا استلهم تحليل المشكلات والأهداف المعروضة فى الخطة متوسطة الأجل وكذلك اختيار وتحديد عدد من الأنشطة المقترحة لعامى ١٩٧٧ـ١٩٧٨ مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى سعى مؤلف نحو عالم الغد الى توضيحه وحاول استغلال متضمناته فيما يتعلق بمجالات اختصاص اليونسكو.

٤ ـ وقد وضع المؤتمر العام فى دورته التاسعة عشرة نصب عينيه كلا من الخطة متوسطة الأجل وبرنامج عامى ١٩٧٧ـ١٩٧٨ ومؤلف نحو عالم الغد وذلك عندما درس مسألة اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد واعتمد القرار ١ر٩ الذى طلب فيه (الفقرة ١٠) من المدير العام "أن يعد تقريرا شاملا يقدم الى الدورة العشرين للمؤتمر العام " ـ وهو التقرير الذى يتمثل فى هذه الوثيقة.

٥ ـ ويختلف هذا التقرير بالضرورة اختلافا بيّنا عن التقرير الذى قدم فى ١٩٧٦ : فبعد اعمال التفكير والبحث عن السبل والوسائل والعمل على توجيه البرامج ، شرع منذ ١٩٧٦ ، وبالتحديد منذ نهاية دورة المؤتمر العام التاسعة عشرة ، فى جهد ينصب على التنفيذ الفعلى للتوجيهات المعتمدة. فهذا التقرير يشكل اذن فى جوهره عرضا لأنشطة نفذت خلال الشهور الأخيرة وفقا للروح والاتجاهات

---

(١) نحو عالم الغد ، المقدمة .
(٢) الوثيقة ١٩م/١٥ ، الملحق ٢.

Digitized by UN Library Geneva

المحددة فى كتاب نحو عالم الغد أو فى الخطة متوسطة الأجل أوفى برنامج عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، تلك الأنشطة التى تساهم ، على ضوء التعليمات المحددة التى يتضمنها القرار ١٩م/١ر٩ وبأساليب شتى ، فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

٦ - على أن ذلك لا يعنى انقطاع التفكير الذى تمخض عن مؤلف نحو عالم الغد والخطة متوسطة الأجل ؛ بل ان هذا التفكير مستمر بفضل مختلف الأنشطة التى تنفذ فى اطار البرنامج . ولكنه على حين أن الوثيقة التى عرضت على المؤتمر العام - نحو عالم الغد - كانت تشكل فى حد ذاتها تأملات فى النظام الجديد ، يتناول هذا التقرير أعمال الفكر الجارى فى اطار عرضه لأنشطة أخرى تساهم فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

٧ - ولا بد فى هذا الصدد من ذكر الملاحظة الأساسية التى أبداها المؤتمر العام فى دورته التاسعة عشرة اذ اعتبر ، أن "اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ينبغى أن يكون على ثلاثة مستويات : (ا) تشجيع التعمق فى البحث ، (ب) نشر المعارف ، (جـ) الاضطلاع بأنشطة فى مختلف مجالات اختصاص اليونسكو".

٨ - وقد وضع التقرير الراهن وفقا لهذا التحليل ، وهو يتضمن جزئين رئيسيين أولهما مخصص لتشجيع التعمق فى البحث ونشر المعارف ، وثانيهما للأنشطة ذات الطابع المحدد والمتعلقة بمختلف فصول البرنامج .

٩ - ويجدر التأكيد على أن هذين الجانبين يتعذر فصل أحدهما عن الآخر ، اذ أن تقدم التفكير بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد له آثاره على تخطيط تنفيذ الأنشطة المحددة ، بينما تتمثل بعض هذه الأنشطة فى دراسات أو اجتماعات تتيح ، برغم تناولها لنقاط معينة ، توضيح وتعميق الأفكار الخاصة بالنظام الجديد . ويجدر فى هذا الصدد ألا يغرب عن بالنا أن قدرا من التحكم يقترن بالضرورة بتصنيف هذا العنصر أو ذاك من نشاط المنظمة تحت عنوان البحث والنشر أو تحت عنوان الأنشطة المحددة . وعلى أى حال فقد بدا من المرغوب فيه أن تدرج بالجزء الأول الأنشطة ذات الطابع الشامل التى تتناول التصور العام للنظام الاقتصادى الدولى الجديد وشروط تحقيقه كمشروع متكامل . بينما أدرجت فى الجزء الثانى البيانات الخاصة بالأنشطة التى لا تعنى الا بجانب جزئى ، عادة ما يكون قطاعيا ، من جوانب السعى نحو نظام اقتصادى دولى - يمكن أن ينتمى الى أحد المجالات الكبرى التى تعمل فيها المنظمة .

١٠ - يعد قبول مبدأ التصنيف هذا وجب وضع معايير لاختيار الأنشطة التى ينبغى عرضها . فالأحكام الواردة بالقرار ١٩م/١ر٩ والتى كثيرا ما تتسم بطابع بالغ العمومية من شأنها أن تؤدى الى تفسير واسع جدا يتيح ربط الجهد المبذول فى سبيل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد بكل برامج المنظمة تقريبا بقدر اسهامها فى تقدم البلدان النامية . ولذا كان من الضرورى أن نتساءل ، على ضوء قرارات المؤتمر العام وملاحظات المجلس التنفيذى وكتاب نحو عالم الغد ، عن العلاقات بين أنشطة المنظمة وبين السعى نحو نظام اقتصادى دولى جديد ، من أجل تحديد طبيعة مختلف أنماط الاسهامات التى تقدمها هذه الأنشطة .

Digitized by UN Library Geneva

١١ــ ويجدر بهذا الصدد أن توضع نصب العينين ملاحظتان أساسيتان ومتصلتان فيما بينهما اتصالا وثيقا . فالأمر يتعلق من ناحية بالاقتناع الذى كثيرا ما أكده المؤتمر العام، والذى يشكل أحد الأسس الفكرية للخطة متوسطة الأجل ، بأنه لا يمكن تناول المشكلات الكبرى التى ينبغى أن تتصدى لها البشرية اليوم بمعزل بعضها عن بعض اذ أنها مرتبطة فيما بينها ارتباطا عميقا . ذلك ما أكده المؤتمر العام فى قراره ١ر٩ (الحيثية التاسعة) (١)، وعليه فان بعض الأنشطة التى وان كانت لا تعالج بشكل مباشر وموضوعى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد تتناول بشكل عام المشكلات الكبرى التى يواجهها البشر ، تشكل الى حد كبير اسهاما فى توضيح مشكلات النظام الجديد . وتلك هى الحال مثلا فيما يتعلق باجتماعات المائدة المستديرة التى عقدت حول "تحديات عام ٢٠٠٠ " أو " مستقبل العالم الثالث" والتى سوف يأتى ذكرها فيما بعد .

١٢ــ والملاحظة الأخرى التى يتعين وضعها فى الاعتبار هى الفكرة التى أكد عليها المؤتمر العام بشدة ومؤداها أن " اقامة نظام اقتصادى دولى جديد لا يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية فحسب ، ولكنه يتوقف أيضا على عوامل اجتماعية ثقافية " (القرار ١٨م/ ١ر١٢ ، الفقرة ٣) . وهكذا جاء فى كتاب نحو عالم الغد أن "المشكلات الاقتصادية هى نقطة الانطلاق ولكن يجب أن نكون قادرين على النظر فيما وراء هذا الجانب من نشاط الانسان " . وجاء به أيضا : " وهكذا فان الغاية الأساسية من اقامة "نظام اقتصادى دولى جديد " تتجاوز المجال الاقتصادى البحت : ذلك أنه لا يستهدف مجرد الانتفاع بالأشياء على خير وجه واقتسامها على نحو أكثر عدالة ، وانما يستهدف تنمية الناس جميعا ، رجالا ونساء ، وكل جانب من جوانب شخصية الفرد فى عملية ثقافية شاملة تسودها القيم وتستوعب البيئة الوطنية والعلاقات الاجتماعية والتعليم ورفاهية المجتمع ".

---

(١) واقتناعا منه بأن :

اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ،

واقرار سلام عادل يضمن الأمن واحترام حقوق الانسان والحرية الشخصية وكرامة الفرد فى جميع القارات ولكل البلاد ،

وتنمية البلاد النامية تنمية اقتصادية واجتماعية تحفظ لها ذاتيتها الثقافية وتقضى على البؤس وسوء التغذية والأمية وتكفل لسكانها ظروف حياة أفضل وتعتمد على حشد الجهود والامكانيات الذاتية للشعوب ،

واحترام الاستقلال الوطنى والسيادة الوطنية لجميع الشعوب ،

وبنشوء علاقات قائمة على المساواة والديمقراطية بين الأمم وخلو من أى شكل من أشكال السيطرة والتمييز وتنبض على أساس من الثقة والطمأنينة ،

واحترام حق الشعوب التى تعانى من السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبى فى تقرير المصير وفى الاستقلال ،

وايقاف سباق التسلح وتحقيق نزع للسلاح حقيقى وكامل وخاضع للاشراف ، وهو ما ينبغى أن يمهد سبيله تطبيق سياسة الانفراج وتوسيع نطاقها ، ومن شأنه أن يحرر موارد كبيرة يمكن استخدامها فى التنمية وفى غايات سلمية ،

كلها أمور متكافلة ومتصلة فيما بينها بصورة لا تنفصم ،

Digitized by UN Library Geneva

١٣- واتخذ المجلس التنفيذى نفس الموقف مؤكدا على "أنه يجب تجاوز البعد الاقتصادى لأن الأدوات الاقتصادية لم تعد تكفى للتحكم فى ظاهرة من ظواهر التطور لم تعد ، على حد تعبير أحد أعضاء المجلس ، تؤدى دورها بصورة طبيعية لصالح الانسان" . (٩٩ م/ قرار ١ر٩ ، الوثيقة ١٩م/١٥ ، الملحق ١) .

١٤- ويتصل هذا الأسلوب فى تناول الأمور اتصالا وثيقا بتصور للتنمية على أنها عملية متكاملة وشاملة لا يمكن أن تنحصر فى بعدها الاقتصادى ولكنها تتضمن جوانب اجتماعية ثقافية ذات أهمية حاسمة .

١٥- ويترتب على هذا التحليل أن أنشطة اليونسكو يتعين أن تحدد بالنسبة لاتجاهين بينهما توتر مستمر : أولهما الأخذ بمفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد كما عرفته هيئات أخرى ولا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وايلاء العناية الى مجموعة من المناهج تتناول أساسا نظام العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة ولا سيما المواد الخام ؛ نظام النقد الدولى ونقل الموارد ؛ نقل التكنولوجيات) ؛ وثانيهما الأخذ بنظرة تعمق وتوسع مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، مع التمسك بالمبادئ العامة والقيم التى تشكل فى التحليل النهائى أسسه الفكرية ، وتضمين مجال الاهتمامات جميع العوامل التى تتيح لمجتمع ما أن يحقق ذاته ويمارس سيطرة حقيقية على مصيره ، فى اطار مجتمع دولى قائم على علاقات المساواة وعلى التضامن الاختيارى .

١٦- ويمثل هذان الاتجاهان مرتبطين فى أنشطة البحث والنشر المعروضة ؛ أو بالأحرى فان هذه الأنشطة يساندها عموما منهج التعمق والتوسع المذكور والذى يرتكز عليه فى الواقع اعمال الفكر المستمر داخل المنظمة منذ حوالى أربع سنوات .

١٧- وفيما يتعلق بالجزء الثانى من التقرير ، الذى يتناول الأنشطة المحددة ، تجدر ملاحظة أن أحد مجالات اختصاص اليونسكو - العلم والتكنولوجيا - هو الذى يشكل المحور الرئيسى للارتباط المباشر بين رسالة المنظمة وبين ميادين العمل التى تعرفها صراحة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها مجالات يتعين أن تحدث فيها تغييرات تكون بمثابة التحرك نحو نظام اقتصادى دولى جديد : ويتعلق الأمر باستغلال الموارد الطبيعية وتنميتها (فى سياق المشكلات الأساسية للمواد الخام والمنتجات الأولية فى اطار التجارة والتنمية) ، وبالتدريب كشرط من شروط التصنيع ، ونقل التكنولوجيات (القرار ٣٢٠٢ ، استثنائية - ٦) ، وبكل ما يتعلق عامة بالعلم والتكنولوجيا (تطوير البنى الأساسية العلمية والتقنية للبلدان النامية ، وتبادل المعلومات التقنية ، ومساندة البرامج العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، والمساعدة على استحداث تكنولوجيات ملائمة ، والبحث عن موارد الطاقة وتنميتها ، والانتفاع بمعالجة البيانات ، ومشكلة هجرة العاملين المتخصصين (القرار ٣٣٦٢ ، استثنائية ٧) . وفى ذلك كله مجال واسع يظهر فيه بوضوح الارتباط بين أنشطة اليونسكو والتقدم نحو نظام اقتصادى دولى جديد .

١٨- بيد أن الأنشطة التى تجرى فى سائر مجالات اختصاص اليونسكو تتعلق بمشكلة السعى الى النظام الجديد وفقا لنمطين من العلاقات تبعا لما اذا كنا نأخذ بنهج اقتصادى

Digitized by UN Library Geneva

بحث أو نأخذ بنهج موسع . فهى فى الحالة الأولى تبدو كأنشطة ضرورية تصاحب التحولات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والعلمية وتتناول عددا من الظروف التى يجدر تهيئتها أو العقبات او الضغوط التى يتعين ازالتها . ويؤدى تعميق هذا النوع من العلاقات ـ مثل القاء الضوء على الشروط الثقافية لنقل التكنولوجيات وبشكل عام شروط الترسيخ الذاتى للعلم والتكنولوجيا ـ الى اعتبار أن ما يظهر فى أول الأمر كتدبير مصاحب يتسم فى الواقع بطابع أساسى . وفى الحالة الثانية تبدو أنشطة اليونسكو مرتبطة بمفهوم موسع للنظام الدولى الجديد وتنحو مباشرة الى تعزيز تهيئة ظروف اجتماعية ثقافية تتخذ أساسا لهذه الأنشطة. فهى تهدف ، عن طريق تشجيع تأكيد واحترام الذاتية الثقافية لكل مجتمع ، والنهوض بالتعليم فى كل مستوياته ، وتطوير عملية الاتصال وتحسين توازنها ، الى احداث تطور نحو نظام عالمى لا يرتكز على امتيازات تستأثر بها مجتمعات معينة ، بل يتيح لكل مجموعة من المجموعات البشرية أن تزدهر وفقا للسبل التى تختارها وفى اطار علاقات الانصاف والعدل والتضامن .

١٩ـ ولم تبذل فى هذا التقرير محاولة لتحديد كيفية النظر الى كل نشاط من الأنشطة ولا لتجميع الأنشطة حسب هذا النهج أو ذاك ، اذ أن معظم هذه الأنشطة يجمع بين كلا النهجين بدرجة يغدو معها من التعسف الفصل بينهما . ومن ثم يبدو أنه تكفى مراعاة هذه النظرة المزدوجة الى أنشطة اليونسكو من أجل ابراز آثارها الحقيقية .

٢٠ـ وقد اتبعت بدقة فى اعداد هذه الوثيقة التعليمات الواردة فى القرار ١٩م/١ر٩ الذى تقدم عرضا له . وروعيت هذه التعليمات فى ارتباط بأحكام القرار ١٨م/١ر١٢ المقاربة لها وبالتحليلات التى يتضمنها كتاب نحو عالم الغد . ويوجد بالملحق ١ للوثيقة جدول يوضح ، بالنسبة لكل قسم من أقسام التقرير ، الموضوعات التى يتناولها ويحيل الى الفقرات التى وردت بصددها فى القرار ١٩م/١ر٩ وكذلك فى القرار ١٨م/١ر١٢ وكتاب نحو عالم الغد .

أولا ـ تعزيز التأمل ونشر المعارف

٢١ـ كان الهدف من عدد كبير من الأنشطة الجارية فى هذا المجال مواصلة جهد التأمل الذى بذل فى فترة عامى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ وتعميقه بشكل شامل ، هذا الجهد الذى انتهى الى اصدار كتاب نحو عالم الغد . وثمة أنشطة أخرى تستجيب على نحو أكثر تحديدا لثلاثة من أحكام القرار ١٩م/١ر٩ : الفقرة ٢ (التأمل فى مغزى الحركات الاجتماعية الثقافية) ، والفقرة ٨ (جهود التفكير المبذولة فى اطار منظومة الأمم المتحدة) ، والفقرة ٩ (ج) (تشجيع السكان على مناقشة المشكلات الكبرى) .

ألف ـ مواصلة التأمل الشامل

٢٢ـ من بين الأنشطة التى ترمى الى تعزيز تأمل عام واسع النطاق فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، يجدر ذكر ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة نظمتها عدة منظمات غير حكومية بمساندة مكتب اعلام الجمهور .

Digitized by UN Library Geneva

٢٣- وانعقد أول هذه الاجتماعات من ٢٣ الى ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٧٦ فى مقر اليونسكو حول موضوع " التعاون الثقافى والفكرى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد " وضم ٣٤ من المفكرين والفنانين البارزين فى العالم أجمع . وقد نظم بمساعدة سبع منظمات غير حكومية ذات اهتمامات فنية وعلمية تتعاون مع اليونسكو ، يخص منها بالذكر المجلس الدولى للفلسفة والعلوم الانسانية .

٢٤- وعلى أثر مناقشات مستفيضة حول مختلف الجوانب - الاقتصادية والعسكرية والسياسية والسكانية والاجتماعية والثقافية - لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ركز الاجتماع على عدد من التوصيات بشأن أهمية التنمية الثقافية كعنصر أساسى لمفهوم التنمية الشاملة وضرورة اقرار قواعد أخلاقية دولية تتخذ أساسا لاقامة نظام اقتصادى جديد .

٢٥- وعقد اجتماع مماثل من ٢٨ الى ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٧٧ فى مقر اليونسكو حول موضوع " تحديات عام ٢٠٠٠ " ، جرى فيه التأكيد على ضرورة اقامة تعاون دولى أوثق بغية ايجاد حلول لمشكلات ملحة مثل سباق التسلح والتلوث الجوى وتبديد الموارد القابلة للنضوب وسوء استخدام وسائل الاعلام ، الخ . . . وقدمت عناصر النظام الاقتصادى الدولى الجديد على أنها شرط أساسى من شروط السلام العالمى . وقد نشرت توصيات هذا المؤتمر (أنظر القسم هاء) .

٢٦- ونظم اجتماع مائدة مستديرة ثالث فى مدينة مكسيكو فى ٢١ و ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧ وكان موضوعه " مستقبل العالم الثالث " . وبعد أن أعرب المشتركون عن قلقهم ازاء الفوارق بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، توصلوا الى أن المشكلات العالمية الكبرى ترتبط ارتباطا لا انفصام له بمسألة نزع السلاح الكامل والعام . ووجهوا نداء بهذا المعنى الى الجمعية العامة للأمم المتحدة يطلبون منها النظر ، فى دورتها الاستثنائية فى مايو / آيار ١٩٧٨ ، فى اعتماد تدابير ترمى الى حظر صنع الأسلحة النووية واستخدامها وتشجيع الدخول فى مفاوضات بغية اعداد اتفاقية بشأن نزع السلاح على الصعيد العالمى .

٢٧- وعلى صعيد التفكير الفلسفى ، تحرص المنظمة على الاسهام فى توضيح ما تعنيه وما تتضمنه فى أعم السياقات اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وتلك هى الروح التى نظم بها فى المقر من ١٠ الى ١٣ ابريل/نيسان ١٩٧٨ اجتماع دولى أول للخبراء خصص لموضوع " الحقوق والواجبات التى تنشأ بالنسبة للدول والمجموعات نتيجة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد " . واذ وضع هذا الاجتماع فى اعتباره الآفاق الجديدة التى تفتحها شتى الوثائق الدولية ذات الشأن التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة - كميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المعتمد فى ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤) أو القرار ٣٣٦٢ (استثنائية - ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى (المعتمد فى ١٢ سبتمبر/ ايلول ١٩٧٥) - فقد استهدف القاء الضوء على أسس ومعايير ومبادئ نظام العلاقات الجديد المزمع اقامتها بين الأمم ، وذلك فيما يتعلق بأبعاده الأخلاقية والاقتصادية والثقافية .

Digitized by UN Library Geneva

٢٨ — وأكد المشتركون في هذا الاجتماع على ضرورة توضيح معنى عدد من المفاهيم ولا سيما مفهوم " سيادة " الدول ومفهوم " التنمية " ومفهوم " التعاون " فيما بين الدول .

٢٩ — وجرى التأكيد على الطابع الشامل لنظام دولي جديد يجب أن ينظر اليه من جميع جوانبه وليس من الناحية الاقتصادية وحدها . فالغاية من نظام دولي جديد يجب أن تكون في نهاية الأمر الانسان وجميع البشر منظورا اليهم كأفراد أو كمجموعات وعلى وجه الخصوص كمشاركين ايجابيين في هذا النظام الدولي . ولذلك ليس ثمة مجال قط لأن يفرض نموذج موحد للثقافة على مختلف الدول التي يتألف منها المجتمع الدولي ، وقد لوحظ بهذا الشأن انه ولئن كان العلم والتكنولوجيا يمكن استخدامهما كحوافز لتسريع التنمية ، فانه يتعين أن يتسما بطابع ذاتي يكون أساسه تطوير المعرفة المحلية مما يؤكد على احترام ذاتية الشعوب .

٣٠ — وذكر المشتركون ، تحدوهم هذه الروح ، أنشطة الشركات عبر الوطنية وأوضحوا أن الآثار الثقافية المترتبة على هذه الأنشطة كثيرا ما تتعارض مع مقتضيات التنمية الذاتية .

٣١ — ورؤيت ضرورة ايلاء مزيد من العناية للقيمة الأخلاقية ، ان لم تكن للقيمة القانونية بمعنى الكلمة ، للمبادئ التي سبق صياغتها — أو التي قد تصاغ بشكل أفضل — في النصوص الأساسية المتعلقة بنظام دولي جديد . ويجدر التنويه في هذا الصدد بمبدأ سيادة الدول وحتمية التكافل فيما بينها وأهمية التعاون والتضامن الدوليين .

٣٢ — ونوه فريق للخبراء بضرورة قيام اليونيسكو بما يلي :

— مواصلة التأمل بشأن اقامة نظام دولي جديد مع مراعاة الملاحظات الواردة فيما تقدم ؛

— جذب انتباه المجموعات والدول بشأن ضرورة التعمق في دراسة طبيعة القانون الدولي ووظيفته ومعاييره ، اذ لا غنى عن ذلك في وضع نظام دولي عادل ومتوازن ؛

— دعم الأنشطة التي ترمي الى الحفاظ على الذاتية الثقافية وتعهد القدرات الذاتية ؛

— تنمية البحوث بشأن تأثير الشركات عبر الوطنية ؛

— توعية الجمهور بشأن المشكلات الدقيقة التي يطرحها اعادة تحديد وبناء العلاقات الدولية .

٣٣ — ومن المقرر أن ينعقد في احدى دول أمريكا اللاتينية اجتماع دولي ثان للخبراء في سبتمبر/أيلول ١٩٧٨ يكون موضوعه . " معنى الأخلاقيات الفردية ومضمونها من وجهة نظر النظام الاقتصادي والثقافي الدولي الجديد " .

Digitized by UN Library Geneva

٣٤ — وينتظر من هذا الاجتماع أن يلقي الضوء على تحول العقليات الذى يبدو بمثابة الشرط الذى لا غنى عنه لاقامة نظام عالمي مجدد ينهض على أساس مفاهيم أخلاقية وفلسفية يقبلها الجميع ويفترض قيام علاقة جديدة ليس فيما بين الناس فحسب ، بل وربما فيما بين الانسان والطبيعة أيضا .

٣٥ — وفضلا عن هذه الدراسات الفلسفية والأخلاقية التي أجرتها السكرتارية مباشرة بالتعاون مع بعض الخبراء ، فقد قدمت اليونيسكو ، في اطار برنامج المساهمة ، دعمها لأنشطة عدد من الدول الأعضاء وللجنة الوطنية الرومانية من أجل تنظيم ندوة عن " اسهام اليونيسكو ، بما لها من اختصاصات ، في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد " .

٣٦ — وبغية إلقاء الضوء على طرائق المواءمة الضرورية للادارات الحكومية لكي تغدو من ناحية قادرة على الاضطلاع بمهام التفاوض على الصعيد الدولي ، وبهدف الوفاء من ناحية أخرى بمقتضيات انشاء بنى أساسية وطنية ادارية ولا سيما في مجالات اختصاص اليونيسكو ، أبرم عقد مع المعهد الدولي للعلوم الادارية ينظم بمقتضاه في مايو /آيار ١٩٧٨ اجتماعا يضم أخصائيين من مناطق مختلفة لدراسة موضوع " الادارة العامة والنظام الاقتصادى الدولي الجديد " .

٣٧ — وأخيرا ، قدمت معونة مالية الى مجلس تنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا لتنظيم حلقة دراسية في الجزائر من ١٤ الى ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٧٨ تناولت النظام الاقتصادى الجديد والتصنيع والتكنولوجيا في أفريقيا ، وذلك من وجهة نظر مضمنات النظام الاقتصادى الدولي الجديد بشكل عام ولكن مع الاهتمام خاصة بالظروف المتغيرة لمنطقة بعينها .

٣٨ — ونظمت اليونيسكو ، في اطار الأنشطة الرامية الى تعزيز البحوث المتعلقة بتلبية احتياجات البشر ، ثلاثة اجتماعات اقليمية واجتماعا دوليا واحدا . وعقدت الحلقات الدراسية الاقليمية الثلاث في ١٩٧٧ في البندقية (ايطاليا) ، وباربلوش (الأرجنتين) ، وياوندى (الكاميرون). وأتاحت هذه الاجتماعات الجامعة بين فروع العلم للمجتمع العلمي ابراز عدد من موضوعات ومجالات البحث ذات الأولوية من أجل الوفاء على نحو أفضل باحتياجات الانسان في اطار ثقافي اقليمي ومحلي . أما الاجتماع الدولي فقد أتاح ابراز عدد من التدابير على الصعيد الدولي في هذا المجال .

Digitized by UN Library Geneva

باء ـ التأمل المستمر والمنتظم في مغزى الحركات الاجتماعية الثقافية الكبرى الجارية في البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء (القرار ١٩ م / ١ر٩ الفقرة ٢)

٣٩ ـ ان دراسة " الحركات الاجتماعية الثقافية الكبرى الجارية " من حيث صلتها باقامة نظام اقتصادى دولي جديد قد استمرت بصفة رئيسية في اطار تطبيق العلوم الاجتماعية في مجال توضيح وحل المشكلات التي تطرحها تنمية تتخذ من الانسان محورا لها ، وذلك اما في صورة أنشطة مخططة تضطلع بها اليونسكو نفسها في ميادين اختصاصها بمعاونة أكثر الخبراء تضلعا ، أو بتقديم التشجيع العام الدوائر المختصة بالعلوم الاجتماعية في العالم أجمع عن طريق المنظمات العلمية غير الحكومية وبتعاونها الفعال . والى جانب ذلك ، فان بعض الدراسات ذات الطابع الفلسفي ، وجوانب متعددة من البرنامج المنفذ في ميدان البيئة الاجتماعية الثقافية والمستقرات البشرية ، تشكل بالمثل اسهاما في هذا الجهد التوضيحي للحركات الاجتماعية الثقافية الكبرى .

٤٠ ـ وثمة مجموعة أولى من الأنشطة تتناول هذا أو ذاك من العناصر الأساسية للتغيير التي تدخل أو تؤثر مباشرة في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

٤١ ـ وفي اطار الهدف ١ر٣ بالذات تنفذ دراسات ترتبط على وجه التحديد باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وبوضع استراتيجيات انمائية تراعى فيها مقتضيات ذلك النظام . ومن الموضوعات المقترنة بهذا الهدف دراسة تأثير الشركات عبر الوطنية وتحليل المشكلات التي يطرحها هذا التأثير في ميادين اختصاص اليونسكو .

٤٢ ـ وأفضى موضوع تأثير الشركات عبر الوطنية في ميادين اختصاص اليونسكو الى اجراء دراسات حالات كثيرة ووضع ببليوغرافيات مشروحة وتنفيذ أنشطة منهجية طبعت نتائجها ونشرت في شكل مستنسخات . وفي ابريل/نيسان ١٩٧٨ ، عقد اجتماع خبراء لتقييم هذه الدراسات وصياغة توجيهات بشأن المطبوعات المزمع اصدارها . كما أن تأثير أنشطة هذه الشركات على القيم الاجتماعية الثقافية ، ولا سيما عن طريق السياحة والدعاية ، وكذلك على التربية والبحوث ، كان موضع دراسات تحليلية تكشف في آن واحد عن صعوبة الاحاطة ببعض الظواهر وعن أهمية آثارها في اطار اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٤٣ ـ ومن جهة أخرى ، أجريت بحوث عن مدى تأثر ميادين اختصاص اليونسكو بمخططات دراسات المستقبل . وتبين هذه البحوث كيف أن الرؤى المختلفة للمستقبل ، ولا سيما في مجال مراعاة مقتضيات قيام نظام اقتصادى دولي جديد ، كفيلة بتعديل السياسات القطاعية في ميادين التربية والعلم " والثقافة والاعلام .

٤٤ ـ وقد وجه التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة بالعلوم الاجتماعية بحيث يكون حافزا وسندا لتنفيذ بحوث وبرامج للتبادل والنقاش كفيلة بايضاح مختلف العناصر وأهم العوامل التي تنطوى عليها اقامة نظام اقتصادى دولي جديد في اطار الجهود الرامية الى توضيح الجوانب الاجتماعية للتنمية .

Digitized by UN Library Geneva

٤٥ - وهكذا أبرم عقد مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية من أجل تشجيع قيام حركة دائبة للفكر والبحث في المسائل المرتبطة بعملية التنمية ، ولا سيما فيما يتصل بقيام نظام اقتصادى دولي جديد ، واتاحة تنفيذ مجموعة بالغة التنوع من أعمال البحوث والتوثيق .

٤٦ - وعلى الصعيد الاقليمي ، قدمت معونة مالية لأول مؤتمر للرابطة الافريقية لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا سيعقد في نيجيريا في سبتمبر/أيلول ١٩٧٨ لاجراء مناقشات تتناول في جانبها الأكبر الآثار المترتبة على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وذلك ضمن اطار موضوع أعم هو " علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلاقتهما بالتنمية في افريقيا " .

٤٧ - ومن الأمور ذات الدلالة الخاصة أن الاجتماع الاقليمي الذى نظم في كيتو ، اكوادور ، في يناير/كانون الثاني ١٩٧٨ ، بالتعاون مع مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (كلاكسو) وكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (فلاكسو) لدراسة أولويات العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ، قد افسح مكانا بارزا للنظر في ملاءمة نظرات العلوم الاجتماعية لتوضيح مشكلات التنمية و لتحليل ظاهرة التبعية على الصعيد الاجتماعي ، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٤٨ - وأخيرا ، فقد قدمت في اطار برنامج المساهمة في أنشطة الدول الأعضاء معونة مالية ، بناء على طلب اليابان ، لتيسير حضور اخصائيين من البلاد النامية المؤتمر العالمي الخامس للرابطة الدولية للعلوم الاقتصادية ، المخصص لموضوع " النمو الاقتصادى الموارد " ، مع الاهتمام الخاص بمشكلات النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٤٩ - وقدم العون كذلك لحلقة دراسية نظمتها جمهورية المانيا الديمقراطية حول موضوع " القوى الاجتماعية في افريقيا والشرق الأوسط وعلاقتها بقيام نظام اقتصادى دولي جديد " .

٥٠ - وفي اطار دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحقوق الانسان ، جرى التركيز خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ على العلاقة بين التمتع الفعلي بحقوق الانسان ، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وأتاحت هذه الدراسة استخلاص مفهوم الحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الانسان الذى يشكل ، شأنه شأن الحق في السلام والحق في التمتع بقدر من نوعية الحياة ، " حقا تضامنيا " ، أى أنه حق يقتضي ارساؤه وضمانه عملا متكافلا يشترك فيه جميع المسؤولين عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية : من دول ومنظمات دولية وأفراد وهيئات عامة وخاصة ، الخ .

٥١ - وكانت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة قد طلبت من اليونسكو الاضطلاع بجهد فكرى في هذا الصدد ، في قرارها رقم ٤ (٣٣) الذى نص على اجراء دراسة ، بالتعاون مع اليونسكو ، عن " الأبعاد الدولية للحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الانسان وعلاقته بسائر حقوق الانسان القائمة على التعاون الدولي ، بما فيها الحق في السلام ، مع مراعاة مقتضيات اقامة نظام اقتصادى دولي جديد واحتياجات الانسان الأساسية " .

٥٢ - وفي هذا السياق المزدوج - الذى يتصل من جهة بالاهتمامات الخاصة باليونسكو ، ويتسع من جهة أخرى ليشمل منظومة الأمم المتحدة في مجموعها - شرعت المنظمة في

Digitized by UN Library Geneva

اجراء سلسلة من الدراسات تمهيدا لعقد اجتماع خبراء في المقر في الفترة من ١٩ الى ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٧٨ ، يدعى المشتركون فيه الى بحث العلاقات المتبادلة بين حقوق الانسان واحتياجاته ، سعيا الى تطوير المعرفة بشروط ومؤشرات التمتع الفعلي بحقوق الانسان ، وعند الاقتضاء الى تحديد حقوق جديدة للانسان تستجيب استجابة تامة لمقتضيات اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومن الموضوعات التي سيتناولها هذا الاجتماع احتمال اعداد عهد دولي للحقوق التضامنية (ومنها الحق في التنمية) يكمل العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٥٣ـ وشرع في اجراء دراسات جامعة لفروع العلم عن الفقر وأسبابه وعن تخفيف حدة الفوارق. وسيعقد عام ١٩٧٨ اجتماع خبراء لبحث امكانيات تطبيق معيار الانصاف في تخصيص الموارد الوطنية لمختلف القطاعات ولصالح شتى فئات السكان . وسيعتمد هذا التحليل على وثائق تعدها مؤسسات وطنية ويتضمن عرضا للأعمال الفكرية التي تنفذها أفرقة وطنية في البلاد المتقدمة والنامية وتتناول المشكلات الاجتماعية الكبرى التي برزت خلال السنوات العشر الأخيرة في سياق تنمية تتفق مع مبادئ قيام نظام اقتصادي دولي جديد .

٥٤ـ وكان الطابع الذاتي للتنمية ، ولاسيما على صعيد الادارات الحكومية ومشاركة السكان في التنمية وتحديد " أنماط " التنمية ، موضع دراسات أجريت بحيث تسهم اسهاما فعالا في احترام الذاتية الثقافية وتبين الامكانيات العملية المتاحة لتفادي الاكتفاء بمجرد النقل الحرفي لنماذج مستوردة للتنمية تشكل خطرا على ازدهار القيم الذاتية للسكان . ولهذه الغاية أسهم مستشارون ، بناء على طلب السلطات الوطنية في بعض البلاد ، في وضع منهجية تراعى فيها الظروف والتطلعات المحلية ، لمشاركة بعض فئات السكان في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد في ميادين اختصاص اليونسكو .

٥٥ـ واستمر الجهد الفكري في مجال شروط نقل المعارف ، وأدى الى عقد اجتماع لأخصائيين في نقل المعارف القانونية ينتمون الى البلاد النامية والبلاد المتقدمة . ويزمع تنظيم مناقشة عامة في يونيو/حزيران ١٩٧٨ حول نقل المعارف في ميادين مختلفة ، وحول شروط نشوء المعارف محليا في البلاد النامية .

٥٦ـ وأجريت دراسات فلسفية تنصب على موضوعات تتصل أيضا بتعزيز القيم الخاصة بمختلف الثقافات وبدورها كأساس للذاتية الوطنية وعلاقاتها بامتلاك وسائل العلم والتكنولوجيا . ومن هذه الدراسات ما أعد للاجتماع المخصص لموضوع " طبيعة التاريخ ووظيفته فيما يتصل بتنوع الثقافات " ، والذى سيعقد في داكار من ١٩ الى ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٧٨ . ومتابعة للاجتماع الذى عقد في نيروبي في يوليو/تموز ١٩٧٦ وتناول ـ في الاطار الافريقي خاصة ـ موضوع " تأثير العلم والتكنولوجيا على القيم الثقافية ونوعية الحياة " ، سينظم في نيودلهي ، خلال صيف ١٩٧٨ ، اجتماع جديد يبحث بصفة خاصة في شروط نشوء ابداع فني ذاتي في آسيا في ظل ظروف الحياة العصرية .

٥٧ـ وثمة أعمال تنفذ في اطار الهدف ١٢ لتعزيز الاعتراف بالتعدد الثقافي واحترام ذاتية الأقليات ، انصبت بصفة خاصة على الجوانب الاجتماعية الثقافية لتدريب العمال

Digitized by UN Library Geneva

المهاجرين وأسرهم . فالى جانب حق هذه الفئات من السكان في الاعتراف الكامل بذاتيتهم الثقافية ، وهو حق يتفق تماما مع مبادئ قيام نظام اقتصادى دولي جديد ، يجب الا يقلل من شأن الدور الذى يمكنهم أن يلعبوه كعوامل لنقل التكنولوجيات ومعارف وقيم ثقافية يمكن أن تكون ذات قيمة ايجابية .

٥٨ـ واخيرا فان دراسة وتحليل مشكلات التنمية الريفية في اطار الهدف ٢ر٦ يمكن ان يسهما اسهاما غير مباشر ، ولاسيما عن طريق الاستعانة بمشاركة السكان ، في خلق ظروف كفيلة بتيسير نقل تكنولوجيات ملائمة للتوصل الى استقلال ذاتي حقيقي وبتطويع هذه التكنولوجيات للظروف الاجتماعية الثقافية المحيطة . وسيعقد عام ١٩٧٨ في امريكا اللاتينية اجتماع خبراء عن المشكلات المؤسسية للمشاركة في استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة ، غايته تشجيع تبادل وجهات النظر حول هذه المشكلات واعطاء الاخصائيين والمسؤولين عن وضع السياسات فكرة أوضح عن القضايا التي ينطوى عليها اقرار الاستراتيجيات المناسبة للتنمية الريفية المتكاملة .

جيم ـ المشاركة في جهود التفكير التي يضطلع بها في اطار الأمم المتحدة بغية دعم الدور الذى تؤديه المنظمات التابعة لها في مجال التعاون الاقتصادى الدولي والعمل في سبيل التنمية (القرار ٩ (م/ ١ر٩ ، الفقرة ٨)

٥٩ـ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السابعة (١ ـ ١٦ سبتمبر/ ايلول ١٩٧٥) بانشاء لجنة خاصة لاعادة تشكيل بنى منظومة الأمم المتحدة ، مفتوحة لجميع الدول ، ومكلفة باعداد اقتراحات من شأنها أن تجعل منظومة الأمم المتحدة " أتم قدرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولي والتنمية على نحو شامل وفعال " ، والعمل على أن تصبح المنظومة " أكثر استجابة لمتطلبات أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وكذلك احكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية[1] .

٦٠ـ وقد استغرقت اللجنة الخاصة أكثر من عامين لانجاز الدراسة التي عهدت اليها بها الدورة الاستثنائية السابعة ، وقدمت تقريرها الى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، التي اعتمدت في قرارها رقم ٣٢/١٩٧ النتائج والتوصيات التي انتهت اليها اللجنة. ويعرض على المجلس التنفيذى ملخص هذا القرار ونتائج وتوصيات اللجنة الخاصة في الوثيقة المعنونة " القرارات والتدابير التي اتخذتها مؤخرا منظمات الأمم المتحدة والتي تهم اليونسكو " (١٠٤ م ت/ ٣٥ ، الفقرات ١ ـ ٥٧) .

٦١ـ وقد تابع المدير العام عن كثب اعمال اللجنة الخاصة ودرس اثارها المحتملة في عدة مناسبات مع غيره من رؤساء سكرتاريات منظمات الأمم المتحدة في نطاق لجنة التنسيق الادارية. وفي ١٧ فبراير/شباط ١٩٧٦ ، أدلى المدير العام ببيان في الدورة الثانية للجنة ، عرض فيه بالتفصيل وجهة نظره في شتى جوانب عملية اعادة التشكيل . كما قدم الى اللجنة ملفا يضم عددا من القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام والمجلس التنفيذى في هذا الصدد .

---

(١) القرار ٣٣٦٢ (استثنائية ـ ٧) الجزء سابعا ، الفقرة (١)

Digitized by UN Library Geneva

٦٢ - وبتاريخ ٢٩ أبريل / نيسان ١٩٧٧ ، أرسل المدير العام الى رئيس اللجنة خطابا أحاطه فيه بملاحظاته بشأن عدد من المسائل التي نوقشت في اللجنة : دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهما الهيئتين اللتين تحددان سياسة منظومة الأمم المتحدة في مجموعها ؛ واسهام الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في تحضير اعمال هاتين الهيئتين وتنفيذ قراراتهما ؛ وضرورة احاطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي احاطة تامة ببرامج وميزانيات الوكالات المتخصصة ؛ واهمية دور لجنة التنسيق الادارية كمركز للتنسيق المشترك بين السكرتاريات ؛ وأساليب التشاور بين هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بشأن برامج هذه الوكالات ؛ وملاءمة انشاء جهاز مشترك بين الوكالات للدراسة والتخطيط . وتنسيق الأنشطة الميدانية ؛ وقد بلّغ هذا الخطاب الى أعضاء اللجنة . هصلم

٦٣ - وفي الخطاب المذكور، وكذلك في اتصالاته الأخرى مع اللجنة الخاصة ومشاوراته مع أعضاء لجتناد ، استرشد المدير العام بطبيعة الحال بمناقشات واستنتاجات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ، ولاسيما القرار ٩ر١ الذي اعتمده المجلس في دورته التاسعة والتسعين (١) ، والذي تعالج فقراته من ٢٦ الى ٣٢ موضوع اعادة تشكيل بنى منظومة الأمم المتحدة .

٦٤ - ولم يكن اعتماد الجمعية العامة لنتائج وتوصيات اللجنة الخاصة خاتمة الجهود الفكرية المبذولة في منظومة الأمم المتحدة حول دور المنظومة في التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية، وأنسب البنى لتحقيق هذه الغاية . فتنفيذ القرارج ع/٣٢/١٩٧ وتقرير اللجنة الخاصة سيقتضي اتخاذ سلسلة طويلة من التدابير من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة ، ومن قبل الهيئات المختصة في مختلف منظمات الأمم المتحدة . وقد درست لجتناد في دورتها الثانية والسبعين (لندن ، ٥-٧ أبريل / نيسان ١٩٧٨) التدابير التي ينبغي اتخاذها على المستوى المشترك بين السكرتاريات . كما دعيت جميع منظمات الأمم المتحدة (الفقرة ٧ من القرار ج ع /٣٢/١٩٧) الى أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخامسة والستين ، تقارير مرحلية عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة. وسيحاط المجلس التنفيذي بانتظام بتطور أعمال لجتناد حول هذا الموضوع . ١ البند

٦٥ - وشرع في ١٩٧٧ ، تحت اشراف لجتناد ، في مجموعة أخرى من الدراسات الكفيلة بتوضيح دور منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية . وقد درست لجتناد في دورتيها الثامنة والستين والتاسعة والستين (نيويورك ١٨-٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٦ ، وباريس ٥-٧ أبريل / نيسان ١٩٧٧) دور المنظمات التابعة للأمم المتحدة في وضع وتنفيذ البرامج التي تستهدف التنمية، ولاحظت أن مختلف هيئات المنظومة، وكذلك المؤتمرات الدولية الكبرى التي دعت اليها الأمم المتحدة ، قد حددت في السنوات الأخيرة مجموعة من الأهداف التي ينبغي تحقيقها ، وانتهت اللجنة من ذلك الى أنه يجدر دراسة مدى توافق هذه الأهداف فيما بينها والوسائل والموارد لبلوغها ، وأنشأت لهذا الغرض في دورتها التاسعة والستين فريق عمل مختص باهداف التنمية وبرامج الأمم المتحدة ، عهدت اليه بدراسة الوسائل الكفيلة بتمكين سكرتاريات منظمات الأمم المتحدة من الاسهام الفعال فيما تبذله الهيئات الوطنية والدولية المختصة من جهود لصياغة أهداف التنمية وتنفيذ برامجها .

---

(١) ورد نصه في الملحق (١) بالوثيقة ١٩م/١٥

Digitized by UN Library Geneva

٦٦ - وعقد فريق العمل اجتماعه الأول فى نيويورك فى ١٣ و ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٧ ، وأعد خطة عمل تضمنت ما يلى :

(أ) تحليل الأهداف الكيفية والكمية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الكبرى ، وكذلك الاهداف التى يجرى اعدادها حاليا ؛

(ب) تحليل نقاط القوة والضعف فى الاستراتيجية الدولية للتنمية الخاصة بالعقد الثانى للتنمية ؛

(ج) دراسة عدد من المفاهيم الأساسية ، مثل التكافل والاعتماد على النفس ، وبعض المشكلات المطروحة فى ميادين معينة ، مثل السكان والبيئة .

٦٧ - وأقرت لجتناد فى دورتها الحادية والسبعين (نيويورك ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول - ١ نوفمبر تشرين الثانى ١٩٧٧) توصيات فريق العمل ، الذى اقترح أيضا انشاء فريق عمل فنى مشترك بين الوكالات لتنسيق تجربة شتى المنظمات من دراسات بشأن النماذج الكمية . وقد عقد فريق العمل الفنى المذكور اجتماعه الأول فى نيويورك ، من ٦ الى ١٠ فبراير/ شباط ١٩٧٨ ، ووضع برنامجا للعمل فى مجال التحليل الكمى ينفذ بالاشتراك بين مختلف منظمات الأمم المتحدة . وفى اطار هذا البرنامج يتعين على سكرتارية اليونسكو أن تجرى ، بالاشتراك مع الآيلو واليونيتار ، دراسة تحليلية شاملة للأهداف طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، على أن يتركز اسهام اليونسكو بالأخص على دراسة الجوانب النوعية للتنمية ، التى تؤثر تأثيرا كميا على التحول الاجتماعى والاقتصادى . وتجرى الأمم المتحدة مفاوضات للحصول على مساهمات طوعية لتمويل هذه الدراسات .

٦٨ - واجتمع فريق العمل المختص بأهداف التنمية ثانية فى نيويورك من ٧ الى ١٤ مارس/ آذار ١٩٧٨ ، وأقام بهذه المناسبة علاقات عمل مع لجنة تخطيط التنمية التابعة للايكوسوك . وتمكن الفريق من دراسة البندين (أ) و(ب) المذكورين أعلاه من برنامج عمله ، وقدم تقريره الى لجتناد فى دورتها الثانية والسبعين (لندن ، ٥ - ٧ أبريل/ نيسان ١٩٧٨) . وسيعقد الفريق اجتماعا آخر فى صيف العام الحالى لبحث دراسات مختلفة تتناول بعض المفاهيم الأساسية ، مثل التكافل ، و " الاعتماد على النفس " ، و " الاحتياجات الأساسية " ، والتنمية الذاتية ، والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وعلاقات هذه المفاهيم فيما بينها فى اطار تصميم ووضع مخططات التنمية . وقد اشتركت سكرتارية اليونسكو وستشترك بانتظام فى أعمال فريق العمل المختص بأهداف التنمية وفريق العمل الفنى التابع له .

٦٩ - واشتركت السكرتارية أيضا فى فريق عمل أنشأته لجتناد لدراسة ما يمكن أن تقدمه مختلف منظمات الأمم المتحدة من اسهام فى تنفيذ القرار ٣٣٦٢ (استثنائية - ٧) الصادر عن الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية السابعة (" تنمية التعاون الاقتصادى الدولى ") وقد قدمت لجتناد للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الحادية والستين تقريرا أعده هذا الفريق وتضمن معلومات تفصيلية عن الأنشطة التى تضطلع بها اليونسكو فى شتى الميادين التى تناولها القرار المذكور ، ولاسيما فى جزئه الثالث المخصص للعلم والتكنولوجيا .

٧٠ - وأخيرا فقد اتخذ اسهام اليونسكو فى الجهد الفكرى الذى يضطلع به فى اطار الأمم المتحدة شكل تقارير أو مساهمات فى تقارير طلبتها هيئات مختلفة بالأمم المتحدة ، ولاسيما الجمعية

Digitized by UN Library Geneva

العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، من المنظمات التابعة للأمم المتحدة . ونخص بالذكر من هذه التقارير :

(أ) تقريرا عن اسهام اليونسكو فى تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (ابريل / نيسان ١٩٧٧) ؛

(ب) مساهمة فى تقرير عن دور القطاع العام فى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد النامية (ابريل / نيسان ١٩٧٧) ؛

(جـ) مساهمة فى تقرير للجنتاد عن التعاون الاقتصادى فيما بين البلاد النامية (ابريل / نيسان ١٩٧٧) ؛

(د) مساهمة فى تقرير الاونكتاد عن البلاد الجزرية النامية (مايو / آيار ١٩٧٧) ؛

(هـ) مساهمة فى تقرير اليونيدو بشأن تصنيع البلاد النامية الأقل تطورا (أغسطس /آب ١٩٧٧) ؛

(و) مساهمة فى تقرير مشترك بين المنظمات يقدم للجنة البرنامج والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلاد النامية (فبراير / شباط ١٩٧٨) ؛

(ز) مساهمة فى تقرير الاونكتاد بشأن تقديم المعونة للبلاد الأقل تطورا والبلاد النامية غير الساحلية (مارس / آذار ١٩٧٨) ؛

(ح) اعداد وثيقة لاجتماع اليونيدو " مشاورة بشأن صناعة الحديد والصلب ـ اجتماع فريق خبراء عن مشكلات التدريب ـ فيينا (٢٤ ـ ٢٦ أبريل / نيسان ١٩٧٨) " ، تسعى الى تقييم قدرة نظم التعليم والتدريب على تلبية الاحتياجات المترتبة عن اقرار أهداف ليما .

٧١ ـ ومن ضمن المساهمات التى تقدمها منظومة الأمم المتحدة (بما فيها اليونسكو) فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، تجدر الاشارة الى التعاون التقنى فيما بين البلاد النامية . فهذا التعاون ، الذى نادى به باندونغ منذ بضع سنوات باعتباره أحد " الأبعاد الجديدة " للتعاون التقنى ، قد احتل بسرعة مكانة هامة فى أنشطة الأمم المتحدة . وقد شاركت اليونسكو منذ البداية فى هذه المبادرة ، واتخذت جميع التدابير اللازمة لكى تنهض فيها بدور هام ، ولاسيما بتحديد ميادين أنشطتها الكفيلة بصفة خاصة بالافضاء الى تعاون فيما بين البلاد النامية . ومن المنتظر أن تعتمد خطة عمل عالمية بهذا الصدد فى المؤتمر العالمى عن التعاون التقنى فيما بين البلاد النامية ، الذى سيعقد فى بوينس آيرس فى أغسطس / آب ـ سبتمبر / أيلول ١٩٧٨ . وقد بحثت اللجنة التحضيرية الدولية الحكومية فى دورتها الثانية (سبتمبر / أيلول ١٩٧٧) مشروعا أوليا لخطة ساهمت فيه اليونسكو بقسط كبير بما قدمته من اقتراحات وتعليقات . وسيعرض نص جديد لهذه الخطة على اللجنة التحضيرية فى دورتها الثالثة فى مايو / آيار ١٩٧٨ . وتتعاون اليونسكو تعاونا وثيقا مع بامت

Digitized by UN Library Geneva

في هذا الصدد ، اذ تشترك في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر وتسهم في اعداد عدد من وثائق العمل والمطبوعات ، مثل " التقرير المرحلي عن التعاون التقني فيما بين البلاد النامية " ، الذي سيعرض على مجلس ادارة باماكو في يونيو / حزيران ١٩٧٨ .

دال - تشجيع السكان وخاصة الشباب في جميع الدول الأعضاء على دراسة ومناقشة المشكلات الكبرى لعصرنا (القرار ١٩م/١ر٩ ، الفقرة ٩ (ج))

٧٢ - فيما يتعلق بالشباب ، قدمت اليونسكو مساندتها لعدد من المؤتمرات واجتماعات التدارس التي تناولت أعمالها فكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والتي نخص منها بالذكر الاجتماعات التالية :

(١) الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة : عقد مؤتمر بداكار من ١٤ الى ٢١ فبراير / شباط ١٩٧٧ عن الخدمة الطوعية في أفريقيا والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(٢) الاتحاد العالمي للشبيبة الكاثوليكية : عقد مؤتمر في برلين من ٣١ مارس / آذار الى ٦ أبريل / نيسان ١٩٧٧ ، بحث خلاله دور الشبيبة الأوروبية والافريقية في توعية الرأي العام بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ولمشكلات البطالة من حيث ارتباطها باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

(٣) لجنة تنسيق الخدمة الطوعية الدولية : في ١٩٧٧ عقد مركز أمريكا اللاتينية الاقليمي للخدمة الطوعية واتحاد الشباب الدولي لخدمة المجتمع حلقة تدارس عن دور الثقافة الشعبية في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وقد نظمت عدة حلقات ودورات دراسية أخرى .

(٤) الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي : من المزمع عقد حلقة تدارس اقليمية (آسيا - المحيط الهادي) من ٢٤ الى ٢٨ مايو / آيار ١٩٧٨ عن دور الشباب في تعزيز السلام والتعاون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية في هذه المنطقة .

(٥) جامعة السلام : عقدت دورة صيفية دولية من ١ الى ١٣ أغسطس / آب ١٩٧٧ كرست بصفة خاصة لمستقبل نظام اقتصادي دولي جديد يستند الى العدالة ويؤمن السلام .

(٦) اللجنة الوطنية الكولومبية لليونسكو : في نهاية عام ١٩٧٧ عقدت ندوة وطنية عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بحثت فيها المسائل التالية على وجه الخصوص : الأزمة الغذائية ، والتضخم ، وانتفاع البلاد النامية بمصادر التمويل الدولي ، ومواقف شتى البلاد تجاه اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومجالات اختصاص اليونسكو والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ودور كولومبيا في النضال من أجل نظام اقتصادي دولي جديد ومتابعة لتلك الندوة ، ستعقد عام ١٩٧٨ ندوة أخرى عن النظام الدولي الجديد والاعلام .

(٧) اللجنة الوطنية التايلاندية لليونسكو : عقدت في بانكوك في نهاية ١٩٧٧ حلقة تدارس اقليمية عن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

Digitized by UN Library Geneva

٧٣ ـ تضاف الى هذه الأنشطة المختلفة برامج تبادل ورحلات دراسية . فعلى سبيل المثال ، زار قرابة عشرين معلما من المملكة المتحدة غانا لمدة شهر، ليلموا بمشكلات التنمية على نحو أفضل ويجمعوا مواد تمكنهم من تدريس هذه المشكلات في المدارس البريطانية . وأخيرا دعت السكرتارية عام ١٩٧٧ ثلاثة وعشرين مؤلفا شابا كي يكتب كل منهم مقالا مبتكرا في ٤٠ صفحة تقريبا عن احد الجوانب الهامة لنظام اقتصادي دولي جديد ،على الصعيد الوطني والدولي .

٧٤ ـ والى جانب كل هذه الأنشطة الموجهة صوب الشباب على وجه الخصوص ، تجدر الاشارة الى عدد من المؤتمرات والاجتماعات التي تتسم بطابع أعم .

٧٥ ـ فنذكر أولا المؤتمر السابع للجان الوطنية لليونسكو بمنطقة أوروبا ، الذي عقد بهلسنكي من ١٨ الى ٢٣ أبريل / نيسان ١٩٧٧ . وخلال المناقشات ، أعرب جميع المتحدثين عن مساندتهم لتنمية التعاون المشترك بين المناطق ، ولا سيما في سياق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وقدم المتحدثون أمثلة طريفة مستمدة من خبرتهم الخاصة، منها أنشطة بحوث مشتركة، وانشاء منح دراسية، واقامة دورات دراسية عليا ، وتقديم معونة الى مشروعات منها ما يتناول حماية التراث، أو ترجمة الأعمال الأدبية للبلدان النامية ، أو نشر كتب مدرسية ، أو الغاء الازدواج الضريبي على جمائل حقوق المؤلف . وأشير الى أن نموذج " الدراسات المشتركة " يمكن أن يصبح موضوعا لتعاون مثمر واقتصادي بين اللجان الوطنية لمنطقة أوروبا ونظيراتها في العالم الثالث .

٧٦ ـ وأثر المؤتمر على وجه الخصوص نصا (التوصية رقم ١٩) أكد فيه من جديد أهمية القرار ١٩ر١ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة ، ثم أوصى اللجان الوطنية بمنطقة أوروبا بما يلي :

ـ " الاسهام في تنمية التفكير والمعارف بشأن نظام اقتصادي دولي جديد ،

ـ الاضطلاع بأنشطة تستهدف التوعية بوجود أوجه تفاوت ، على الصعيد العالمي ، في مجالات التربية والعلم والثقافة والاعلام ،

ـ تشجيع الأنشطة التي تنهض بها المنظمات غير الحكومية وتشجيع تعاون تلك المنظمات في هذا الصدد " .

وبمقتضى هذه التوصية نفسها ، دعا المؤتمر المدير العام أيضا " الى تشجيع ومساندة أنشطة اللجان الوطنية لليونسكو بمنطقة أوروبا فيما يتعلق بالقرار ١٩ر١ للدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو، ولا سيما بالنسبة للتعاون المشترك بين المناطق " .

٧٧ ـ وقرر مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية التي تقيم علاقات رسمية مع اليونسكو ، خلال دورته الخامسة عشرة التي عقدت بمقر اليونسكو من ١٨ الى ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، أن ينظم خلال عامي ١٩٧٦ـ١٩٧٧ ندوات عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتناول جوانبه التي تدخل في اختصاص اليونسكو .

Digitized by UN Library Geneva

٧٨ - وعلى ذلك فقد عقدت بمقر اليونسكو من ٨ الى ١٠ ديسمبر/ كانون الثانى ١٩٧٦ ندوة عن " اسهام المنظمات غير الحكومية فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد " ، وذلك على أثر اجتماع مائدة مستديرة حول موضوع : " هل يمكن أن يكون هناك اتفاق فى الآراء حول مضمون نظام اقتصادى دولى جديد ؟ " . وقد اعادت المنظمات التى اشتركت فى الندوة تأكيد ما يلى :

- أن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد تقتضى القضاء على جميع أشكال السيطرة الاستعمارية ، والتمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، وكل صور انتهاك حقوق الانسان ؛

- أن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد تعتمد الى حد بعيد على ما يحرز من تقدم فى مجال نزع السلاح والأمن والتعاون والسلم ؛

- أن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد تستلزم تشاور جميع الدول على قدم المساواة فضلا عن ممارسة الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كل منها .

٧٩ - وأخيرا تجدر الاشارة الى " الندوة الخاصة بنزع السلاح والتنمية والتربية من أجل السلام ، وآثارها المتبادلة " ، التى عقدت بدار اليونسكو من ١٤ الى ١٧ يونيو/ حزيران ١٩٧٧ . فبعد أن أجرى المشتركون فى الندوة نقاشا مستفيضا ، اعتمدوا وثيقة نهائية تتضمن استنتاجات وتوصيات بأن تضطلع الدول الأعضاء فى اليونسكو والمنظمات غير الحكومية بمزيد من الأنشطة من أجل نزع السلاح التام والشامل والخاضع للرقابة ، سعيا الى تحقيق تنمية ذاتية تضع فى الاعتبار القيم الثقافية الأصيلة للشعوب وتطلعاتها . ومن جهة أخرى ، نوّه المشتركون بأن تنمية التربية من أجل السلام أمر عاجل فى الموقف العالمى الراهن ، ينبغى النهوض به على جميع المستويات وفى جميع البلدان ، وانه يهم كل فرد وكل جماعة بشرية .

هاء - نشر المعارف

٨٠ - اضطلعت اليونسكو وبعض اللجان الوطنية والهيئات الأخرى بأنشطة كثيرة فى مجال نشر معلومات (على شكل مؤلفات ونشرات وأفلام برامج اذاعية) عن شتى جوانب اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

٨١ - فطوال عام ١٩٧٧ ، استمر نشر الطبعات الاسبانية والانجليزية والفرنسية من كتاب نحو عالم الغد ، وهو أهم مطبوع أعدته اليونسكو عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، كما صدرت الطبعتان الروسية والعربية منه . وبالاضافة الى ذلك أبرمت عقود مع اللجان الوطنية للبلدان المعنية لنشر الكتاب بالبنغالية والفارسية والكورية . ويجرى التفاوض لابرام عقود مماثلة لاصدار طبعات بالاندونيسية والبورمية والتايلاندية .

٨٢ - وطبقا للتوصية التى أصدرها المؤتمر العام فى دورته التاسعة عشرة ، صدر نص موجز للخطة متوسطة الأجل على شكل مطبوع للتوزيع على نطاق واسع . وقد ظهر هذا المطبوع بالفرنسية بعنوان "Comprendre pour agir" وبالانجليزية بعنوان " Thinking ahead " ، وبالاسبانية بعنوان "Ideas para la accion" . ولما كان الارتباط وثيقا بين اعداد الخطة متوسطة الأجل والتفكير الشامل الذى دار فى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ عن اسهام اليونسكو فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد اذ تم

Digitized by UN Library Geneva

اعدادها مع الاسترشاد المباشر بنتائج هذا التفكير، فان اصدار الطبعة الموجزة يضمن انتشار اتجاهات جهود اليونسكو فى هذا الصدد على نطاق واسع ويزيد من الاثر الذى يحدثه كتاب " نحو عالم الغد " ويطيل أمده .

٨٣ - وعلى أثر اجتماع المائدة المستديرة الذى عقد عام ١٩٧٧ بمقر اليونسكو، أعد مطبوع بعنوان " انتحار أم بقاء : تحديات عام ٢٠٠٠ " ، ستنشر طبعاته الاسبانية والانجليزية والفرنسية عام ١٩٧٨ . ويعتبر هذا المطبوع بداية سلسلة جديدة مخصصة لكبريات المشكلات المعاصرة .

٨٤ - وفيما يتعلق بالدوريات ، صدر ووزع عدد رسالة اليونسكو الخاص بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد بثمانى عشرة لغة . وبمناسبة الخطة متوسطة الأجل للمنظمة، خصص عدد آخر من المجلة لسبل وأساليب النشاط الدولى فى مجالات التربية والعلم والثقافة والاعلام . وظهرت فى نشرة أنباء اليونسكو مقالات عن الموضوعات ذاتها فى أربعة أعداد - من بينها ثلاثة أعداد مزدوجة - كما أنتجت برامج اذاعية عن تلك الموضوعات ، أسهمت فيها عن طريق المقابلات الاذاعية بعض الشخصيات التى حضرت اجتماعات الموائد المستديرة .

٨٥ - وخصص للنظام الاقتصادى الدولى الجديد العدد الرابع من المجلد الثامن والعشرين من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، الذى أعد فى ١٩٧٦ ونشر فى يناير/ كانون الثانى ١٩٧٧ . أما العدد الثانى من المجلد الثلاثين ، المزمع صدوره فى يونيو/ حزيران ١٩٧٨ ، فسوف يتناول التكافل الاقتصادى ، وسيتضمن أيضا وثائق وتحليلات هامة عن مختلف جوانب النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، من بينها مقال بقلم يان تينبرجن ، الحائز على جائزة نوبل .

٨٦ - ونشرت مجلة مستقبل التربية فى أول عدد أصدرته عام ١٩٧٧ مقالا بعنوان " كارثة أم مجتمع جديد : تحد للتربية المستديمة " ، كما نشرت فى العدد الثانى دراسة عن " أزمة التخطيط وحدود المعونة الخارجية " . ونشرت فى مجلة الثقافات (العدد ٤ من المجلد الثالث، ١٩٧٦) أهم البحوث التى القيت أثناء اجتماع المائدة المستديرة بشأن التعاون الثقافى والفكرى . وقد نشر منها فى عدد أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٦ من رسالة اليونسكو بحثان ، بحث السيد تريجفى براتيللى رئيس وزراء النرويج السابق ، وبحث السيد سمير أمين ، مدير المعهد الافريقى للتنمية الاقتصادية والتخطيط بداكار . كما نشرت ببليوغرافيا مختارة أعدت من أجل جماعات الشباب ومنظماتهم ، حتى يتمكن الشباب - عن طريق منظماتهم - من تعزيز درايتهم بمشكلات التعاون الثقافى والفكرى ودراستهم لها .

٨٧ - وأخيرا فقد أعدت وثائق متخصصة ووزعت على الصحافة واللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية وأندية اليونسكو ورابطاتها .

٨٨ - وبالاضافة الى هذه الأنشطة المباشرة، قدمت اليونسكو مساندتها ، فى اطار برنامج المساهمة، لأنشطة الدول الأعضاء ، واللجنة الوطنية الكندية لاعداد فيلم بعنوان " وصفة للبقاء - مقترحات بشأن النظام الدولى الجديد " .

٨٩ - ومن جهة أخرى ، أسهمت المنظمة فى توزيع مؤلف أصدره عام ١٩٧٦ المركز الأوروبى لتنسيق البحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (فيينا) بعنوان " صور بن العالم فى عام ٢٠٠٠ " .

Digitized by UN Library Geneva

ويحتوى هذا المطبوع على نتائج استقصاء واسع كانت اليونسكو هى التى شرعت فيه أصلا لمعرفة صورة كبريات الحركات الاقتصادية والاجتماعية كما تدركها عينات من سكان البلاد المتقدمة .

٩٠ ـ واضطلع فى مناطق مختلفة من العالم بنشاط مكثف استعين فيه بجهود اعلامية ضخمة بهدف توعية الشباب بالمشكلات المقترنة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد . ويتضمن البرنامج الذى وضع فى هذا الصدد تشكيل أفرقة تدارس وتنظيم حلقات دراسية وتبادل معلومات عن هذا الموضوع وكذلك تنظيم " حملات اعلامية " واسعة النطاق باستخدام وثائق تبسيطية وأفلام تسجيلية وبرامج سمعية بصرية .

٩١ ـ وتتصل الموضوعات التى اختيرت بعدد من مختلف الاهتمامات الاقتصادية الراهنة : مشكلة الجوع فى العالم (مسألة نوقشت فى حركة الطلاب الدولية للأمم المتحدة) ومنشأ فكرة النظام الاقتصادى الدولى الجديد وهدفها (كابول ، اللجنة الوطنية الأفغانية لليونسكو) . ودراسة مقارنة لمختلف برامج التربية المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد (الشباب الاتحادى العالمى) .

٩٢ ـ واختيرت مواضع اهتمام مختلفة : الاعلام (دراسة اجراها نادى اليونسكو بتونس العاصمة عن الصلات بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فيما يتعلق بالاعلام وباقامة نظام اعلامى دولى جديد) ، الفقر فى العالم ، والتجارة الدولية والبلاد النامية (المجلس النيوزيلندى لمنظمات الاغاثة والتأهيل والتنمية) ، والمواد الأولية (اعلان برن) .

٩٣ ـ وكانت الدراسات التى أجريت اما على شكل مونوغرافات عن منتجات ، مثل انتاج الجوت وتسويقه واستهلاكه فى بنجلاديش أو انتاج الشاى فى سرى لانكا (فى اطار معهد الكومنولث) ، أو على شكل مونوغرافات قطرية ، مثل نيوزيلندا والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، أو دراسات متخصصة عن اهتمامات اقتصادية مختلفة تتعلق كلها بالموضوع المحورى الخاص بالبنى الجديدة للاقتصاد والمبادلات العالمية : الأسباب الاقتصادية للفقر فى العالم ، والتجارة الدولية والبلاد النامية ، والجوانب النقدية للموارد المالية الدولية (المجلس النيوزيلندى لمنظمات الاغاثة والتأهيل والتنمية) .

٩٤ ـ اما الدراسات التى تتناول مسائل راهنة تتسم غالبا بقدر كبير من التخصص ، فقد أجريت على الصعيد الوطنى (نيوزيلندا) أو على الصعيد الاقليمى (كالدراسة التى أجراها الشباب الاتحادى العالمى عن ثمانية بلاد أوروبية) عن مختلف البرامج التعليمية المخصصة للعمال الشباب والمتصلة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٩٥ ـ ومن المزمع اصدار مطبوعات لنشر نتائج هذا التدارس : ففى عام ١٩٧٨ سيضطلع فريق من المبحوثين (اللجنة الجامايكية لليونسكو) باعداد وتوزيع كتاب مطالعة لتلاميذ المدارس الثانوية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وعملا بالفكرة ذاتها ، ستنشر الحركة الدولية للطلبة عام ١٩٧٨ وثيقة شاملة عن " حق المرء فى ألا يكون جائعا " ، يمتد نطاقها الى ما وراء ذلك ليتناول سياسات المعونة الدولية وأثرها على الانتاج الزراعى ، والتحولات الاقتصادية المترتبة على تخطيط الزراعة ، والمعونة الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف) وأثرها على الانتاج الزراعى .

Digitized by UN Library Geneva

٩٦ ـ وتتناول الدراسات الجارية : التربية (الشباب الاتحادى العالمى) ، والمواد الأولية (اعلان برن) ، والتجارة الدولية ، وذلك من حيث صلاتها بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٩٧ ـ واستخدمت وسائل هامة (معلومات ، معارض ، برامج سمعية بصرية) لتوعية الشباب، عن طريق تبادل المعلومات وتشكيل أفرقة للدراسة ... والمنتظر أن ينجح هذا النشاط فى أن يعبئهم حول موضوعات مختارة بحيث يتاح لهم تقصى القضايا التى تشكل مستقبلهم ومضاهاتها والالمام بجوانبها .

ثانيا ـ الأنشطة التى اضطلعت بها اليونسكو فى شتى مجالات اختصاصها

ألف ـ تنمية العلم والتكنولوجيا

٩٨ ـ من المتفق عليه عموما أن تنمية العلم والتكنولوجيا أمر حيوى لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وقد شدد كتاب نحو عالم الغد على العوامل العلمية والتكنولوجية التى تنطوى عليها عملية التنمية ، حيث تعرض للحاجة الى مفهوم جديد واستراتيجية دولية بعيدة المدى لتنمية العلم والتكنولوجيا تعكس الاحتياجات الاجتماعية الشاملة على النطاق العالمى .

٩٩ ـ وقد اهتدت اليونسكو فى تنفيذ برنامجها العلمى بما توافر لها من ادراك متزايد بأن التنمية عملية متكاملة ومتعددة الأبعاد ترتبط فيها العوامل الاجتماعية الثقافية والسياسية بالعوامل العلمية والتكنولوجية ارتباطا لا تنفصم عراه ، واسترشدت بمفهوم التنمية الذاتية الذى يعنى تغييرا تدريجيا فى محور الاهتمام بالنسبة للغاية القصوى التى تستهدفها الجهود الدولية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وبالحاجة الى تعزيز تقدم العلم والتكنولوجيا على الصعيد العالمى وتطبيق المنجزات العلمية والتكنولوجية لصالح تنمية جميع الشعوب .

١٠٠ ـ وتسهم اليونسكو فى هذا الصدد فى الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء (فيينا ، ١٩٧٩) ، الذى يجرى تنظيمه فى الاطار الفكرى العام الوارد فى قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (استثنائية ـ ٦) و ٣٢٠٢ (استثنائية ـ ٦) اللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وكذا فى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفى قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (استثنائية ـ ٧) الخاص بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى . ويتيح هذا المؤتمر والفترة التحضيرية السابقة عليه فرصة كبرى للتأمل ـ على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ـ فى دور العلم والتكنولوجيا فى تنمية الأمم . وأن التزام اليونسكو بالتحضير لهذا المؤتمر وتنظيمه ومتابعته بصورة ناجحة قد شدد عليه بصفة خاصة القرار ٢٠١ر٢ الذى اعتمده المؤتمر العام فى دورته التاسعة عشرة فى نيروبى .

١٠١ ـ ومن بين الأنشطة الكثيرة التى اضطلعت بها اليونسكو فى الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء يجدر التنويه بما يلى على الأخص : اجتماع غير رسمى عقد فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٧ لفريق من العلماء البارزين دعاهم المدير العام لاسداء

Digitized by UN Library Geneva

المشورة الى المنظمة بشأن الاطار الملائم لاجراء دراسة عن السبل والوسائل الممكنة لادخال مزيد من التحسين على برامج اليونسكو وتوسيع نطاقها فى مجال العلم والتكنولوجيا ، ولا سيما بشأن مدى اسهام اليونسكو فى الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة .

١٠٢ — وتسهم اليونسكو، فى نطاق الجهود التى تبذلها لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، فى تطوير الأسس العلمية والتكنولوجية الوطنية بغرض استخدام الموارد الطبيعية على نحو أفضل ، وفى تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية للبلاد النامية .

١ — الاسهام فى تطوير الأسس العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الموارد الطبيعية على نحو أفضل

١٠٣ — ان هدف اليونسكو من أنشطة العلوم الطبيعية التى تضطلع بها فى هذا السياق هو معاونة الدول فى زيادة قدرتها على أن تقوم بنفسها بتحديد وحل مشكلاتها المتعلقة بالاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية وأن تستغل الى أقصى حد ممكن الموارد البشرية والمادية المتوافرة والمحتملة .

١٠٤ — وتمس أنشطة البرنامج المتعلقة بالموارد المعدنية وموارد الطاقة صميم الأسس التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الحالى لانه بدون توافر المواد الأساسية وبدون وجود الطاقة اللازمة لتحويلها الى منتجات صالحة للاستعمال يتعذر قيام مجتمع صناعى حديث . وترمى الأنشطة المنفذة فى هذا المجال الى تحقيق هدفين رئيسيين : (أ) تعزيز التعاون الدولى فى الدراسة العلمية للعمليات التى حدثت فى القشرة الأرضية وأفضت الى تكوين الرواسب المعدنية ؛ (ب) تنمية قدرة جميع الدول الأعضاء على اكتشاف الموارد المعدنية فى أراضيها وتقديرها وادارة شؤونها ، بما فى ذلك اشكال الوقود الأحفورى التى تعد المصادر الأساسية لموارد الطاقة .

١٠٥ — ويحقق البرنامج الدولى للخارطة الجيولوجية ، وهو مشروع مشترك بين اليونسكو والاتحاد الدولى للعلوم الجيولوجية ويشترك فيه اشتراكا ايجابيا علماء ينتمون الى حوالى مائة بلد ، نتائج علمية ذات أثر مباشر على معرفتنا بمنشأ المعادن وكيفية توزيعها ، وهو يمثل جهدا كبيرا يبذله المجتمع الدولى لارساء الاستغلال الرشيد لهذه الموارد .

١٠٦ — ومن السمات الهامة لهذا البرنامج اعداد ونشر أطلس جيولوجى للعالم وخرائط موضوعية أخرى تشكل خلاصة جامعة للقدر الهائل من البيانات الجيولوجية التى تراكمت بفضل البحوث العلمية فى بلدان العالم قاطبة .

١٠٧ — ولا يمكن أن تأتى المعلومات والبيانات المتوافرة على هذا النحو بفوائد عملية للدول الأعضاء الا بقدر ما يكون لدى هذه الدول من قدرة علمية وتقنية على استخدامها استخداما كاملا . لذلك ، فمن المنتظر بذل جهود مضاعفة لتنمية القدرة العلمية للدول الأعضاء فى مجال علوم الأرض عن طريق تدريب الاخصائيين من خلال دورات تدريبية جامعية عليا وحلقات تدارس ومنح دراسية .

١٠٨ — كما أن العمليات التى حدثت فى القشرة الأرضية وأفضت الى تكون الرواسب المعدنية مسؤولة عن الظواهر المدمرة مثل الزلازل وثوران البراكين التى تنزل العام تلو الآخر بالحياة

Digitized by UN Library Geneva

والممتلكات خسائر كانت في بعض الحالات ذات آثار هامة جدا على اقتصاديات البلاد التي اصابتها. كما أن البرنامج المستمر الخاص بالأخطار الطبيعية والتخفيف من آثارها، الذي يضم الى جانب العلماء والمهندسين مهندسين معماريين واخصائيين في تخطيط المدن وعلماء اجتماعيين واقتصاديين، يساعد الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تفضي في نهاية الامر الى التقليل من الخسائر ودرئها، وهي خسائر تتعرض لها على الأخص بلدان نامية كثيرة.

١٠٩ - وتتناول أنشطة اليونسكو الخاصة بالبحوث التكنولوجية والتعليم العالي الجوانب الأساسية لموارد الطاقة. وبدأ المركز الاقليمي لانتقال الطاقة والحرارة والكتلة لآسيا والمحيط الهادي، الذي انشئ في الهند، أنشطته باعداد مجلة اقليمية ودليل بالمؤسسات الموجودة في المنطقة سيصدران في ١٩٧٨. وعقدت حلقة عمل بشأن هذا الموضوع المتخصص في مدراس في فبراير/ شباط ١٩٧٧. وتكونت لجنة من أجل انشاء مركز اقليمي لانتقال الطاقة والحرارة والكتلة لأمريكا اللاتينية. وقد انشأت أيضا مجلس تحرير يشرف على اصدار مجلة أمريكية لاتينية تختص بانتقال الطاقة والحرارة والكتلة في ١٩٧٨.

١١٠ - وتم بصفة خاصة في ١٩٧٧ توسيع ذلك الجزء من البرنامج المتعلق بالطاقة الشمسية على أساس اقليمي في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقدمت معونة مالية لمختبر للطاقة الشمسية في نيامي بالنيجر بغرض تنظيم دورة جامعية عليا لصالح الباحثين والمهندسين في القارة الافريقية. وتم الاعداد لعقد اجتماع لفريق عمل اقليمي مختص بالطاقة الشمسية في نيودلهي في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨، واجريت مفاوضات لتنظيم مركز اعلام اقليمي للطاقة الشمسية لآسيا في معهد التكنولوجيا الآسيوي ببانكوك.

١١١ - واقامت اليونسكو من خلال تعزيزها لهذه الانشطة علاقات مثمرة مع مختلف الوكالات مثل المنظمة العالمية للارصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

١١٢ - وتبذل اليونسكو، في سعيها للمعاونة في ارساء الأسس العلمية والتكنولوجية التي تمكن كل بلد من استخدام موارده الطبيعية على نحو أفضل، جهدا خاصا لتهيئة الظروف الفكرية والمعنوية اللازمة لتحقيق الانسجام بين الانسان وبيئته.

١١٣ - ويسهم توجيه الأنشطة في مجال العلوم الايكولوجية، ولا سيما انشطة البرنامج الدولي الحكومي للانسان والمحيط الحيوي (الماب)، اسهاما كبيرا في الاستجابة لما حث عليه القرار ١٩م/١ر٩، أي العمل في مجال العلوم الايكولوجية من أجل:

- الانتفاع بالمعارف العلمية على نطاق أوسع؛

- تحقيق ترسيخ العلم على الصعيد الوطني؛

- تعزيز البحث العلمي المتوائم مع الاحتياجات الخاصة للبلاد؛

- وضع سياسات علمية تراعى فيها المتطلبات والتطلعات الوطنية؛

Digitized by UN Library Geneva

ـ تطويع التكنولوجيات المنقولة وترسيخها .

١١٤ ـ وبالفعل فان برنامج الماب الذى دخل مرحلته التنفيذية يهدف الى الاسهام فى حل المشكلات العملية التى يطرحها استغلال الموارد الطبيعية الأرضية بفضل مشروعات رائدة للبحوث المتكاملة والايضاح العملى . وقد وضعت هذه المشروعات الرائدة على ضوء الأوضاع والأولويات الخاصة بكل بلد وكل حالة اجتماعية اقتصادية مع مراعاة بعض المعايير العامة مثل معيار الجمع بين الفروع العلمية المختلفة . كما ان النتائج المحققة تطبق فى سياق وطنى معين مع امكانية توسيعها على نطاق اقليمى ، مما يدعم البعد الدولى للمشروع الرائد وقيمته . ومن الجلى أن مثل هذه الشبكة من المشروعات الرائدة للبحوث والايضاح العملى تخلق علاقات تضامن وتسهم فى توطيد الحاجة الى ادارة رشيدة لتراث من الموارد مشترك بين بنى البشر فى عقول الباحثين والمستغلين بتبسيط العلوم . كما يسعى البرنامج الى أن يضاعف نشر النتائج المحققة الى اقصى حد ممكن عن طريق اللقاءات التى تتفق مع روح التعاون الفكرى الدولى الى جانب دعم هذا النشر بأنشطة تدريبية تعتبر مهمة للغاية لايجاد نشاط علمى على الصعيد المحلى .

١١٥ ـ ويمكن القول بالتحديد ان عدد اللجان الوطنية للماب التى انشئت حتى الآن يبلغ ٩١ لجنة ، وعدد المشروعات الميدانية يبلغ ٥٣٠ مشروعا تنفذ فيما لا يقل عن خمسين بلدا وسيجرى دعم الروابط بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية فى داخل كل مشروع وكذلك على المستوى الأعم لتصميم المشروعات على اساس أن تدبير الموارد الطبيعية يقتضى مراعاة القيم الثقافية للسكان المعنيين ووضعهم الاجتماعى الخاص . ويفسح البرنامج مكانا واسعا فى هذا الصدد لحلقات التدارس للمسؤولين عن اتخاذ القرارات ، مما يمكنهم من ادراك النتائج الايكولوجية المترتبة على قراراتهم فضلا عن نتائجها الاجتماعية . ويولى البرنامج عناية خاصة وأولوية قصوى للدراسات الخاصة بالمناطق الاستوائية الرطبة والجافة وكذا المناطق القاحلة . وسبب هذه الأولوية هو أن النظم الايكولوجية فى هذه المناطق ، التى تأوى اعدادا غفيرة من البشر ، كثيرا ما يهددها التصحر أو الاستغلال المفرط . ومن ثم يصبح تدبير الموارد أمرا جوهريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا تتيح الحلول المقترحة الفرصة لمراعاة القيم الثقافية والأوضاع المحلية فحسب ، وانما تتيح أيضا اختيار الطرق التكنولوجية المختصرة . ففى مجال الحراجة وتنظيم الغابات وحصر الموارد الطبيعية وتنميتها على سبيل المثال ، سوف تتيح المشروعات الرائدة لبرنامج الماب استيفاء التقنيات المناسبة أو اتقانها ونقل وتطويع التقنيات التى أثبتت جدواها فى مناطق أخرى . وتسير أنشطة اليونسكو فى مجال البحوث الخاصة بالمناطق القاحلة والبحوث التى ستجرى متابعة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر (نيروبى ، ١٩٧٧) فى هذا الاتجاه وتبرز أهمية المبادلات بين البلاد ذات الاحوال الطبيعية المتشابهة رغم تباين أوضاعها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية . ويعنى ذلك أنه من الضرورى أن تحظى الأوضاع الاجتماعية لهذا النقل بأكبر عناية : فالتجديدات التقنية يجب أن تقترن بمواءمة مع التقاليد والقيم الثقافية وبنى المجتمع ، الخ . . . وتسير أنشطة قسم العلوم الايكولوجية فى هذا الاتجاه عبر مشروعات الماب وعلى صعيد اللجان الوطنية ، وستؤخذ فى الاعتبار الخبرة المكتسبة من آسيا فى ١٩٧٧ـ١٩٧٨ وقد تطبق فى أفريقيا على الأخص فى ١٩٧٩ـ١٩٨٠ .

١١٦ ـ ويستمر تطوير التعاون بين البلاد فى اطار الماب : تبادل المعلومات والأشخاص ، والمشاركة فى البحوث الميدانية . وسوف يعنى على الأخص بزيادة التبادل بين المشروعات التى تتسم بأوضاع اجتماعية اقتصادية وطبيعية متشابهة . وسوف تشجع أيضا الاتصالات بين اللجان

Digitized by UN Library Geneva

الوطنية فى منطقة واحدة ، كما سيعنى باسناد دور أكثر أهمية الى المؤسسات التى تضطلع بمهام اقليمية وتتعاون مع برنامج الماب .

١١٧ - ويرجى من المطبوعات الدورية وتقييم المعارف واجمالها ان تؤدى دورا هاما فى نشر المعلومات والنتائج المتحققة . فمن المهم للغاية أن يتم نقل المعارف على أوسع نطاق . وهناك عدة مذكرات فنية للماب ودراسات أخرى فى سبيلها الى النشر .

١١٨ - وفى مجال التدريب، وهو أمر جوهرى لسير البرنامج ولتحقيق غاياته ، يجرى قدر كبير من الانشطة فى البلاد النامية ذاتها . فتدريب نواة من الاخصائيين المحليين هو شرط لابد منه لاتقان وسائل استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها ، وهو يمثل أيضا مساهمة هامة فى التعاون الدولى وفى اقامة نظام دولى جديد . وسوف تستخدم مشروعات الماب الرائدة لتقديم دورات تدريبية للباحثين فى منطقة واحدة وكذلك لاستقبال الاخصائيين من مناطق مختلفة بغية تبادل المعلومات واكتساب تقنيات جديدة . بهذا يصبح بالامكان الربط بين البحوث والتنمية وتعميق ادراك طبيعة التغييرات (على المستويات المحلية والاقليمية والدولية) التى تلزم لتطبيق نتائج البحوث . وسوف يقدم هذا التدريب أيضا للمسؤولين عن الادارة وعن اتخاذ القرارات الذين ستتوفر لهم امكانية التحليل المتعمق والمناقشة الميدانية لمختلف البدائل أو الاستراتيجيات المتصلة بتدبير الموارد الطبيعية .

١١٩ - وقد شرع بالتعاون مع بامبيئة فى برنامج دولى بشأن التربية البيئية وتدريب المهندسين . ويهدف البرنامج الى تشجيع ادخال الجوانب البيئية فى تعليم المهندسين وهو ينفذ على أساس اقليمى بمعونة خبراء ملحقين بمكاتب اليونسكو الاقليمية للعلم والتكنولوجيا .

١٢٠ - وسيجرى فى ١٩٧٩-١٩٨٠ تنظيم ست دورات تدريبية اقليمية بواسطة هذا البرنامج وفى اطار المشروعات الرائدة ، وسوف تخصص تسع دورات اقليمية لمناطق جغرافية أكثر أهمية ، وستظل تستفيد من المعونة التى يقدمها البرنامج حوالى عشر دورات طويلة المدة تنظم فى البلاد الصناعية للاخصائيين من البلاد النامية (وسيعاد النظر فى توجيهها من أجل تلبية احتياجات البلاد النامية بصورة أفضل) .

١٢١ - كما يمكن أن يسهم مجالان آخران من مجالات نشاط قسم العلوم الايكولوجية (وبرنامج الماب) فى تحديد واقامة نظام دولى جديد ، وهما مجال دراسة النظام الايكولوجية الحضرية والتحكم فى النمو العضرى وفى صون التراث الطبيعى .

١٢٢ - وسوف تستعين البحوث الخاصة بسير النظم الايكولوجية الحضرية بنفس النهج الايكولوجى الجامع لعدة فروع علمية وستساعد نتائجها على ايجاد حلول للمشكلات العملية لتنظيم المستقرات البشرية وتخطيطها . وهنا أيضا مجال للمبادلات المثمرة ولنقل التقنيات المناسبة .

١٢٣ - ويفترض صون التراث الطبيعى حماية النظم الايكولوجية بتمامها وكمالها اذ أنه يقتضى اتخاذ تدابير لابد منها للمحافظة على المخزونات الوراثية من النباتات والحيوانات . وسوف ترتبط انشطة الحماية بأنشطة بحث من أجل اجادة فهم الأسس العلمية لتدبير المناطق الطبيعية . وسوف تنشأ مائتا منطقة من المناطق المحمية فى المحيط الحيوى فى حوالى ٤٠ بلدا تمثل المجموعات

Digitized by UN Library Geneva

الايكولوجية الرئيسية فى العالم. وتشكل مثل هذه الشبكة من المناطق المحمية مظهرا من مظاهر التضامن الدولى وتعتبر اسهاما فى صون تراث البشرية الطبيعى .

١٢٤ - وتسهم اليونسكو أيضا ، فى مجال اختصاصها ومن خلال قسم علوم المياه ، فى تنفيذ القرار ١٩م/١ر٩ بمعاونة أعضائها من الدول النامية فى دعم قدراتها فى مجال علوم المياه عن طريق الوسائل التى حددها القرار ولتحقيق غاياته . ويتم هذا باتاحة الانتفاع بالمعارف العلمية الخاصة بتقييم الموارد المائية وتدبير شؤونها ، ووضع برامج البحوث الملائمة لاحتياجات كل بلد ، وتطوير المؤسسات العلمية الوطنية ، ودعم القوى العاملة العلمية من خلال التدريب فى الداخل والخارج .

١٢٥ - وتستعين اليونسكو فى مد جميع دولها الأعضاء بالمعارف العلمية فى مجال الموارد المائية بأداة رئيسية هى البرنامج الهيدرولوجى الدولى .

١٢٦ - ففى عام ١٩٥٠ شرعت اليونسكو فى برنامج للبحوث عن المناطق القاحلة فى العالم لعبت فيه الهيدرولوجيا دورا هاما ، وتلا ذلك البرنامج فى ١٩٦٥ ، العقد الهيدرولوجى الدولى (عهد) ، وهو مثال للتعاون الدولى أسهم كثيرا فى فهم المعلومات التى تحدث فى الدورة المائية وفى تقدير موارد المياه السطحية والجوفية واتخاذ موقف رشيد من استخدام المياه .

١٢٧ - غير أنه لوحظ وجود فجوات ، ولاسيما فيما يتعلق بتطبيق أوجه التقدم العلمى على حل المشكلات العملية .

١٢٨ - وقرر المؤتمر العام لليونسكو فى ١٩٧٤ الشروع فى البرنامج الهيدرولوجى الدولى (بهد) بهدف التوصل الى حلول للمشكلات المحددة التى تواجه البلاد على اختلاف احوالها الجغرافية ومستويات نموها التكنولوجى والاقتصادى .

١٢٩ - ويوجه البرنامج مجلس دولى حكومى وينفذ على مراحل توضع لها خطط متوسطة الأجل مدة كل منها ست سنوات .

١٣٠ - وفى كل بلد مشترك لجنة وطنية تحدد وتنظم أنشطة البحوث الخاصة بمشكلات وطنية معينة تتعلق بالبرنامج الدولى . وينشئ المجلس أفرقة خاصة وهيئات خبراء لتنسيق الاسهامات الوطنية ولتأمين استخدام منهجيات متوافقة مع شتى المشروعات .

١٣١ - وهكذا تعمل جميع البلاد معا فى سلسلة من المشكلات التى تهمها جميعا . وهناك مثال نموذجى على ذلك فى الاعمال التى تجرى فى الأحواض النموذجية والتجريبية والاستكمال الاستقرائى للبيانات المستمدة منها وتطبيقها على أحواض الأنهار الكبرى فى أماكن أخرى . وتنشر نتائج الدراسات من خلال الاجتماعات والمطبوعات .

١٣٢ - ويشكل بهد جزءا لا يتجزأ من الجهود التى تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتعزيز سياسة رشيدة من أجل تطوير الموارد المائية العالمية وتدبير شؤونها كما أنه يسهم فى القضاء

Digitized by UN Library Geneva

على سوء التغذية والجوع . وقد اعترف بهذا في مؤتمر الامم المتحدة للمياه الذى عقد فى مارس/آذار ١٩٧٧ كأحد البرامج الرئيسية التى يمكن أن تتحقق من خلالها هذه الأهداف .

١٣٣ — وقد أدى تطور عهد وبهد اللذين تتعاون فيهما رسميا حوالى مائة دولة عضو فى اليونسكو ومنظمات دولية حكومية ومنظمات غير حكومية ، الى وضع أصبحت فيه كافة المعارف العلمية المتوافرة فى متناول جميع البلاد بلا عائق .

١٣٤ — كما تشجع اليونسكو نقل المعارف العلمية من خلال المطبوعات وعن طريق المشاركة فى الاجتماعات العلمية لعلماء موارد المياه فى البلاد النامية . وهذا النقل للمعارف يمكن أن يتخذ مثلا شكل نقل التكنولوجيا الذى ينطوى فى هذه الحالة على اكتساب الأفراد أو الجماعات المعارف والقدرات التى تمكنهم من أن يستخدموا بنجاح أساليب أو تقنيات أو اجراءات لم يسبق لهم أن ألفوها .

١٣٥ — وتتعهد اليونسكو بانتظام اثنتى عشرة دورة تدريبية فى المتوسط فى مجال الهيدرولوجيا والموارد المائية فى كل من البلاد المتقدمة والنامية على مستوى خريجى الجامعات وعلى مستوى التقنيين أيضا ويشترك فيها كل عام ما يقرب من ٢٥٠ أخصائيا فى المياه من البلاد النامية .

١٣٦ — وكما هو الحال فى ميادين أخرى فان جهود اليونسكو الرئيسية فى فى انشاء مؤسسات علوم المياه تنفذ عن طريق مشروعات ممولة من خارج الميزانية، وكثير منها ينمو من الأنشطة التى تنفذ فى اطار البرنامج العادى . ومن الأمثلة التى يمكن ذكرها المعاونة فى تطوير مؤسسات وطنية للتعليم والتدريب والبحوث التطبيقية فى مجال الموارد المائية فى بورتو اليجرى بالبرازيل وروركى بالهند ودار السلام بتانزانيا ، وانشاء مختبرين هيدروليين فى بيونس آيرس بالأرجنتين ووادى مدنى بالسودان .

١٣٧ — وتقدم اليونسكو أيضا معونة مباشرة لكى تنفذ الدول الأعضاء نفسها البحوث الأساسية والتطبيقية فى اطار البرنامج العادى وبرنامج المساهمة .

١٣٨ — كما تسهم اليونسكو فى تنفيذ القرار ١٩م/١ر٩ من خلال قسم علوم البحار فتساعد الدول النامية الأعضاء على دعم قدراتها فى مجال علوم البحار بالوسائل التى حددها القرار وفى سبيل تحقيق غاياته . وهو ما يتحقق من خلال تيسير الانتفاع بالمعارف العلمية فى مجال علوم البحار ووضع برامج بحوث ملائمة لاحتياجات البلد وتنمية المؤسسات العلمية الوطنية ودعم القوى العاملة العلمية عن طريق التدريب فى الداخل والخارج .

١٣٩ — وفيما يتعلق بالانتفاع بالمعارف العلمية تدعم اليونسكو شبكة معلومات العلوم المائية ومصايد الأسماك (اسفيس) المشتركة بين الغاو وكوى والأمم المتحدة والتى يمكن من خلالها أن تنتفع البلاد النامية بالمؤلفات العلمية العالمية فى مجال علوم البحار . كما تشجع اليونسكو نقل المعارف العلمية عن طريق نشر المطبوعات والمشاركة فى الاجتماعات العلمية لعلماء البحار من البلاد النامية . وهذا النقل للمعارف هو مثال هام على نقل التكنولوجيا الذى يعنى هنا اكتساب الأفراد أو مجموعات الأفراد للمعارف والتدريب والقدرات حتى يتمكنوا من أن يستخدموا بنجاح أساليب أو تقنيات أو اجراءات لم يسبق لهم أن ألفوها .

Digitized by UN Library Geneva

١٤٠ - وبناء على مبادرة بلاد مثل تايلاند والمكسيك ، تساعد اليونسكو الأمم الناسية فى وضع برامج بحوث تتعلق بنظم ايكولوجية ذات أهمية خاصة لها مثل نباتات المنغروف والبحيرات الساحلية ومصاب الأنهار والشعب المرجانية . وتوفر مثل هذه البحوث البيانات اللازمة لتنمية الموارد البحرية الساحلية والبيئة وتدبير شؤونها ولتدريب القوى العاملة العلمية فى الوقت نفسه . وعلى سبيل المثال فان بيئة المنغروف تتميز بأنها بيئة ساحلية هامة وواسعة الانتشار فى البلاد النامية الاستوائية . كما أن المهارات العلمية والتقنيات العلمية المطورة لدراسة الجوانب البحرية لنباتات المنغروف يمكن تطبيقها أيضا الى حد كبير على مياه عرض البحر ، كما أنها تعد حلقة فى سلسلة نتائج البحوث . وسوف يدرس اجتماع يعقد فى آسيا فى ١٩٧٨ الاستخدام البشرى لنباتات المنغروف . وان نتائج الاجتماع ، بالاضافة الى نتائج مشروعات البحث التى قدم لها الدعم فى جنوب شرق آسيا قبل سنوات ، فضلا عن المشروعات والاجتماعات الوطنية ، كالمشروعات والاجتماعات التى نفذت فى تايلاند ، وكذا التحليلات العلمية التى اجريت مع الاوساط العلمية الدولية وببليوغرافيا شاملة ، سوف تؤدى الى عقد ندوة وحلقة عمل فى آسيا فى ١٩٧٩ أو ١٩٨٠ (٢٠م/٥) لاجراء دراسة شاملة لجوانب المنغروف العلمية فى سياق الأنشطة البشرية ينتظر أن تسفر عن توصيات بالنسبة للأولويات الوطنية الخاصة بالبحث والتعاون الاقليمى والصون وتنمية البنى الأساسية . ويجرى حاليا تطبيق الخبرة الآسيوية فى أمريكا اللاتينية وبشكل عام فى أفريقيا والشرق الأوسط .

١٤١ - وهنا أيضا تنفذ الانشطة الرئيسية التى تضطلع بها اليونسكو فى مجال انشاء مؤسسات علوم البحار من خلال مشروعات ممولة من خارج الميزانية ، وكثير منها نما من أنشطة نفذت فى اطار البرنامج العادى . وعلى سبيل المثال فان تطوير علوم البحار فى البلاد العربية وفى أفريقيا يحد منه النقص الشديد فى العاملين المدربين ، سواء للاضطلاع بالبحوث العلمية أو لادخال عناصر رسم السياسة اللازمة للمستويات الرسمية العليا . وخلال فترة العامين الحالية ، ونتيجة لعمليات اعادة التقييم على الصعيد الوطنى ولانشطة اليونسكو الحافزة ، شرعت عدة بلاد فى هذه المناطق فى مشروعات كبرى لتنمية قدراتها فى مجال علوم البحار . ومن الأمثلة على انشطة اليونسكو الحافزة تعاونها مع اليكسو وجهودها المبذولة لدعم الجامعات .

١٤٢ - ويجرى تدريب أخصائيى علوم البحار فى مناطقهم بوسائل منها الدورات التدريبية والأساتذة الزائرون والمنح الدراسية الاقليمية . ويتم التدريب فى الخارج بواسطة المنح الدراسية ، وتعتبر هذه المنح من أنجع أنشطة اليونسكو فى مجال علوم البحار . كما يتبين من مقدار ما يسهم به اصحاب هذه المنح فيما بعد فى تقدم العالم النامى .

١٤٣ - وفيما يختص باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوى) فان الغاية منها هى تعزيز البحث العلمى لمعرفة المزيد عن طبيعة المحيطات وموارد ها من خلال العمل المتكافل لأعضائها . ولذلك يمكن القول بأن جميع أنشطة اللجنة تدعم مفهوم التعاون العلمى الدولى .

١٤٤ - وينقسم عمل اللجنة الى : مشروعات علوم المحيطات ، مثل التحقيقات التعاونية التى يقصد منها تمكين الدول الساحلية من العمل معا فى مناطق محددة أو الاشتراك فى عمليات محيطية خاصة ، وكذلك التحقيق العالمى عن التلوث فى البيئة البحرية ؛ ومشروعات خدمات المحيطات ، مثل اعداد المعلومات الخاصة بالمحيطات (درجات حرارة المياه السطحية ، الامواج ، الخ ...) ، وتبادل البيانات المتعلقة بعلوم المحيطات على الصعيد الدولى ، وشبكة انذارات

Digitized by UN Library Geneva

الموجات السنامية فى المحيط الهادى ؛ والتدريب والتعليم والمعونة المتبادلة فى علوم البحار، التى تشكل عناصرها جزءا من جميع مشروعات علوم المحيطات وخدماتها التى تضطلع بها اللجنة .

١٤٥ ــ ويعد تبادل المعلومات وادارتها عاملا مساعدا ضروريا بل ولا بد منه للاضطلاع بأنشطة التدريب والتعليم التى تقدم من خلال شبكة معلومات العلوم المائية ومصايد الأسماك (اسفيس) المشتركة بين الفاو وكوى والأمم المتحدة ونظام الاحالة الى البيانات والمعلومات الخاصة بالبيئة البحرية (ميدى) .

١٤٦ ــ وتقدم اليونسكو باستمرار التشجيع والمساعدة للدول الأعضاء التى تضطلع ببحوث أساسية فى علوم البحار مادام من الواضح أنها تتضمن العناصر الأساسية التى تفضى الى تحقيق نظام اقتصادى جديد ، على الرغم من أن هذه البحوث هى حتما مشروعات طويلة الأجل .

١٤٧ ــ وتنتمى الأنشطة الميدانية فى مجال العلم والتكنولوجيا الى مجموعة الأهداف التى حددها البرنامج طويل الأجل ، وهى تمول من مصادر خارجة عن الميزانية ــ وخاصة من بامت ــ وتسهم اسهاما قويا فى تشجيع حركة نشطة فى عدد كبير من البلاد النامية من شأنها تأمين أفضل استخدام للموارد البشرية وكذا الموارد الطبيعية من أى نوع، سواء أكانت مستغلة أم يحتمل استغلالها فى أراضيها .

١٤٨ ــ ولهذا السبب فان مجالى النشاط الكبيرين ، اللذين يمولان من خارج الميزانية، تقابلهما مشروعات تختلف كثيرا فى احجامها وترمى الى تحسين تدريب العاملين اللازمين من كل جوانبه . وهؤلاء هم المهندسون والاخصائيون فى البحوث أو فى الانتاج ، أو الاطر العليا من التقنيين الذين يمكن استخدامهم فورا فى الصناعة الوطنية ، أو باحثون متخصصون فى التنقيب عن الموارد الطبيعية المعدنية أو النباتية أو المائية وتنميتها .

١٤٩ ــ وكثيرا ما تقترن أنشطة التدريب بارساء بنى جديدة على مختلف المستويات ، بما فى ذلك انشاء مراكز مهمتها تشجيع وضع سياسة حقيقية للبحث والتدريب فى مجال العلم والتكنولوجيا فى البلاد المعنية .

١٥٠ ــ وفى موازاة هذه الأنشطة، وفى نطاق برنامج واسع يتعلق مباشرة بالانسان وبيئته، تؤخذ فى الاعتبار المشكلات التى تتعلق بالاستغلال الرشيد للموارد الأرضية والنباتية والمائية، وفى هذا دعم مباشر للأنشطة التى تطورها برامج اليونسكو الدولية الكبرى التى ذكرت فى مواضع اخرى .

١٥١ ــ وفى نطاق المجال الأول من المجالين المذكورين انشئت مع مرور الزمن عدة معاهد للمهندسين أو التقنيين ذوى التخصصات المتنوعة فى معظم البلاد النامية ، فى آسيا وفى البلاد العربية كما فى افريقيا وامريكا اللاتينية . وتتيح هذه المعاهد فى أحيان كثيرة امكانية تطوير تكنولوجيات ذاتية يمكن تطبيقها على التنمية الريفية ، كما حصل فى اكوادور والهند مثلا .

١٥٢ ــ وفى المجالات الأخرى المتصلة الى حد اكبر بالموارد الطبيعية ، انشئت مؤسسات للتدريب والبحوث تعمل أحيانا على أرفع المستويات (ماجستير فى العلوم ــ دكتوراه الفلسفة) ،

Digitized by UN Library Geneva

أو تولت برامج اليونسكو مساندتها ودعمها بصورة فعالة . وهذا هو حال مراكز البحوث الأقيانوغرافية في آسيا وأمريكا اللاتينية ، أو معاهد البحوث المطبقة على تنمية الموارد المائية في الهند أو أفريقيا أو البرازيل ، أو معاهد تدريب الجيولوجيين ومهندسي المناجم في أفريقيا أو البلاد العربية أو أمريكا الوسطى ، أو معهد الساحل في أفريقيا الغربية عما قريب .

١٥٣ـ لذلك ، فقد اعتبر أن تقدما أكيدا قد أمكن احرازه في جميع البلاد حيث كان في الاستطاعة توفير موارد بشرية محلية للتعليم العالي والصناعة والزراعة والمرافق الحكومية بعد ما أنشأتها في بعض الأحيان وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٢ـ الاسهام في تنمية الامكانات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية

١٥٤ـ يرمي الكثير من أنشطة اليونسكو في مجال العلوم الطبيعية الى تعجيل نمو الامكانات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، ومساعدتها في وضع سياسات علمية تأخذ تطلعاتها الوطنية في الاعتبار ، فضلا عن وضع تكنولوجيات ذاتية متوائمة مع احتياجاتها ، والاسهام في جهودها لتقبل التكنولوجيا وتطويعها واستيعابها ، وتعزيز بحوثها العلمية المتوائمة مع احتياجاتها الخاصة .

١٥٥ـ منذ أكثر من ١٢ سنة والمؤتمر العام لليونسكو يعتبر أن مجال تخطيط السياسات الوطنية والدولية في ميدان العلم والتكنولوجيا وبرمجتها وتمويلها هو من أهم الأهداف طويلة الأجل التي تسعى المنظمة لتحقيقها .

١٥٦ـ بل انه منذ ١٩٦١ تساعد المنظمة الدول الأعضاء بناء على طلبها في انشاء أو تقوية أو تشغيل هيئاتها الوطنية المسؤولة عن رسم السياسة العلمية والتكنولوجية مهتدية في ذلك بخطة العمل العالمية للأمم المتحدة وبالخطط الاقليمية علاوة على المؤتمرات الاقليمية الخمسة للوزراء المسؤولين عن السياسة العلمية والتكنولوجية التي عقدت على التوالي في أمريكا اللاتينية (كاستالا ، ١٩٦٥) ، وآسيا (كاستاسيا ، ١٩٦٨) ، وأوروبا (مينيسبول ، ١٩٧٠) ، وأفريقيا (كاستافريقيا ، ١٩٧٤) ، والدول العربية (كاستعرب ، ١٩٧٦) . وقد تناولت هذه التجربة بالتفصيل مطبوعات المنظمة المسماة " دراسات ووثائق عن السياسات العلمية " وجمعت في كتاب بعنوان " العلم من أجل التنمية " .

١٥٧ـ ان الجهود التي تبذلها البلاد في اقامة أجهزة قائمة بذاتها تكون مسؤولة عن رسم السياسات العلمية والتكنولوجية قد سارت بصفة عامة جنبا الى جنب مع حجم العمل العلمي وتعقيده . وعلى الرغم من أنه لا يوجد نمط معياري لوضع سياسات العلم والتكنولوجيا ولا تخطيط معياري لمؤسسات البحوث والخدمات العلمية ، فيمكن اليوم وضع بعض المبادئ الرائدة العامة فيما يتعلق بمسائل مثل تقنيات التخطيط أو المهام التي تؤديها هيئات علمية وتكنولوجية مختلفة حتى تتكامل فيما بينها وتكوّن بالتالي شبكة منظمة وقادرة فعلا على العمل . وفي مجموعة البلدان الأقل تطورا حيث تكون البنية الأساسية العلمية ضعيفة للغاية وينهض الاقتصاد على استغلال المنتجات الأولية وتصديرها واستيراد السلع والمعدات الجاهزة الصنع كلها تقريبا ، نادرا ما يوجد أي جهاز حكومي لوضع السياسة العلمية والتكنولوجية الوطنية أو أي عنصر علمي وتكنولوجي يسهل تحديده في

Digitized by UN Library Geneva

خططها الشاملة للتنمية. ولكن على الرغم من الاحتياجات الأخرى الفورية والملحة فان معظم هذه البلدان أصبحت تدرك الفوائد التي يمكن أن تجنيها في المدى البعيد من قدرتها على أن تبنى في ميدان العلم والتكنولوجيا جهازا استشاريا واداريا لرسم السياسات على المستوى الوطني. لذا فقد أجرى في كثير من البلدان الأقل تطورا استقصاء أولى بشأن امكانية انشاء لوضع السياسات في ميدان العلم والتكنولوجيا بحيث ينتظر أن تصبح الحاجة لانشاء مثل هذا الجهاز أكثر الحاحا في السنوات القادمة.

١٥٨ــ وتفسر الاعتبارات المذكورة أعلاه التنوع الكبير في الأوضاع التي تعين على المنظمة مواجهتها في تقديم المساعدة لدولها الأعضاء في هذا المضمار. وأثناء الـ ١٥ سنة الماضية قدمت اليونسكو مشورتها لحوالى ٦٠ من الدول الأعضاء بشأن انشاء أو دعم هيئات وضع (وتنفيذ) السياسة العلمية والتكنولوجية. وقد أقرت أكثر من ٢٠ بلدا تشريعات جديدة في هذا الصدد على أثر بعثات اليونسكو الاستشارية وتقاريرها.

١٥٩ــ وتتعاون اليونسكو حاليا مع عدد من دولها الأعضاء في انشاء أو دعم هيئاتها الوطنية المختصة بوضع السياسة العلمية والتكنولوجية. وهذه المساعدات تمولها اما ميزانية المنظمة العادية أو باست أو برنامج أموال الودائع. ومن أمثلة مشروعات التعاون الجارية نذكر برامج اليونسكو في الأردن واندونيسيا والبرازيل وجابون ورواندا وزائير والسنغال والسودان وغيانا وكولومبيا والمغرب.

١٦٠ــ وبناء على طلب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (١) أجريت استقصاءات مفصلة في عدد من البلدان النامية (٢) بهدف تحديد أكثر أنشطة البحوث العلمية والتكنولوجية الحاحا على ضوء أولويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية. والقصد من هذه الاستقصاءات هو معاونة الدول الأعضاء في اعداد خططها الوطنية في مجال التنمية وقد تصلح أيضا كأساس لعمليات "البرمجة القطرية" لباست في ميدان العلم والتكنولوجيا.

١٦١ــ وقد ورد وصف المنهجية المستخدمة في دليل نشر في ١٩٧٧ تحت عنوان "منهج تحديد الأولويات في ميدان العلم والتكنولوجيا".

١٦٢ــ ويمكن القول بأن جميع الأنشطة المتعلقة بالبحوث التكنولوجية والتعليم العالي ترمي الى رفع المستويات التكنولوجية والتعليمية في البلدان النامية والاسهام بالتالي في أهداف اعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة الخاصين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وهناك تصميم على توسيع العناصر التي تسهم في نقل الدراية التكنولوجية الى البلدان النامية وكذلك تعزيز التعاون الاقليمي بين هذه البلدان لتبادل المعلومات والتعاون في البحوث والتنمية في مجال العلوم الهندسية.

---

(١) أنظر: خطة العمل العالمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في مجال التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٧١، الصفحتين ٧١ و ٧٢ (من الطبعة الانجليزية).

(٢) مثلا في الاردن واندونيسيا وغانا وكولومبيا والمغرب، الخ....

Digitized by UN Library Geneva

١٦٣- وريثما يوضع برنامج يتناول اسهام التعليم العالى فى التنمية الذاتية للمجتمعات المحلية والوطنية فان اليونسكو تشجع حاليا دراسة دور التعليم العالى كقوة دافعة للتنمية الذاتية للمجتمعات المحلية والوطنية. وان برنامج تنمية التعليم العلمى العالى وتحسينه يستجيب بصفة خاصة للقرارات الخاصة باقامة النظام الاقتصادى الجديد من حيث أن المساعدات تقدم للبلدان النامية عن طريق تعزيز ونشر أحدث الأفكار والمعلومات عن تحسين تعليم العلوم بما فى ذلك تحسين مناهج العلوم وتعليمها وأساليب مختبرات العلوم . ويولى اهتمام خاص لتطوير معاهد الدراسات العليا .

١٦٤- وفى ميدان تعليم المهندسين والتقنيين وتدريبهم يجرى دعم التعاون الايجابى بين الجامعات ومدارس الهندسة ، الخ . . . . ومقتضى برنامج منح السفر الحالى الذى يمكّن أساتذة الهندسة من البلدان النامية من اقامة علاقات مع معاهد البلدان المجاورة، تلقى ١٨ مدرسا من دول أعضاء فى أفريقيا والمنطقة العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية عونا لزيارة كليات أو مدارس هندسية داخل مناطقهم. وأنشئت رابطات اقليمية للتعليم الهندسى فى جنوب ووسط آسيا وفى جنوب شرقى آسيا . ويجرى حاليا بالتعاون مع ايكا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبامت انشاء الشبكة الأفريقية للمعاهد التى تعنى بالبحوث العلمية والتكنولوجية والتعليم العالى . يجرى

١٦٥- ومقتضى هذا البرنامج ناتم ستبر أفرقة العمل الدولية المختصة بتصميم المناهج وكذلك التعاون بين التعليم والصناعة والتربية المستديمة للمهندسين بمثابة وسائل لتطوير المعلومات وتبادلها من أجل تحقيق الاستقلال التكنولوجى للبلدان النامية الى جانب تقديم المساندة للمنظمات والمطبوعات الاقليمية ، مما يسهم فى تحقيق هذا الهدف ذاته.

١٦٦- ونظمت حلقات دراسية وحلقات عمل اقليمية فى أنحاء مختلفة من العالم من أجل تعزيز وتطوير المهارات التقنية المحلية والقدرة على تصميم المشروعات فى المجالات التقنية الهامة للتنمية، مثل الطاقة الشمسية - المذكورة سابقا - والتكنولوجيات المناسبة المطبقة على الاسكان الحضرى والريفى ، والمشكلات البيئية ، الخ . . . .

١٦٧- وفى نطاق هذه الأنشطة فان برنامج علم الاسكان الذى يرمى الى تقديم التدريب والمعلومات بشأن التكنولوجيا المناسبة لفئات السكان ذات أدنى دخل ينفذ على أساس اقليمى . واستنادا الى التجربة التى اكتسبت فى حلقة دراسية نظمت فى داكار بالسنغال فى أبريل/نيسان ١٩٧٧ ، عقدت فى القاهرة فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٧ حلقة دراسية بشأن اسكان الأسر ذوات الدخول المنخفضة اشترك فيها عشرة بلدان من المنطقة العربية. كما قدم الدعم المالى أيضا لحلقة دراسية عن الاسكان عقدت فى عمان بالأردن فى فبراير/شباط ١٩٧٧ ونظمها اتحاد المهندسين العرب. وسوف يواصل هذا البرنامج ويوسع ليشمل منطقتى آسيا وأمريكا اللاتينية.

١٦٨- والبرامج الخاصة فى العلوم الأساسية الفيزيائية والكيميائية والرياضية (بما فى ذلك علوم الحاسب الالكترونى) وعلوم الحياة (وبصفة خاصة علم الأحياء الدقيقة) تؤكد على أهمية انفتاح العلماء الشباب فى البلدان النامية على أحدث التقنيات والأجهزة بما يمكنهم من توجيه جهودهم نحو المجالات الأكثر أهمية لنمو بلدانهم.

Digitized by UN Library Geneva

١٦٩ــ وتركز سلسلة متشعبة من دورات التدريب الجامعية العليا طويلة الأجل بصفة خاصة على تقديم تدريب عال للمرشحين المبرزين من البلدان النامية ، وتبذل حاليا جهود لاستكمال هذا التدريب بمساعدات تقدم للمشتركين فيه عند عودتهم لبلدانهم.

١٧٠ــ وحيثما توافرت موارد من خارج الميزانية تقدم مساعدات ميدانية لرفع مستوى أنشطة تعليم العلوم والبحث العلمي التي تقوم بها معاهد البلدان النامية وتعزيزها .

١٧١ــ وفي نطاق برنامج اليونسكو للمساهمة قدمت منح دراسية للباحثين الهندسيين وأساتذة الهندسة من البلدان النامية، ومعدات وكتب لمراكز البحوث التكنولوجية والمعاهد التعليمية، وأوفدت بعثات استشارية لمساعدة الدول الأعضاء في دعم أنشطة البحوث والتعليم الأكثر أهمية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

١٧٢ــ وقد بدئ في برنامج جديد يركز على البحوث الموجهة نحو حل المشكلات ، وذلك من أجل ترقية المعارف ونشرها في المناطق التي يحتمل أن يكون لها فيها تأثير قوي على الأهداف الاجتماعية والاحتياجات البشرية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمشكلات البيئية ومشكلات الموارد الطبيعية.

١٧٣ــ ويشجع برنامج البحوث والتعليم العالي في مجال العلوم المجتمع العلمي العالمي (من خلال المنظمات المهنية الدولية غير الحكومية) على اشراك العلماء من البلدان النامية في نشر أحدث المعارف العلمية ، كما يشجع من خلال لجان مثل لجنة العلم والتكنولوجيا في البلاد النامية (كوستيد) والمجلس الدولي للاتحادات العلمية (ايكسو) ، على التركيز على مشكلات البحث العلمي التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة وتركز المؤتمرات والمداولات التي تعقد مع علماء البلدان الناميةعلى ربط معاهد البحوث والتعليم العالي باحتياجات التنمية في بلدانهم.

١٧٤ــ وتقوم المعاهد الاقليمية لبحوث العلوم الأساسية بتطوير البنى الأساسية للاتصال وحلقاته وشبكاته من أجل تشجيع المجتمع العلمي المحلي على التعاون والارتقاء الى مستوى دولي عال . وتقدم المساعدة للمراكز الدولية مثل المركز الدولي للفيزياء النظرية لتقوية برامجها الكثيرة الخاصة بحلقات العمل والتدريب في مجال العلوم الأساسية للمرشحين من البلدان النامية.

١٧٥ــ وخير مثال على الاتجاه العام نحو التعاون العلمي الدولي لصالح البلدان النامية هو التوصية التي قدمت أثناء مؤتمر وزراء الدول الأفريقية الأعضاء المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (كاستافريقيا ــ ١٩٧٤) بانشاء جهاز يمكن البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية من مساعدة البرامج العلمية والتكنولوجية للبلاد النامية دون أي معيار لاختيار موضوعات البحوث سوى الرغبة التي يعبر عنها البلد الذي يتلقى المساعدة ذاته. ولذا دعت التوصية اليونسكو الى انشاء صندوق خاص لتطوير البحوث والتنمية التجريبية في أفريقيا ، يستخدم في دعم الانطلاق في أنشطة الـ(ب)و(ت) التي تختارها البلاد المتلقية للمعونة ،بما في ذلك تدريب القوى العاملة في مجالات الـ (ب)و(ت) على المستويات الملائمة.

Digitized by UN Library Geneva

١٧٦ــ وبانشاء هذا الصندوق الخاص للبحوث والتنمية التجريبية في أفريقيا ، حاولت اليونسكو فتح سبيل جديد لتنفيذ القرار ٣٣٦٢ (استثنائية ــ ٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة الذى ينص على ما يلى (القسم ثالثا / ٢) :

" على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد بقدر محسوس المساعدة التى تقدمها الى البلدان النامية على سبيل الدعم المباشر لبرامجها العلمية والتكنولوجية ، وأن تزيد زيادة كبيرة نسبة نشاطها البحثى والاستحداثى المكرسة لمشاكل محددة ذات أهمية رئيسية للبلدان النامية وفى مجال ابداع تكنولوجيا محلية ملائمة ، وفقا لأهداف قابلة للتنفيذ يتم الاتفاق عليها ".

١٧٧ــ وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا فان اليونسكو تؤكد على أهمية مجالات التجديد فى الربط بين الجامعات ومؤسسات البحوث وكذلك اقامة الصلات بين المؤسسات عند معالجة مشكلات التكنولوجيا الملائمة وحل المشكلات .

١٧٨ــ فاليوم يمكن النظر للتكنولوجيا على أنها تتكون بصفة متزايدة من " البرامج " ــ أى تنظيم أساليب العمل ووضع منهجيات لها . ولذلك فان قدرة الشعب على الاشتراك فى نقل التكنولوجيا هى التى تتحكم فى ظروف ذلك النقل ، واليونسكو تساعد دولها الأعضاء على زيادة تلك القدرة.

١٧٩ــ والتنظيم الفعال لنقل التكنولوجيا ، المتعلق أساسا بالسلوك الانسانى ، ليس علما دقيقا فى الوقت الراهن . فالظروف التى يمكن أن يتم فيها نقل التكنولوجيا بصورة نافعة تتفاوت كثيرا على ما يبدو وفقا لكل حالة .

١٨٠ــ لهذا فان اليونسكو تنظر لنقل التكنولوجيا أساسا على أنه عملية اتصال تتضمن :

- مقدم المعلومات (مشروع ، مؤسسة ، شخص)
- الرسالة (مشورة ، براءة اختراع ، معلومات من أى نوع بما فى ذلك المعلومات "المجسدة" فى آلات أو معدات أو منشآت تجديدية)
- وسيلة منظمة لنقل الرسالة (التجارة، النقل ، مرافق المعلومات والتوثيق ، المساعدات الفنية ، المستشارون)
- متلقى المعلومات (مشروع ، مؤسسة ، شخص طلب المعلومات)
- " التغذية الارتدادية " من متلقى المعلومات الى مقدمها ، التى قد يشكل تقييم نتائج النقل التقنية والاقتصادية والاجتماعية جزءا منها .

Digitized by UN Library Geneva

١٨١- وهذه العملية يحفزها ويتحكم في ظروفها الاتصال المستمر أو الجزافي ، بوسائل منظمة أو عشوائية ، بين مقدم المعلومات ومتلقيها وبالعكس .

١٨٢- وتقدم اليونسكو حاليا المشورة لعدة دول أعضاء بشأن نواح مختلف لنقل التكنولوجيا ، وهذه المشورة تعطى في شكل مساعدات فنية وبعثات استشارية أو منح دراسية.

١٨٣- وتسمى الدول التي بلغت أعلى درجات التنمية الصناعية لكي تشتمل سياستها الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا على "عنصر خاص بنقل التكنولوجيا". فهي ترجو من ذلك ليس فقط تحديد الفرص التي تبشر بامكانيات الانتفاع بها ولكن أيضا تحاشي المزالق المكلفة الناشئة عن مغامرات نقل التكنولوجيا التي لا مبرر لها أو التي لم تقدر بصورة كافية. وهذا لا يعني طبعا أنه يمكن تخطيط كل عمليات نقل التكنولوجيا وانما يعني تطبيق اجراءات تنظيمية رشيدة يمكن أن يزيد من احتمالات الاتصال المثمر.

١٨٤- وتختلف الأولويات كثيرا من بلد لآخر . وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا قد يجد أحد البلدان فائدة في تنظيم نشاط مقدمة التكنولوجيا ، بينما يجد بلد آخر أنه من الحكمة أن يركز لوقت ما على زيادة "الطاقة الاستيعابية" لما يستورده من التكنولوجيا . والحالة الأخيرة هي حالة البلدان التي يتعين فيها عادة الاهتمام جيدا بتقوية التدريب العلمي والتكنولوجي ، وبانشاء شبكات المعلومات العلمية والتكنولوجية أو المراكز أو المرافق المختصة بتلك المعلومات ، وبغير ذلك من الترتيبات الرامية الى تعزيز البنية الأساسية التكنولوجية وسبل الاتصال بين موظفي الحكومة والعلماء والتكنولوجيين .

١٨٥- وتتضمن سلسلة "دراسات ووثائق عن السياسات العلمية" التي تصدرها اليونسكو معلومات بشأن عدد من النواحي المتعلقة بهذا الموضوع (١). ط متا و

١٨٦- وقد لفتت هيئات دولية عدة ، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢) ، انتباه العالم الى نواحي القصور الحالية في مجال التبادل الدولي للمعلومات بشأن ادارة العلم والتكنولوجيا ونقلهما وتقييمهما وتطبيقهما .

١٨٧- وسبق أن اضطلعت اليونسكو بسلسلة من الأنشطة في ميدان المعلومات والاعلام. ومنذ ١٩٧٣ شرع في برنامج عالمي للاعلام العلمي والتقني (اليونيسيست) ، وهو يرمي الى تعزيز نقل المعلومات العلمية والتقنية ، وخصوصا عن طريق تحسين أدوات الربط بين النظم وتشجيع تدريب الأخصائيين ووضع السياسات وانشاء الشبكات الوطنية. ويؤكد البرنامج على مساعدة البلاد النامية ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالتدريب والتعليم ، وهدفه في الأجل البعيد هو انشاء شبكة مرنة من مرافق المعلومات تقوم على التعاون الطوعي .

---

(١) ينبغي مثلا الرجوع في هذا الصدد الى محاضر الأعمال التي نشرت في ١٩٧١ بشأن الندوة المختصة "بالنواحي الدولية للتجديد التكنولوجي" التي عقدتها اليونسكو بباريس من ٧ الى ١٠ سبتمبر/أيلول ١٩٧٠.

(٢) أنظر قرار الايكوسوك ١٩٠٢ (٥٧).

Digitized by UN Library Geneva

١٨٨ــ وفى اطار برنامج اليونسكو العام للمعلومات ،الذى يشمل اليونيسيست، تقدم المساعدات أيضا لتنمية البنى الأساسية الوطنية للمعلومات والمكتبات والمحفوظات . وفى نطاق هذا البرنامج تتركز الدراسات على القيمة الاجتماعية والاقتصادية للاعلام العلمى والتكنولوجى من أجل التنمية ، وتجرى حاليا دراسة بشأن ذلك . كما يجرى أيضا الاعداد لتنظيم مؤتمر دولى حكومى بشأن الاعلام العلمى والتكنولوجى من أجل التنمية (يونيسيست ٢) يعقد فى ١٩٧٩ اسهاما فى مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض الانماء .

١٨٩ ــ ويبدو جليا أنه بالنسبة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى يتضمن البرنامج عدة بنود يؤثر عليها التدبير والاستكشاف المنتظمان للمعارف الانسانية . واحدى النتائج المتوقعة من البرنامج هى مستوى أعلى من الوعى بأن المعلومات مورد من موارد التنمية الوطنية وتقدم البلاد والتأمل العميق فى هذه المسألة ،اذ يسهم فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، يعزز حاليا عن طريق الاجتماعات الدولية والمؤتمرات الدولية الحكومية والدراسات والمطبوعات ، مثل الحلقة الدراسية بشأن السياسة الاعلامية من أجل التنمية (هيرتشيج نوفى ،يوغسلافيا ، ١٩٧٦) ، والحلقة الدراسية بشأن تدبير موارد المعلومات على المستوى الوطنى (فريد ريشسد ورف، جمهورية المانيا الاتحادية، ١٩٧٧) والاجتماعات الاقليمية بشأن سياسة وتخطيط المعلومات (كولومبو ، ١٩٧٤؛ نيودلهى ، ١٩٧٦ ؛ تونس ، ١٩٧٦؛ بالى ، ١٩٧٧) ، والدراسات التى ستعد لمؤتمر اليونيسيست ٢ .

١٩٠ــ ان كلا من امكانية الحصول على المعلومات العلمية والتقنية وامكانية توافرها تخضع لقيود قانونية أو نظامية . وبصورة خاصة فان تحديد المعايير التى تطبق بصدد حقوق المؤلف له أهمية أساسية فيما يتعلق بنقل المعارف والمعلومات . وهذا يتخذ أيضا أهمية كبيرة جدا فيما يختص بتعزيز التربية والعلم والثقافة بالنظر الى الدور الذى تلعبه الأعمال الفكرية فى هذه الميادين ، أيا كانت دعامتها المادية (الكتب والدوريات والاسطوانات والأفلام والفيديوجرامات ، الخ . .) .

١٩١ــ وفى هذا الصدد أجرت السكرتارية تحليلا للصلات القائمة بين المعايير التى تحكم حقوق المؤلف وتطور البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والموازين القوى التى تنشأ بعد تطوير تقنيات النشر . وأجريت بحوث لهذا الغرض فى ١٩٧٧ ويجرى حاليا تجميع البيانات الأساسية الخاصة بتطور حقوق المؤلف فى بلدان مختلفة . وفى وقت لاحق سيوضع تقرير اجمالى عن طرائق تطبيق حقوق المؤلف فى اطار اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وفى سبيل وضع حد لاختلال التوازن القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق باكتساب المعارف وبالانتفاع بالانتاج الفكرى والعلمى .

١٩٢ــ ان برنامج سباينز الرائد (القرار ١٢٣ر٢) يتصل مباشرة بمشكلة التبادل الدولى للمعلومات الخاصة بتدبير العلم والتكنولوجيا ونقلهما وتقييمهما وتطبيقهما . وقد بدأت اليونسكو برنامج سباينز الرائد لتبادل المعلومات بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا على تنمية البلدان بهدف جمع واختيار وتحليل ونشر الوثائق والبيانات الواقعية التى تتصل مباشرة بوضع سياسة العلم والتكنولوجيا وتدبيرهما ونقلهما وتقييمهما .

Digitized by UN Library Geneva

١٩٣ــ وقد انتهت الأعمال التحضيرية للبدء في برنامج سباينز الرائد بنهاية ١٩٧٧. والبرنامج يعتمد على التعاون الطوعي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والوطنية المهتمة به وقد صمم على أساس المبادئ الرائدة لليونيسيست .

١٩٤ــ ويجرى حاليا انشاء مراكز لسباينز بالاتفاق مع دول أعضاء مختارة بناء على طلبها .

١٩٥ــ ويولى القرار ١٩م/١ر٩ اهتماما خاصا لضرورة حل مشكلة هجرة الأخصائيين من البلدان النامية. والواقع أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعترفت في قرارها ٣٣٦٢ (استثنائية ــ ٧) بأنه : " لما كان تدفق العاملين المؤهلين من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو يعرقل بصورة خطيرة انماء الأولى ، فان هناك حاجة عاجلة الى وضع سياسات عامة ، قومية ودولية ، لتجنب " استنزاف الأدمغة " وتفادي آثاره الضارة " .

١٩٦ــ ومما يذكر أن هذه المشكلة قد شغلت المدير العام والمجلس التنفيذي منذ الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو . ومنذ ذلك الحين سار نشاط اليونسكو في هذا الميدان في نطاق القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام في كل من دوراته الثلاث الأخيرة وبالتنسيق مع أنشطة الأمم المتحدة ، وفقا لقرارات جمعيتها العامة والايكوسوك وأكاست .

١٩٧ــ وقد اتخذ اسهام اليونسكو شكل :

(أ) دراسات(١) ؛

(ب) تزويد الدول الأعضاء ببيانات جمعت بصفة منتظمة عن الرصيد الاجمالي من العلماء والمهندسين والتقنيين ؛

(جـ) لفت انتباه الدول الأعضاء الى ضرورة تأمين وضع ملائم وتقدم مهني مناسب للباحثين العلميين (توصية للدول الأعضاء بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة) ؛

(د) اتفاقيات اقليمية بشأن الاعتراف بالدراسات والشهادات والدرجات العلمية ؛

---

(١) (١) العلماء في الخارج (دراسة للحركة الدولية للأشخاص المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا ، ١٩٧١).

(٢) تقرير المدير العام عن ردود الدول الأعضاء بشأن ما تعانيه من جراء هجرة الكفاءات (الوثيقة ١٧م/٥٨ بتاريخ ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢ ، قدمت للمؤتمر العام السابع عشر).

(٣) هجرة الكفاءات ــ الوثيقة ٩٥م ت/٢٩ (قدمت للمجلس التنفيذي في دورته الخامسة والتسعين بتاريخ ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٧٤)ــ دراسة مبنية على اجابات ٧٧ من الدول الأعضاء (متقدمة ونامية معا).

Digitized by UN Library Geneva

(هـ) أنشطة متكافلة فى منظومة الأمم المتحدة تتعلق بصفة خاصة بالدراسات التمهيدية بشأن اعداد توصية دولية تساعد على حفظ التوازن فى التبادل الدولى للأخصائيين. (١)

١٩٨ــ وبالاضافة الى الاسهامات المذكورة أعلاه تنفذ حاليا الأنشطة العامة التالية ، وهى تساعد بصفة مباشرة أو غير مباشرة على ايقاف هجرة العلماء والموظفين التقنيين من الأقطار النامية :

١٩٩ــ تساعد الدول الأعضاء فى تحقيق التكامل بين سياساتها التعليمية وسياساتها الخاصة بالأيدى العاملة عن طريق البرمجة القطرية ، ووضع السياسات الملائمة فى مجالات التربية والعلم والثقافة ، وحفظ الصلة بأصحاب المنح عند عودتهم ، وتحسين البنى التنظيمية لمرافق التدريب الوطنية عن طريق المنح الدراسية والمستشارين والحلقات الدراسية الاقليمية (مثل الحلقة الدراسية بشأن تدريب أصحاب المنح من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى ، بوجوتا ٨ــ١٥ مايو/أيار ١٩٧٨).

٢٠٠ــ وكما ذكر سابقا ، توجه الأنشطة المتعلقة بالتعليم الهندسى بصورة رئيسية نحو تحسين المؤسسات التعليمية الوطنية ، وتوفير تسهيلات أفضل للتدريس والبحوث وتنشيط التعاون الاقليمى بين أساتذة الهندسة.

٢٠١ــ وترمى جهود قسم المنح الدراسية الى ادخال تحسينات على برامج الدراسة وعلى المشروعات التدريبية الأخرى . ومن أجل جعل هذه البرامج أكثر ملاءمة للاحتياجات الفعلية للبلاد النامية وتعزيز التعاون الفنى بين البلدان النامية يوفد أصحاب المنح بصورة متزايدة للدراسة فى البلاد النامية تبعا لما يتوفر فيها من تسهيلات ملائمة فى الميدان المعنى .

٢٠٢ــ وسوف تواصل اليونسكو فى السنوات القادمة اعداد ونشر دراسات عن تطورات أوضاع الباحثين العلميين وشروط عطهم ــ وعن تحسنها المأمول ــ فى البلدان النامية. والمعترف به فى الوقت الحاضر أن هذه الأنشطة ، اذا عمت نتائجها على نطاق واسع ، سوف يكون لها أثر كبير فى التخفيف من مشكلة هجرة الكفاءات . وترمى الاقتراحات الواردة فى الوثيقة ٢٠م/٥ فى هذا الصدد الى دعم الأنشطة المذكورة أعلاه . وسوف يولى اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأقل تطورا ، وستوضع برامج للتبادل بين الباحثين ذوى الكفاءات الرفيعة وأساتذة الجامعات من أجل ايقاف هجرة هؤلاء الأشخاص الى البلدان المتقدمة.

٢٠٣ــ ومما يذكر أيضا أن الحالة الاقتصادية الراهنة تدل على أنه فى بعض البلدان المتقدمة أدى ظهور مشكلات البطالة الى تغيرات فى سياساتها الخاصة بالهجرة والى قدر معين ومتفاوت

---

(١) بخصوص النشاط الذى جرى فى هذا الميدان أنظر تقرير فريق العمل المخصص بهجرة العاملين المدربين ، ٧ــ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦ (وقد صادقت اللجنة الفرعية المختصة بالتربية والتدريب على هذا التقرير ــ تنسيق/ق ١٢٠٦/ ضميمة ١ ــ الذى وافقت عليه اللجنة التحضيرية للجتماد : وبخصوص التوصيات المصادق عليها من أجل العمل المتكافل ، أنظر الفقرات ٢٠ ــ ٢٥ من " تنسيق/ق ١٢٠٦ ").

Digitized by UN Library Geneva

من هجرة العاملين المدربين من البلدان المتقدمة وفيما بينها . وهذا الوضع المعقد والمتغير يستلزم تحليل الاتجاهات الراهنة لايجاد الحلول الملائمة لتلبية الاحتياجات المختلفة لشتى البلدان وعليه ، وفي سياق النظام الدولي الجديد ، ستجرى دراسات عن هذه الاتجاهات المتغيرة ويواصل العمل المتكافل في اطار منظومة الأمم المتحدة.

٢٠٤- وفي الختام نذكر أن مجهودا خاصا يبذل الآن لتقوية مستوى اعلام الجمهور بالوسائل المطبوعة في المجال العلمي من برنامج اليونسكو . ويجرى العمل حاليا في وضع برنامج للكتب المبسطة (يتضمن اصدار "الانسان والمناطق الاستوائية الرطبة" و "علم الأحياء والأخلاق" في المستقبل).

٢٠٥- وعلى كل حال فان القرار ١٩م/١ر٩ يحدد النشاط على ثلاثة مستويات ويذكر الجهود التي أوحت بالغالبية العظمى من المطبوعات العلمية. وتدعو الفقرة ٤ الى بذل جهود لمساعدة البلاد النامية على الانتفاع بالمعارف العلمية على نطاق أوسع، وتحقيق ترسيخ العلم على الصعيد الوطني ، وتعزيز البحث العلمي . . . ووضع سياسات علمية . . . ونقل التكنولوجيا . . . وتطوير تكنولوجيات ذاتية . وتشير الفقرة ٧ الى التعاون العلمي الدولي . وتشير الفقرة ٩ (ج) الى الانتفاع المادي بالموارد واقتسامها العادل.

٢٠٦- وسيكون من الاسهاب ذكر جميع المطبوعات التي ساهمت في الأهداف المذكورة أعلاه. وما يلي نخبة من العناوين الأخيرة :

- العلم والمجتمع (مجلة ربع سنوية)١٩٧٧: ثلاثة أعداد عن المشكلات التي يطرحها نظام اقتصادي جديد . ١٩٧٨ : عددان عن موضوع "نقل التكنولوجيا المتكاملة" .
- منهج تحديد الأولويات في ميدان العلم والتكنولوجيا .
- العلم والتكنولوجيا في تنمية الدول العربية.
- تنمية الأراضي القاحلة وشبه القاحلة.
- المجموعات السكانية البشرية في المحيط الحيوي.
- سلسلة "دراسات في التعليم الهندسي".
- الكهرباء الشمسية.
- أساليب المراقبة والتنقيب الجيومغنطيسية.
- خريطة التربة العالمية - آسيا الشمالية والوسطى .
- سلسلة "دراسات وتقارير في الهيدرولوجيا".

Digitized by UN Library Geneva

ـ سلسلة " دراسات فنية فى الهيدرولوجيا "

(تستهدف السلسلتان المذكورتان أعلاه تحسين التدريب والبحوث) .

ـ ندوة بحوث الموجات السنامية (موجات المد والجزر فى المحيط الهادى) .

ـ حلقة العمل الخاصة "بالنينيو" (تتعلق بمصايد الأسماك فى منطقة أمريكا اللاتينية) .

باء ـ أنشطة اليونسكو فى مجال العلوم الاجتماعية

٢٠٧ـ تتضمن أنشطة اليونسكو فى مجال العلوم الاجتماعية الاسهام فى تطوير العلوم الاجتماعية من ناحية ، والاسهام فى حل المشكلات الكبرى المرتبطة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد من ناحية أخرى.

١ـ تطوير العلوم الاجتماعية

٢٠٨ـ فاليونسكو تعمل على تطوير العلوم الاجتماعية مساهمة منها فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد بجميع أبعاده الاجتماعية والثقافية، وينبغى بحث نشاطها هذا على صعيدين مختلفين :

ـ تطوير الجانب النظرى من هذه العلوم والمؤسسات الخاصة بها فى العالم، وحفز التعاون فى مجال البحوث والتوثيق ولا سيما فى الاطار الاقليمى . وترمى هذه التدابير التى تتصل بالهدف ٣ر٣ من الخطة متوسطة الأجل ، من جهة الى تعزيز القدرة الذاتية لجميع بلاد العالم على دراسة المشكلات الاجتماعية الخاصة بها ، وقدرتها على أن تبت وهى على بينة من أمرها فى مسار نموها الاجتماعى الاقتصادى ، ودعم مركزها فى المعاملات الدولية، والتحكم فى مصائرها ؛ وترمى من جهة أخرى الى تعزيز قدرات الانسانية على توضيح المشكلات التى تواجهها على الصعيد العالمى وحلها .؛

ـ مواءمة وتطبيق أدوات التحليل الاجتماعى الاقتصادى وتقنياته التى ترتكز على المكتسبات النظرية للعلوم الاجتماعية ، لكى يتسنى لمختلف البلاد وللمجتمع الدولى بأسره تخطيط تنميتها وتسييرها تسييرا محكما (أنشطة تتصل بالهدف ٤ر٣) .

أ (أ) تطوير الجانب النظرى من العلوم الاجتماعية والمؤسسات الخاصة بها فى العالم

٢٠٩ـ يرتبط تطوير العلوم الاجتماعية ارتباطا وثيقا باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ويصدق هذا بصفة خاصة فى حالة أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . فأولا يحتل أحد العلوم الاجتماعية وهو الاقتصاد مكانة رئيسية فى هذا المجال . ويضاف الى ذلك أن تقييم التغيرات التى يلزم ادخالها

Digitized by UN Library Geneva

على البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ورصد هذه التغيرات ، يتطلبان خبرة علماء الأنثربولوجيا والسياسة والاجتماع . صحيح أنه لا يوجد تطابق كامل بين تطور العلوم الاجتماعية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، لكن التحليل المتبع فى العلوم الاجتماعية ذو أهمية مزدوجة ، فهو هام فى حد ذاته وهو هام بوصفه جزءا من عملية انتقال المعارف العلمية واصطباغها بالصبغة المحلية فى البلاد المتلقية.

٢١٠ — ومن العوامل الرئيسية التى أدت الى زيادة قدرة العلوم الاجتماعية ، دعم المنظمات الاقليمية المختصة بالتنسيق والتوثيق والتدريب والبحوث . وفيما يلى التفاصيل الخاصة بكل منطقة .

٢١١ — أفريقيا أداة العمل الرئيسية فى أفريقيا جنوبى الصحراء هى مركز تنسيق البحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية فى أفريقيا جنوبى الصحراء (سرداس) ، وهو مؤسسة اقليمية أفريقية تتلقى معونة من اليونسكو ، وقد أقيم فى كنشاسا ، زائير ، فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٤ . كما يحظى المركز بالدعم المالى من أوغندا وتانزانيا وتوجو وزائير وساحل العاج والسنغال وغانا وكينيا ونيجيريا. وهو يتعاون مع غيره من مؤسسات العلوم الاجتماعية الوطنية والاقليمية فى تنظيم حلقات البحث واجتماعات المائدة المستديرة وفى تكوين مركز للتوثيق . وقد أوشكت على الانتهاء البحوث المتعلقة بالتنمية والتحول الحضرى فى أفريقيا والتى يضطلع بها منذ ١٩٧٤ فريقان من الباحثين الأفريقيين من جنسيات مختلفة — هى اثيوبيا وزائير وساحل العاج والكامرون وكينيا — يتبعان نهجا مشتركا بين فروع العلم ، وسوف ينشر المركز نتائج هذه البحوث فى عدة مجلدات . وتتضمن هذه الدراسات موضوعات منها : " استخدام الأرض والاسكان والمشكلات الاجتماعية فى تانزانيا " ؛ و " الصلات التنظيمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فى اثيوبيا " ؛ و " دراسة كنشاسا ، زائير " ؛ و " حياة المدن والشخصية الثقافية فى ساحل العاج " ؛ و " التعليم غير النظامى للشباب الريفى فى الكامرون " ؛ و " قرى الأجامة فى تانزانيا " ؛ و " مشكلات التنمية الريفية فى كيفو ، زائير " ؛ و " مشكلات المناطق القاحلة فى كينيا ".

٢١٢ — وقد نظم " سرداس " حلقة تدارس اقليمية عن " دور العلوم الاجتماعية ووضعها فى أفريقيا " فى أغسطس/آب ١٩٧٧ ، وسوف يعقد فى أبريل ١٩٧٨ بالاشتراك مع مجلس تنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا (كودسريا) اجتماع مائدة مستديرة عن " مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية " . ومن مشروعات البحوث الأخرى التى سيتولى " سرداس " تنسيقها فى ١٩٧٨ دراسات عن " السكان والتخطيط الاجتماعى والتنمية فى أفريقيا " و " تخطيط الغذاء فى أفريقيا ". وسوف يضطلع المركز فى غضون ١٩٧٨ أيضا بعدد من الاستقصاءات الوطنية عن السياسات والموارد الخاصة بالعلوم الاجتماعية فى حوالى عشرة من الأقطار الأفريقية الواقعة جنوبى الصحراء.

٢١٣ — كذلك تقدم اليونسكو المعونة لهيئات اقليمية أخرى فى مجال العلوم الاجتماعية مثل "كودسريا" والرابطة الأفريقية للعلوم السياسية . ومن أمثلة ذلك أنه قدمت الى "كودسريا" معونة مالية لتنظيم حلقة تدارس عن " النظام الاقتصادى الدولى الجديد والتصنيع والتكنولوجيا فى أفريقيا "، عقدت فى الجزائر من ١٤ الى ١٦ يناير/كانون الثانى ١٩٧٨ . وتقدم اليونسكو مساعدتها أيضا فى

Digitized by UN Library Geneva

سبيل انشاء رابطة أفريقية للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع (وسيعقد المؤتمر التأسيسي للرابطة في نيجيريا في سبتمبر/أيلول ١٩٧٨).

٢١٤- كما قدمت المساندة ، عن طريق برنامج المساهمة ، للأنشطة المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في أفريقيا . فقدمت المعونة المالية الى : (أ) المؤتمر الثالث للرابطة الأفريقية للعلوم السياسية، ٢٣-٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٧٧ (الرباط ، المغرب) ؛ (ب) النيجر ، وذلك حتى يتاح لعدد من أخصائيه حضور المؤتمر العالمي للرابطة الدولية لعلم الاجتماع (١٤-١٨ أغسطس/آب ١٩٧٨ ، أوسالا ، السويد) ؛ (جـ) توجو والسنغال ، من أجل ندوة عن "صمود القانون الأفريقي" ؛ (د) تانزانيا من أجل دعم "مجلة القانون "(جامعة دار السلام) ونشر بحوث فيها ؛ (هـ) تانزانيا من أجل اصدار " NTAFITI " وهي مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة دار السلام.

٢١٥- المنطقة العربية يستمر تدريب علماء الاجتماع الناشئين بالمنطقة على تقنيات التوثيق بوجه خاص ، عن طريق عقد الدورات التدريبية . وقد تقرر عقد الدورة التدريبية الخاصة بفترة السنتين الحالية لمدة ثلاثة أسابيع في نهاية أبريل/نيسان - مايو/أيار في مركز البحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية بالقاهرة ، مصر . وسوف تقدم المشورة الفنية للمركز لمساعدته على تنظيم مرافق التوثيق . وسيبدأ في هذا العام مشروع بحوث طويل المدى لدراسة الأنماط الاجتماعية الثقافية وتأثيرها في عملية التنمية بالمنطقة العربية . وقدمت المعونة للمركز لعقد اجتماع لمديري معاهد البحوث في المنطقة العربية (وقد حضر الاجتماع الأردن وتونس والعراق والكويت ولبنان ومصر والجمهورية العربية اليمنية).

٢١٦- وبمقتضى برنامج المساهمة قدمت المعونة الى الجماهيرية العربية الليبية من أجل منحة دراسية في تخطيط القرى العاملة ، والى المغرب لعقد المؤتمر الرابع للرابطة الأفريقية للعلوم السياسية ، الرباط ، ٢٣-٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٧٧.

٢١٧- آسيا وأوقيانيا . يتولى نحو عشرة من علماء الاجتماع الآسيويين ، كل منهم من بلد مختلف ، اجراء بحوث مقارنة بين عدة بلاد في الموضوعات التالية - وقد اختارها العلماء أنفسهم بوصفها مجالات بحث لها الأولوية واتبعوا فيها خطة واحدة في البحث :

(١) التقاليد والتنمية (باشتراك الاتحاد السوفييتي وايران وبنجلاديش وتايلاند والهند).

(٢) دور العلوم الاجتماعية في رسم السياسات (أجرى في سري لانكا وماليزيا والهند واليابان).

(٣) دور الجامعة في التنمية (أجرى في اندونيسيا وباكستان وتايلاند والفلبين وجمهورية كوريا).

(٤) دور المهن العصرية (أجرى في ايران وسري لانكا وماليزيا والهند).

Digitized by UN Library Geneva

٢١٨ــ وتلا نشر المجلد الأول من العلوم الاجتماعية في آسيا صدور مجلدين آخرين في ١٩٧٧، وسيصدر المجلد الرابع في ١٩٧٨. وتستهدف هذه السلسلة من البحوث تسهيل الاتصال والتعاون بين علماء الاجتماع في المنطقة عن طريق توفير المعلومات عن وضع العلوم الاجتماعية فيما يقرب من عشرين بلدا في آسيا وأوقيانيا.

٢١٩ــ وقدمت المعونة لاحدى الرابطات الاقليمية للعلوم الاجتماعية (رابطة المجالس الآسيوية لبحوث العلوم الاجتماعية) من أجل مؤتمرها الذي يعقد مرتين في السنة وطبع نشرتها الاعلامية ودراستين مقارنتين ((١) دور علماء الاجتماع في اعداد خطة التنمية وتنفيذها وتقييمها، (٢) دور البيروقراطية في التنمية الوطنية).

٢٢٠ــ وقد بدأ اجراء دراسة جدوى بشأن انشاء مركز اقليمي للعلوم الاجتماعية في آسيا وذلك بعقد اجتماع خبراء لمناقشة السياسات الخاصة بالعلوم الاجتماعية في آسيا وأوقيانيا (مانيلا، أبريل/نيسان ١٩٧٨).

٢٢١ــ أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. لا تزال كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (فلاكسو) ــ وهي منظمة دولية حكومية ــ تتلقى الدعم من حكومات المنطقة ومعونة مشتركة من بامت واليونسكو، بما في ذلك خدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين والمنح الدراسية.

٢٢٢ــ وقد تعاونت فلاكسو مع اليونسكو في عدد من المشروعات التي تتعلق بهجرة المرأة في أمريكا اللاتينية وبآثار تجميع الأراضي الزراعية على وضع المرأة في المناطق الريفية. كما عقدت فلاكسو بمقتضى عقد مع اليونسكو اجتماعا دوليا حكوميا عن الثقافة والطبقات والأيديولوجية (بنما، ١٩٧٧). وتشتغل فلاكسو بأنشطة البحوث والتدريب الجامعية العليا. وفي ١٩٧٧ وسّع نطاق التدريس في مكتب فلاكسو بالمكسيك. كما وسع نطاق البحوث في كل من سانتياجو وكيتو. وأنجز أيضا بعض العمل في كوستاريكا بالتعاون مع المجلس الأعلى لجامعات أمريكا الوسطى.

٢٢٣ــ أما مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (كلاكسو) فهو منظمة اقليمية غير حكومية تضطلع بتنسيق أنشطة المعاهد والجامعات الوطنية. فهو اذن مكمل لفلاكسو. وقد حظي كلاكسو بدوره بمساندة بامت/اليونسكو في صورة خدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين والمنح الدراسية. وقد نظم كلاكسو خلال ١٩٧٧ــ١٩٧٨ حلقتين دراسيتين عن علم الاجتماع الريفي خصصا لمنطقتي الأنديز وأمريكا الوسطى الفرعيتين. ونسق التدريس على مستوى الدراسات العليا في تخصصين هما العلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي.

٢٢٤ــ ونظم فلاكسو وكلاكسو، بالتعاون مع اليونسكو، حلقة تدارس اقليمية عن " الأولويات والاحتياجات في مجال العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي " (كيتو، ١٩٧٨)، وهما يدرسان جدوى الاضطلاع بأنشطة شبه اقليمية في منطقة الكاريبي على غرار الأنشطة التي نفذت في منطقتي الأنديز وأمريكا الوسطى الفرعيتين.

Digitized by UN Library Geneva

٢٢٥- كما قدمت اليونسكو بعض الدعم للمجلس الأعلى لجامعات أمريكا الوسطى وللجنة التعاون والتنمية في منطقة الكاريبي .

٢٢٦- وأسهمت اليونسكو ، في نطاق برنامج المساهمة ، في تنظيم المؤتمر الثاني عشر لرابطة أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (ألاس) . وكان موضوع المؤتمر هو " الدولة والطبقات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية " .

٢٢٧- الأنشطة المشتركة بين المناطق والأنشطة الدولية . سيعقد في دلهي في سبتمبر/أيلول ١٩٧٨ اجتماع على مستوى عدة مناطق لتقييم حالة البحوث المتعلقة بالاتصال بين المناطق الريفية ذات المستويات التكنولوجية المختلفة ، والاتصال بين تلك المناطق والمراكز الحضرية. وسوف تشمل الدراسة مسائل التكنولوجيا ، وانتشار التكنولوجيا ، وانتاج الغذاء ، والتوزيع ، وشبكة العلاقات الاجتماعية التي ترتكز عليها أنماط الانتاج وتندمج في السوق العالمية . وسينفذ هذا المشروع في تعاون وثيق مع المنظمات أو المؤسسات الاقليمية.

٢٢٨- وينبغي أن يلاحظ أن العقد الذي وقعته اليونسكو من ناحية ، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (مجدعاج) والرابطات التي يتألف منها من ناحية أخرى ، ينص على ضرورة البحث في وضع تفسير للتنمية يكون شاملا وجامعا لعدة فروع علمية . وستدرس أيضا مشكلتا التضخم الاقتصادي والبطالة . وسيولى اهتمام خاص للشروط الأساسية لعمليات التنمية الذاتية والمتنوعة التي تلبي الاحتياجات الخاصة لكل مجتمع من المجتمعات المختلفة وتتجاوب مع استعداداته.

(ب) مواءمة وتطبيق أدوات التحليل الاجتماعي الاقتصادي وتقنياته

٢٢٩- مساهمة في دعم قدرة الدول الأعضاء على تحليل التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتقييمها وتخطيطها ، نفذ عدد من الأنشطة تستهدف المساعدة على وضع واستخدام مؤشرات اجتماعية اقتصادية باعتبارها أدوات للتحليل والتخطيط ، واستحداث تقنيات لوضع النماذج ، وأساليب لتقييم برامج العمل الاجتماعي .

٢٣٠- وتشجيعا على استخدام تلك المؤشرات ، عقدت في غانا في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧ حلقة تدارس اقليمية للمخططين من أفريقيا ، وستتولى متابعة عملها حلقات تدريبية وطنية تعقد هذا العام في عدد من البلاد ، كما ستعقد حلقة عمل شبه اقليمية في منطقة الكاريبي .

٢٣١- ومن شأن تقنيات وضع النماذج أن تمكن الدول الأعضاء من تحليل استراتيجيات التنمية واختبارها قبل الشروع في تطبيقها . وتستهدف أنشطة اليونسكو تشجيع المخططين على استخدام هذه التقنيات ، عن طريق تسهيل تبادل الخبرات بين واضعي النماذج والمخططين وتشجيع تطويع هذه التقنيات بحيث تتحول من أدوات تحليلية معقدة الى أدوات لتخطيط التنمية. وقد عقد في جامعة سسكس في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٧ اجتماع خبراء هام لدراسة امكان تطبيق تقنيات وضع النماذج الشاملة في مجال التخطيط المتكامل في البلاد النامية. وسوف تتم متابعة هذا الاجتماع عن طريق تنظيم حلقة تدريبية للمخططين من البلاد النامية تعقد في نفس الجامعة في وقت لاحق من هذا العام.

Digitized by UN Library Geneva

٢٣٢- وحرصا على تعزيز مشروعات التنمية في الدول الأعضاء، روعي في الأنشطة المتصلة بتقنيات التقييم أن تشجع على استخدام هذه التقنيات في مجال مشروعات العمل الاجتماعي في الدول الأعضاء . وعلى هذا ستعقد حلقة دراسية اقليمية لأفريقيا في داكار في يونيو/حزيران ١٩٧٨، وهي تستهدف تحديد أكثر تلك التقنيات ملاءمة للمشروعات في هذه المنطقة والتدريب على استخدامها .

٢٣٣- وترمي هذه الجهود جميعا الى مساعدة الدول الأعضاء على التحكم في نموها بكفاءة أكبر ، وينبغي النظر اليها باعتبارها عملية متواصلة لا تستهدف في المقام الأول مجرد نقل الأدوات والوسائل من سياق اجتماعي اقتصادي الى آخر ، بل تستهدف بالأحرى استحداث أدوات مفيدة وصالحة للتطبيق في سياق التغير الاجتماعي الاقتصادي السريع .

اسهام العلوم الاجتماعية في حل المشكلات الكبرى المرتبطة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد

٢٣٤- ان اسهام العلوم الاجتماعية في حل المشكلات الكبرى التي تواجهها الانسانية في الوقت الحاضر يتمثل بصفة خاصة في أنشطة البحوث واذاعة نتائجها على الأخصائيين وفي أوساط اتخاذ القرارات وعلى الجمهور . ولهذا ورد بالجزء الأول من الوثيقة ذكر جوانب ذلك الاسهام الأوثق اتصالا باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . أما هذا القسم فهو يستعرض الأنشطة التي تتعلق بالجوانب الدولية من النضال ضد أشكال انتهاك حقوق الانسان ولا سيما التمييز العنصري والفصل العنصري واقامة سلام عادل ودائم بما في ذلك ايقاف سباق التسلح والتوصل الى نزع حقيقي للسلاح .

٢٣٥- بيد أنه تجدر الاشارة هنا بايجاز الى أهمية مشكلات السكان في شبكة العلاقات الدولية وفي العمليات الانمائية العالمية ، والى ضرورة اتخاذ المعرفة الدقيقة بعوامل وعواقب التطورات الديموغرافية أساسا للسياسات التي تسعى الى تغيير مجرى تلك التطورات ، بحيث يتسنى لكل بلد أن يتزود بوسائل تحقيق التنمية المثلى في ظل الاستقلال وارادته في ذلك رفاهية سكانه . ولقد كان محور الاهتمام الرئيسي في برنامج الديموغرافيا الاجتماعية هو توضيح القيم الاجتماعية الثقافية التي ترتكز عليها الاتجاهات وأنماط السلوك الديموغرافية ، وبذلك استهدف البرنامج المذكور تحسين الأساس المعرفي اللازم لوضع برامج سكانية واقعية . وركز الاهتمام على الدراسات التي تجرى على مستوى الوحدات الصغرى اذ أنها تتيح تفحص المشكلات الشخصية ومشكلات حقوق الانسان في هذا المجال الحساس وهي مشكلات يتوقف على فهمها انخراط الأفراد في الأنشطة المؤدية للتغيير واشتراك السكان في عمليات التنمية وفوائدها .

٢٣٦- ورائد برنامج العلوم الاجتماعية المطبق في مجال المستقرات البشرية والبيئة الاجتماعية الثقافية - في مجموعه - هو السعي على نحو مباشر أو غير مباشر الى خلق الظروف الاجتماعية الثقافية التي تنسجم مع المبادئ والقيم التي ينهض عليها نظام اقتصادي دولي جديد وتساعد على تحقيق هذا النظام على مستوى التجربة الحية كما يعيشها الناس . ومن العوامل الجوهرية في تحقيق هذا النظام نمو الوعي بصورة تدريجية على مختلف مستويات الرأي العام العالمي بحق السكان في المشاركة مشاركة ايجابية مباشرة وأكثر فعالية في اتخاذ القرارات الهامة التي تمس حياتهم اليومية ونوعية البيئة المادية والاجتماعية والثقافية التي يحيون فيها . ومن هنا كانت الأهمية المعلقة في هذا البرنامج على البحوث المنصبة على الوسائل التي ينبغي اتباعها لتشجيع الجمهور على الاشتراك في

Digitized by UN Library Geneva

عملية اتخاذ القرارات بصدد نوعية الموئل. ومن الضروري أيضا تحديد العقبات التي تعوق تلك المشاركة الواعية، سواء أكانت العقبات اجتماعية أم غير ذلك. وتستعين السكرتارية بباحثين وبهيئات وطنية للبحوث في مختلف البلاد، لدراسة شروط وطرائق الاطلاع على المعلومات والانتفاع بها وتفهمها.

٢٣٧- على أن البرنامج يفسح مكان الصدارة أيضا لدراسة وتوضيح الأشكال التقليدية للعمار وتخطيط المدن، منظورا اليها من زاوية المغزى الاجتماعي والثقافي للموئل، ومن حيث استخدام المواد والتقنيات التقليدية في التشييد والجمع بينها وبين تقنيات منقولة بسيطة وسهلة التطبيق.

٢٣٨- غير أنه تطبيقا لما جاء في القرار ١٩م/١ر٩ من أحكام صريحة، سينصب الاهتمام فيما يلي على مساهمة العلوم الاجتماعية في حماية حقوق الانسان وضمانها وعلى اقامة سلام عادل.

٢٣٩- فقد نوه المؤتمر العام في ديباجة القرار ١٩م/١ر٩ " بالأهمية القصوى للقضاء على العدوان بشتى صوره، وعلى الاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري، ولا سيما الفصل العنصري، وعلى كافة أشكال التبعية والقسر والتدخل في الشؤون الداخلية والسيطرة والاستغلال "، وأعرب عن اقتناعه بأن "احترام حق الشعوب التي تعاني من السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير وفي الاستقلال " واقامة نظام اقتصادي دولي جديد أمران مترابطان ومتصلان فيما بينهما بعرى لا تنفصم.

٢٤٠- وعلى هذا النحو تساهم أنشطة المنظمة الرامية الى القضاء على التمييز العنصري والاستعمار والفصل العنصري في تنفيذ هذا القرار؛ وتكفي الاشارة هنا الى بعض الجوانب البارزة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

٢٤١- ففي اطار العمل التقنيني وطبقا للقرار ١٩م/٣ر١٧٣ اضطلع اجتماع لممثلي الحكومات عقد من ١٣ الى ٢٠ مارس/آذار ١٩٧٨ بدراسة مشروع معدل لاعلان عن العنصر والتحيز العنصري. وجاء في التقرير الايضاحي الوارد بوثيقة العمل عاج ٧٧/مؤتمر ١/٢٠١ بصدد المادة ٣ أنه " يجب تفسير النظام الدولي العادل الذي يحترم حقوق الانسان والمشار اليه في هذه المادة، على ضوء الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ". ويستطرد هذا التعليق موضحا أن المادة المقترحة " تذهب الى مدى أبعد لأنها تضيف الى ذلك المتطلبات الاجتماعية والسياسية والانسانية اللازمة لاقامة هذا النظام الاقتصادي الجديد، أي نظام دولي بالمعنى الذي تقصده اليونسكو ".

٢٤٢- على أن مختلف المطبوعات والدراسات التي أنجزت أثناء فترة العامين عن العنصر والاثنية والفصل العنصري تساهم بدورها في توضيح ما تنطوي عليه جميع أشكال السيطرة والاستغلال والتمييز العنصري من ظلم فادح وفي تأكيد ضرورة القضاء عليها في اطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

Digitized by UN Library Geneva

٢٤٣ــ وتشكل مساندة المنظمة لحركات التحرر الوطنى جزءا من جهودها الرامية الى الاسهام فى اقرار حق تقرير المصير للبلاد والشعوب المستعمرة أو الرازحة تحت الاحتلال الأجنبى ، تطلعا الى نظام اقتصادى دولى جديد . وبهذا تعتبر المعونة الفنية المقدمة الى هذه الحركات والتعاون معها من تدابير تنفيذ القرار ١٩م/ ١ر٩ ، كما أنهما فى الوقت نفسه تتفقان والأحكام الوازدة فى هذا الشأن بالقسم "ثالثا" من القرار ١ر١٢ .

٢٤٤ــ وتجدر الاشارة أخيرا الى اسهام اليونسكو فى العام الدولى لمناهضة الفصل العنصرى . فقد خططت ونفذت أنشطة المنظمة فيما يتعلق بهذا العام بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بهدف تنسيق جهود المجتمع الدولى للنهوض بعمل فعال . فأمكن بفضل هذا التعاون والتنسيق فى اطار منظومة الأمم المتحدة وضع العام الدولى لمناهضة الفصل العنصرى فى مكانه الصحيح بالنسبة لغيره من الأنشطة فى المنظومة ككل وبالنسبة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد بصفة خاصة .

٢٤٥ــ وفى القرار ١٩م/ ١ر٩ دعا المؤتمر العام أيضا الى "ايقاف سباق التسلح وتحقيق نزع للسلاح حقيقى وكامل وخاضع للاشراف ، وهو ما ينبغى أن يمهد سبيله تطبيق سياسة الانفراج وتوسيع نطاقها ، ومن شأنه أن يحرر موارد كبيرة يمكن استخدامها فى التنمية وفى غايات سلمية "، على أن يسير ذلك جنبا الى جنب مع اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . ومن هذا المنطلق جاءت نشاطات اليونسكو فى مجال نزع السلاح مركزة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمشكلة بأن وضعتها فى سياق تطور العلاقات الاقتصادية الدولية : فكان مثلا أن نشر تقرير عن اتجاهات البحوث وببليوغرافيا مشروحة ، عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية لسباق التسلح وعن نزع السلاح (تقارير ووثائق فى العلوم الاجتماعية ــ ٣٩) . وفضلا عن ذلك ، كان موضوع النظام الاقتصادى الدولى الجديد محور المناقشات فى اجتماع خبراء عقد بالمقر من ٣ الى ٧ أبريل/نيسان ١٩٧٨ بشأن العقبات التى تعترض نزع السلاح ووسائل التغلب عليها .

جيم ــ البعد الثقافى للتنمية

١ــ السياسات الثقافية

٢٤٦ــ عقد المؤتمر الدولى الحكومى الخاص بالسياسات الثقافية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى فى بوجوتا (كولومبيا) فى الفترة من ١٠ الى ٢٠ يناير/كانون الثانى ١٩٧٨ ، فى اطار ذى أبعاد عالمية طبقا لتوصيات المؤتمر الدولى الحكومى الذى عقد بالبندقية عام ١٩٧٠ . فقد أعقب هذا المؤتمر المؤتمرات الدولية الحكومية الخاصة بالسياسات الثقافية التى عقدت فى هلسنكى (١٩٧٢) بالنسبة لأوروبا ، وفى يوجياكارتا (١٩٧١) بالنسبة لآسيا ، وفى أكرا (١٩٧٥) بالنسبة لأفريقيا . وهو يسبق المؤتمر المقرر عقده للدول العربية خلال ١٩٧٩ .

٢٤٧ــ وقد نوه المشتركون فى هذا المؤتمر بأن مفهوم التنمية المرتكز على عوامل اقتصادية محضة يسفر عن أوضاع بنيوية من شأنها أن تعمل على تفاقم جوانب التخلف الأمضى أثرا ، وبأن النمو الاقتصادى بمفرده ، ان لم يقترن بسياسة ثقافية مناسبة وناجعة ، يثير اضطرابات خطيرة فى أسلوب

Digitized by UN Library Geneva

حياة الشعوب، كما أنه يولد لديها مشاعر غير انسانية. وان دمج العوامل الثقافية في التنمية هو وحده الكفيل بأن يجعل الاختيارات في مجال التنمية تستجيب استجابة تامة لاحتياجات وتطلعات الفئات الاجتماعية والأمم المعنية بتلك الاختيارات. والواقع أنه يبدو متعذرا منذ الآن كفالة تقدم حقيقي للناس والمجتمعات بدون أخذ البعد الثقافي للتنمية بعين الاعتبار وبدون مراعاة السياق الاجتماعي الذي يتطور فيه الناس والمجتمعات. وقد أظهرت تجربة التنمية في العقود الأخيرة أنه من الأهمية بمكان للأفراد والمجتمعات، وهم العناصر الفعالة في التنمية، أن يكونوا على اقتناع بأنهم سيفيدون منها. وعندئذ فان النمو الاقتصادي، وان يكن طبعا مفتاحا لكل تنمية، لا يعود هدفا في حد ذاته بل يغدو وسيلة تسمح باشباع احتياجات أكبر عدد من الناس لا احتياجات الصفوة فحسب. ومن ثم تمتزج السياسات الثقافية وسياسات التنمية بحكم تأثير كل منهما في الأخرى.

٢٤٨- وتكتسب الأفكار السابقة كل مغزاها اذا ما ارتبطت بالجهد العام الذي يبذله المجتمع الدولي من أجل اقامة نظام دولي جديد، وهو نظام لا ينبغي أن يكون ذا طابع اقتصادي فحسب، بل ينبغي أن يتخذ أيضا أبعادا اجتماعية وثقافية لكي يتسنى بناء عالم أكثر عدلا وانسانية واخاء. ولهذا يبدو أن أي نظرة الى العالم تولمها اعادة التوازن بين القوى والمؤثرات، لا يمكن أن تقوم الا على حوار مفتوح ومثمر في ظل الاحترام الكامل للطرف الآخر، ومن ثم تراعى فيه كرامة كل طرف من الأطراف، وبعبارة أخرى تراعى فيه الخصوصية الثقافية لكل شعب.

٢٤٩- وقد نوقشت في بوجوتا بعض المبادئ ذات المرمى العام التي حددت معالمها من مؤتمر الى آخر: التنمية الثقافية كجزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، والذاتية الثقافية، والحق في الثقافة وواجبات السلطات العامة للاسهام في تطبيق هذا الحق على نحو كامل، وتحقيق ديمقراطية الثقافة. كما نوه المؤتمر مرارا بالروابط القائمة بين الثقافة والتربية، وبين الثقافة والاعلام، وبين الثقافة والعدالة الاجتماعية والبيئة.

٢ - دراسة الثقافات

٢٥٠- يستهدف برنامج دراسة الثقافات تقديم ايضاحات من شأنها توعية الأفراد والجماعات بأحوالهم وذاتيتهم الجماعية. ويعد هذا الوعي محورا أساسيا في عملية التنمية الذاتية المتكاملة، ويشكل أداة قوية من أدوات التقدم في ظل الاستقلال والتضامن؛ وهو أيضا عامل لا غنى عنه لتبادل المعرفة والتقدير والاحترام بين الثقافات التي أصبح تعايشها في انسجام شرطا لبقاء الانسانية.

٢٥١- ومن ثم فان دراسة الثقافات تنتظم حول محورين هما الاحترام والتقدير المتبادل بين الثقافات، مع التأكيد على كل ما من شأنه تشجيع الازدهار الثقافي للشعوب والأمم. وهذا هو ما يرمي اليه تعزيز دراسة الثقافات على الصعيد الاقليمي وشبه الاقليمي والوطني، ولا سيما من خلال اعداد تاريخ أفريقيا العام والمشروعات المشابهة المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والعالم العربي وآسيا الوسطى أو المطبوعات المقرر اصدارها عن التاريخ الثقافي لشعوب أوقيانيا،

Digitized by UN Library Geneva

وتوسيع نطاق البرنامج النموذجي الخاص بتعزيز اللغات وجمع التراث المنقول والذي طبق في أفريقيا أولا ، بتطبيقه في مناطق أخرى.

٢٥٢- وتسلك الاتجاه نفسه الدراسات المتعلقة بمصادر وعوامل التماسك الاجتماعي الثقافي للعالم العربي في عالم متغير، والدراسات المكرسة للمناطق المختلفة في آسيا ، وانشاء برنامج للدراسات الخاصة بثقافات القطب الشمالي ، والتوسع في برنامج الدراسات الأوروبية الذي تلقى دعما غير مباشر من خلال تنفيذ مشروعات عن تأثير المجتمع التكنولوجي الصناعي في الحياة الثقافية والتعبير الثقافي .

٢٥٣- وبعد توضيح القيم الاجتماعية والأخلاقية للثقافات والحضارات المختلفة، فان دمج اسهامها في الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يقتضي تحديد أوجه الاختلاف والشبه ، ونقاط الالتقاء. ولعل هذا هو السبب في التأكيد على الجوانب المشتركة بين الثقافات، أي على الدراسات والأنشطة الميدانية التي تبرز المؤثرات المتعددة وأوجه التضامن الفكري والمعنوي بين الثقافات . ويعني هذا النهج توجيه عناية خاصة للمناطق التي تشكل نقاط التقاء وتجمع بين الثقافات ، بغض النظر عن اتساعها الجغرافي .

٢٥٤- ويبدو أن مثل هذا البرنامج يسمح ، بفضل ما يحققه من فهم متبادل بين الثقافات ، وطبقا لرسالة اليونسكو ، بتوثيق الصلات التي تتمشى مع الحقائق التاريخية ومع تجانس القيم بين شعوب مختلفة . وهذا يساعد على تحقيق التعاون الدولي على أساس المساواة والاحترام المتبادل بين الشعوب ، ويسهم بالتالي لا في تعزيز حقوق الانسان فحسب ، بل وفي دعم السلام واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٣ - صون القيم الثقافية وازدهارها

٢٥٥- تؤكد الفقرة الفرعية ٩ (أ) من القرار ١٩م/ ١ر٩ على ضرورة "ابراز القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تتميز بها الثقافات والحضارات المختلفة لكي يدمج اسهامها في جهود اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ". وقد سبق التنويه بأنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق ولا أن يكون لها معنى ، اذا لم يؤخذ السياق الاجتماعي الذي تجرى فيه بعين الاعتبار. والواقع أن جدوى التغيير المنشود ، أيا كان ، يعتمد الى حد كبير على معرفة وفهم طبيعة القيم الثقافية في مجتمع معين، وهي القيم التي بفضلها تحظى العوامل البشرية بالاعتراف الكامل بأهميتها في التنمية. ويبدو هذا النهج أساسيا لدى تناول مشكلة البلاد النامية ، اذ يتعين أن تراعى القيم الثقافية لهذه البلاد عند تحديد التفاعل بين التجديد الثقافي والتغيير من ناحية ، والتحول التكنولوجي والاقتصادي من ناحية أخرى . وقد أوضح أبعاد هذه المشكلة اجتماع خبراء عقد في وارسو في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧ لبحث موضوع "صون القيم الثقافية وازدهارها ". ويدخل هذا الاجتماع في اطار العمل الذي يجرى تنفيذا للقرارين ٣١٤٨ (د-٢٨) ، ٣١/٣٩ (د-٣١) اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "صون القيم الثقافية وازدهارها". وتناول الخبراء أثناء الاجتماع مشكلة القيم الثقافية من حيث مكانها عاليا في عملية التنمية والتعاون الدولي . وكانت هذه المسألة ماثلة في أذهان الخبراء عندما عمدوا الى دراسة مشكلات صون القيم الثقافية وازدهارها،

Digitized by UN Library Geneva

فى علاقتها بالعلم والتكنولوجيا ، وبالذاتية الثقافية واحترام التنوع ، وبالتعليم والتدريب ، والاعلام ، والابداع ، والبيئة ، والتراث . وحاول المشتركون أن يحددوا بأحكام أبعاد المشكلات التى تطرحها القيم الثقافية ، والتأكيد على الدور الدينامى الذى تؤديه القيم فى تحقيق تكامل اجتماعى أفضل .

٤ ـ تعدد الثقافات

٢٥٦ـ ان التمسك بالذاتية الثقافية وتأكيدها يطرحان مشكلة تنوع الثقافات . وقد راق للبعض أن يروا فى تعدد الثقافات علامة وهن ، اذ أن وحدة الدولة لا يمكن أن تتحقق فى رأيهم الا عن طريق دمج الاسهامات المختلفة أو انتصار الثقافة الغالبة . وسعيا الى توضيح بعض المقومات الأساسية للتعدد الثقافى ، ورغبة فى وضع خطوط رائدة تساعد المسؤولين عن العمل الثقافى ، عقدت ندوة بشأن التعدد الثقافى والذاتية الوطنية فى كالجارى (ألبرتا) ، كندا ، (١٣ـ١٧ يونيو/حزيران ١٩٧٧) اشترك فيها خبراء من بلاد مختلفة . ودارت المناقشات حول تعريف طبيعة التعدد الثقافى فى أنماط شتى من المجتمعات ، وبالنسبة الى مختلف المجالات المتصلة بالذاتية الوطنية وذاتية الأفراد وهى : اللغات ، والتعليم ، والعمل ، والاعلام ، والاشتراك فى الحياة الثقافية ، والتشريع . وأصدر المشتركون فى الاجتماع اعلانا أكدوا فيه ، ضمن أشياء أخرى ، على أن التعدد الثقافى يهيئ اطارا للنمو الكامل للمقدرات البشرية سواء على مستوى الفرد أو الجماعة ، وأنه يكفل الذاتية الثقافية والأمن الاجتماعى والثقافى للأفراد والجماعات ، فى الوقت الذى يضمن فيه اثراء التجربة البشرية والفهم المتبادل بين الثقافات .

٥ ـ تخطيط التنمية الثقافية

٢٥٧ـ عقد فى أثينا (اليونان) ، فى الفترة من ٢٨ نوفمبر/تشرين الثانى الى ٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧ ، اجتماع بشأن الدراسات والبحوث والتوثيق فى مجال تخطيط التنمية الثقافية . واتضح للمشتركين فيه أنه أيا كان الطابع الادارى أو التقنى الذى يتخذه التخطيط الثقافى ، فانه لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياقه الاجتماعى الاقتصادى . ومهما يكن الأمر فانه لا يستطيع أن يتجاهل عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الموازية أو المزامنة له . والواقع أن التخطيط الثقافى يعتمد اعتمادا كبيرا على الاختيارات التى يؤخذ بها فى اطار التخطيط الاقتصادى والاجتماعى سواء من حيث الأهداف أو الغايات أو الوسائل . ولا تكاد أهدافه تختلف عن الأهداف العامة للمجتمع القائم ، وتكاد تكون خاضعة دائما لمتطلبات التنمية الاقتصادية . ويجب أن تتمشى امكانياتها والعمليات المنطقية التى تسمح بتقديرها مع النهوج الأوسع آفاقا للخطة الوطنية للتنمية .

٢٥٨ـ وفى ميدان التخطيط الثقافى أيضا أكد بعض المشتركين على ما يترتب على نقل النماذج الاجتماعية الثقافية الأجنبية من عواقب وخيمة بالنسبة للذاتية الثقافية لبلادهم . وتحدث آخرون عن الصعوبات التى تكتنف التوفيق بين حماية الثقافات المحلية من ناحية ، وارساء دعائم ثقافة وطنية من ناحية أخرى . وأخيرا ، أكد بعض المشتركين على المشكلات الناجمة عن التخطيط الثقافى عندما يتعين عليه مراعاة التعدد الاثنى .

Digitized by UN Library Geneva

٦ — تدريب العاملين في مجال النشاط الثقافي

٢٥٩— ان الوعي المتعاظم بطبيعة وأهمية المشكلات الثقافية في العالم ، ليبرز مسؤولية السلطات العامة في مجال التنمية الثقافية. وتحرص الدول حرصا متزايدا على أن تضع لنفسها سياسة ثقافية حقيقية ، مثلما يتعين عليها وضع سياسات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وعندئذ تثور مشكلة تدريب الموظفين المنوط بهم النهوض بالشؤون الثقافية وادارتها . وهذا هدف له الأولوية ، أدرجت المؤتمرات الوزارية للسياسات الثقافية مهمة تحقيقه بين مهام التنمية الثقافية.

٢٦٠— وفي عام ١٩٧٧ ، ضمنت اليونسكو برنامجها تنظيم حلقات تدارس تجريبية موجهة لكبار الموظفين المسؤولين عن الشؤون الثقافية من أجل وضع منهجية للتدريب والمساعدة على انشاء أو دعم مراكز رائدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . وعززت المعونة التي تقدم الى مركز لومي (توجو) لتدريب العاملين في مجال الثقافة.

دال — وسائل الاعلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

٢٦١— ان مجال المعلومات والاعلام هو الذي تتضح فيه بشكل ملفت للنظر ضرورة التقليل من التبعية التي يعاني منها العالم النامي . كما أن الفجوة الانمائية هي الى حد كبير فجوة اعلامية ، ويتضح ذلك على الصعيد الدولي بشكل مقلق حيث يبدو أن مشكلة اختلال التوازن في تداول المعلومات لم تخف وطأتها ، على الرغم من تطور البنى الأساسية للاعلام وزيادة قدرات الانتاج .

٢٦٢— ومن المشكلات التي يحتمل أن يكون حلها معقدا ويتطلب وقتا طويلا ، حصول الدول النامية على تكنولوجيات الاعلام المتزايدة التعقيد والتكلفة ، واستخدام هذه التكنولوجيات بطريقة لا تزيد من الاعتماد على الموارد الأجنبية واخضاع الثقافات الوطنية لغيرها من الثقافات.

٢٦٣— وترمي أنشطة اليونسكو في هذا المجال الى معالجة هذه المشكلات بهدف انشاء ما أطلق عليه " النظام الاعلامي الدولي الجديد " لاستكمال النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويشجع البرنامج الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من الحرية والتوازن في تداول المعلومات بين الأفراد والمجتمعات والدول. ويعزز تبادل الأنباء على الصعيد الاقليمي ، ويركز على دور وسائل اعلام الجماهير في دعم التفاهم الدولي والسلام. كما يساعد على التقليل من بعض صور التبعية الاقتصادية والتقنية ، ويشجع المشاركة النشيطة لمختلف الثقافات والمجتمعات في عمليات الاعلام.

٢٦٤— وتجدر الاشارة بصفة خاصة ، في هذا الاطار الواسع ، الى النشاط الذي اضطلعت به اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاعلام ، التي أنشئت في عام ١٩٧٧ تلبية للرغبة الصريحة التي أعرب عنها المؤتمر العام (المذكرة التوجيهية للهدف ٩ر١ من الخطة متوسطة الأجل) في أنه " ينبغي استعراض كافة المشكلات الاعلامية في المجتمع الحديث ". وقد شرعت اللجنة ، ضمن مهامها الأساسية ، في " تحليل مشكلات الاعلام بشتى جوانبها ، من زاوية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والمبادرة التي يجب اتخاذها للتشجيع على اقامة نظام اعلامي عالمي جديد ".

Digitized by UN Library Geneva

٢٦٥- وقد وضعت اللجنة هذا الهدف نصب عينيها فأولت عناية خاصة للمشكلات المتعلقة بالتداول الحر والمتوازن للمعلومات في العالم ، وللاحتياجات المحددة للبلدان النامية في هذا المجال. وكان هذا الموضوع محور المناقشات التي دارت أثناء الاجتماع الأول للجنة ، كما سيدرس على نحو تفصيلي في حلقة تدارس تنظمها اللجنة في أبريل/نيسان ١٩٧٨ في استكهولم، بالتعاون مع اللجنة الوطنية السويدية لليونسكو . وسيناقش فيها ممثلو وكالات الأنباء والرابطات المهنية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، طوال أربعة أيام، أنماط ومشكلات جمع الأنباء ونشرها في العالم، بغية تزويد اللجنة بمراجع يعول عليها لدى تدارسها لوسائل تحسين تداول المعلومات بين الأمم ، سواء من حيث الكم أو المضمون .

٢٦٦- ودعيت اللجنة أيضا لتحديد الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاعلام في ايقاظ وعي عام الجمهور بالمشكلات التي تواجه العالم في الوقت الراهن ، وفي المساعدة على حلها تدريجيا من خلال الجهود الوطنية والدولية . وسيقدم الى المؤتمر العام في دورته العشرين تقرير مرحلي عما أنجزته اللجنة .

٢٦٧- وتستهدف المجموعة الأولى من أنشطة البرنامج دعم الجهود الرامية الى تحقيق تداول المعلومات بين الأفراد والمجتمعات والدول بمزيد من الحرية والتوازن ، وتعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الاقليمي ، كما تركز على دور وسائل اعلام الجماهير في تعزيز التفاهم الدولي والسلام .

٢٦٨- وفي آسيا ، عقد اجتماع خبراء ، واجتماعات لأفرقة عمل في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، في كولومبو ونيودلهي وطهران ، لمناقشة موضوع تطوير وكالات الأنباء ، والبدء في انشاء شبكات لتبادل الأنباء على الصعيد دون الاقليمي ، بينما بدأ بأمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٨ اجراء دراسة للاسهام في انشاء شبكة لتبادل الأنباء بين دول القارة .

٢٦٩- وبالتشاور مع مجلس تنسيق المعلومات للدول غير المنحازة ، وضعت خطة دراسات تستهدف تقييم تبادل الأنباء داخل مجمع وكالات الأنباء ، ولانشاء بنوك لأنباء وبرامج الاذاعة والتلفزيون ووحدات للاعلام عن مشكلات البلاد النامية .

٢٧٠- ويشمل برنامج البحوث في مجال الاعلام الدولي ، عددا من الدراسات التي بدأ اجراؤها، ولا سيما دراسة عن مفهوم التداول الحر والمتوازن للمعلومات ، لتوضيح وجهات النظر المختلفة بشأن هذا المفهوم داخل النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة ، ودراسة عن بنية شبكة وكالات الأنباء الدولية تستهدف تحديد اتجاه الأنباء الدولية وحجمها ومضمونها ، ودراسة عن التدابير الملائمة لمواجهة ارتفاع وتباين أسعار نقل الأنباء ، ودراسة عن دور الصناعات والشركات الاعلامية العاملة عبر الأوطان ، ولا سيما في مجال توزيع الأفلام وبرامج التلفزيون ، ودراسات مقارنة عن الصورة التي ترسمها الصحف الواسعة الانتشار للبلاد الأجنبية.

Digitized by UN Library Geneva

٢٧١ـ وتبذل أيضا جهود مستمرة فى الوقت الحالى تشجيعا للتصديق على بروتوكول اتفاقية فلورنسا بشأن انتقال الأشخاص والمواد على الصعيد الدولى ، كما تجرى دراسة عن العقبات التى تقيمها التعريفة الجمركية والبريد وقيود العملة وأجور الشحن فى وجه انتقال المواد التربوية والعلمية والثقافية على الصعيد الدولى .

٢٧٢ـ ويشمل برنامج الأنشطة عددا من الدراسات البحثية عن الاعلام فى المجتمع ، تستهدف مساعدة الباحثين والمسؤولين عن وضع السياسات والاعلاميين ، على النهوض بمهمتهم فى انشاء شبكات اعلامية وظيفية وقادرة على البقاء ومن شأنها تعزيز التنمية. كما تبذل جهود مستمرة لتشجيع تبادل المعلومات بين مؤسسات البحوث ومراكز التوثيق فى أنحاء العالم .

٢٧٣ـ أما سلسلة المؤتمرات الاقليمية الحكومية بشأن سياسات الاعلام ، التى بدأت فى عام ١٩٧٦ بالمؤتمر الذى عقد لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى ، فانها ستواصل فى عام ١٩٧٨ (آسيا وأوقيانيا) . وتستهدف هذه المؤتمرات تشجيع الدول الأعضاء على وضع سياسات اعلامية تتمشى مع الاحتياجات والظروف الوطنية والدولية ، مع مراعاة التفكير الجارى فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يشكل الاعلام أحد مقوماته الأساسية .

٢٧٤ـ وكانت مهمة برنامج ١٩٧٧ الخاص بتنمية الشبكات الاعلامية وتشغيلها هى التدريب على أعمال الادارة وفى المجالات التقنية والفنية. ومع ذلك فقد أولى مزيد من الأهمية لتنمية قدرات المؤسسات الوطنية والاقليمية على الاضطلاع بمسؤولياتها فى ميدان التدريب . وكان انشاء معهد آسيا والمحيط الهادى لتطوير الاذاعة فى أغسطس/آب ١٩٧٧ ، كمؤسسة دولية حكومية، اعترافا رسميا من الحكومات والاذاعيين فى دول آسيا والمحيط الهادى باحتياجهم الى تدريب أخصائيين اعلاميين فى مجال الاذاعة والتلفزيون طبقا لأرفع المستويات العالمية ، وبمقدرتهم على الاضطلاع بهذه المهمة. ولم يغب عن بال مؤسسى هذا المعهد ، ما يمكن أن تضطلع به هذه المؤسسة من دور فى تشجيع الأصالة الثقافية.

٢٧٥ـ أما فى أفريقيا فقد شهد عام ١٩٧٧ انشاء مركز تبادل البرامج التابع لاتحاد المنظمات الوطنية للاذاعة والتلفزيون بأفريقيا (أورتنا) ، وهو المركز الذى أنشئ بمشاركة فعالة من اليونسكو وبمعونة مالية منها . والى جانب ذلك ساعدت اليونسكو ، بالتعاون مع "أورتنا" ، على انشاء شبكة لانتاج الأفلام المشتركة بواسطة المنظمات التلفزيونية الأفريقية. والهدف من انشاء هذه المؤسسات ، والاضطلاع بهذه الأنشطة مزدوج وهو : أولا ، العمل على تقدير الثقافات والمنجزات الأفريقية على نطاق أوسع ، وثانيا ، التقليل من الاعتماد على البرامج الأجنبية والحد من تأثيرها .

٢٧٦ـ وفى أمريكا اللاتينية ، استكملت المفاوضات مع حكومة هندوراس للاضطلاع بمشروع تجريبى كبير للاستعانة بالاعلام فى التنمية الريفية . والهدف من هذا المشروع هو أن يوضح كيف يمكن لوسائل الاعلام المرتكزة على المجتمعات المحلية، ولا سيما الاذاعة المحدودة الارسال والصحافة الريفية ، أن تسهم فى الحياة الثقافية للريفيين ، وفى افهامهم مشكلات التنمية وحلها .

Digitized by UN Library Geneva

٢٧٧- وفي خلال ١٩٧٧ ، ساعدت المشروعات التي نفذت في منطقة الكاريبي ونيجيريا وماليزيا وكينيا والمملكة العربية السعودية على انشاء أو دعم دراسة الاعلام وتدريب الاعلاميين في مؤسسات التعليم العالي . ويرجع اهتمام الجامعات بالدراسات الاعلامية الى عهد حديث نسبيا ، ولا سيما في البلدان النامية. ومع ذلك فمن المنتظر أن يكون للجيل الجديد من الاعلاميين المدربين في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصاد وغير ذلك من الفروع العلمية المماثلة، تأثير ذو شأن . ومما لا شك فيه أن تأثيرهم في صياغة أسلوب الاعلام ومضمونه ، سينم عن وجود ثقة جديدة بالنفس لدى واضعي السياسات الوطنية المستقلة.

٢٧٨- وقد ظل نمو الصحافة الريفية جانبا هاما من جوانب البرامج الاعلامية . واستكملت في عام ١٩٧٧ دراسة عن دور الصحف الريفية وتدريب الصحفيين الريفيين بأفريقيا وستنشر هذه الدراسة في وقت لاحق من هذا العام . ولئن كان بوسع الصحيفة المحلية أن تضطلع بدور كبير في حفز الاحساس بالترابط وفي نشر الأنباء ، فان دورها في تشجيع ومساندة محو الأمية لا يقل أهمية عن ذلك .

٢٧٩- ونظرا لأن الاعلام هو نشاط يرتكز على التكنولوجيا المتقدمة ، فانه يتأثر الى حد كبير بالعوامل المتعلقة بنقل التكنولوجيا من الدول الصناعية الى العالم النامي . ومن الواضح أن فهم ظواهر نقل التكنولوجيا يعد اعتبارا هاما في أية مفاوضات بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد أجريت في عام ١٩٧٧ دراسة متعمقة في نقل تكنولوجيات الاعلام وتطويعها . وعقد في باريس في أغسطس /آب ١٩٧٧ ، اجتماع خبراء يستهدف ابراز الاحتياجات في مجال البحوث ، وتحديد الأطراف الرئيسية والعلاقات الأساسية في ميدان نقل التكنولوجيا . وحاول هذا الاجتماع بصفة خاصة وضع اطار تحليلي للعمل المقبل تفسر بموجبه التكنولوجيا تفسيرا شاملا يضم البنى الأساسية والتدريب والبرامج التعليمية والتجهيزات .

٢٨٠- وسبق هذا الاجتماع دراسة حالة عن التطور الاذاعي في سيراليون ، وذلك في محاولة لحصر المشكلات المنهجية ؛ ويتابع هذه الدراسة حاليا برنامج للبحوث مشترك بين المؤسسات، تسهم فيه المؤسسات في عدد من البلاد ، وتتولى تنسيقه الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة. ويولي هذا البرنامج الجديد الجانب الأكبر من اهتمامه لاجراء دراسات حالات تركز على جانبين . ففي اطار تحليلي واحد ، يمكن اتباع نهج قوامه النظر الى عطية نقل التكنولوجيا داخل نظم اعلامية برمتها، مع تحديد الأطراف الرئيسية المعنية (بما في ذلك الشركات التجارية والخبراء الاستشاريون والمنظمات العاملة عبر الأوطان) والاهتمام بصفة خاصة بمشكلتي الاختيار واتخاذ القرارات . أما النهج الثاني فيولي اهتماما أكبر لكل حالة على حدة عند النظر في تطويع التكنولوجيا وفي التكنولوجيات الملائمة : ومن ذلك مشكلات اعادة تحديد واعادة تصميم معدات الانتاج والتوزيع لتلبية الاحتياجات المحددة للتنظيم الاجتماعي ولعملية التنمية . وتبرز في هذا النهج الثاني ، موضوعات الانتفاع بوسائل الاعلام، والمشاركة في انتاج وسائل الاعلام وادارتها ، وتحديد الأشكال الملائمة للانتاج والاستقبال . وقد انتقل هذا الجانب الى مجال استخدام وسائل الاعلام في المجتمع المحلي من أجل التنمية ، بفضل اجتماع للخبراء عقد في بلغراد في ١٩٧٧ ، وتتابع أعماله بتجارب عملية تجرى بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية.

Digitized by UN Library Geneva

٢٨١- وتبذل محاولات لتطبيق نتائج البحوث بطرق عدة. وعلى سبيل المثال، تحاول مشروعات التخطيط الاعلامي، ولا سيما على الصعيد الوطني، الربط بين اختيارات تكنولوجيا الاعلام واحتياجات التنمية الوطنية وأهدافها، مثلما كان عليه الحال في استقصاء عن نظم الاعلام أجري في أفغانستان في عام ١٩٧٧. وهذه النظرة نفسها التي تركز على التخطيط من أجل انشاء نظم اعلامية ملائمة موجهة نحو التنمية في العالم الثالث، قد أخذ بها أيضا كتاب مرجعي في تخطيط الاعلام تتولى اليونسكو اعداده حاليا.

٢٨٢- ويصدق هذا أيضا على العمل لتطويع تكنولوجيات اعلامية ملائمة. فباستثناء العمل الميداني في مجال وسائل الاعلام في المجتمعات المحلية، أنتج عدد من الكتيبات المرجعية أو يجري اعدادها، وهي تؤكد على استخدام الوسائل الاعلامية زهيدة التكاليف، ومعدات الانتاج والتوزيع الخفيفة التي يسهل الحصول عليها. وثمة نهج آخر أعمق غورا يتعلق بتصميم المعدات: وهو يهتم بتصميم معدات وشبكات اعلامية للاستخدام في العالم الثالث، مع محاولة تجنب عثرات التكنولوجيا التي صممت واستخدمت في البلاد الصناعية بصفة رئيسية.

هاء - النشاط التعليمي

١ - سياسات النظم التعليمية واستراتيجياتها واعادة تشكيلها

٢٨٣- ان المؤتمرات الاقليمية لوزراء التربية هي المناسبات التي تقوم المنظمة خلالها بصفة خاصة بمعاونة الدول الأعضاء المعنية بالأمر على صياغة السياسات والاستراتيجيات التربوية التي يمكن ربطها بالأحكام الواردة في هذا الصدد في القرار ١٩ م/ ١ر٩. وعلى هذا النحو، فان المؤتمر الرابع لوزراء التربية في الدول الأفريقية الأعضاء - المنعقد في لاجوس في ١٩٧٦ - قد أورد تقريره النهائي بخصوص موضوع تنمية التربية ما يلي: " ينبغي منذ الآن مواصلة العملية التي بدأت بالفعل لاعادة التفكير في أسس النظم التعليمية ذاتها حتى تصبح قادرة على خلق انسان الغد الأفريقي ذي الجذور الراسخة في ثقافة قارته، والمستعد في الوقت نفسه للاسهام في بناء قارة أفريقية عصرية ومزدهرة تسهم مع سائر المجتمعات الدولية في اقامة نظام عالمي جديد."

٢٨٤- وفي العالم العربي، نظمت اليونسكو بالتعاون مع أليكسو خلال مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي (أبو ظبي من ٧ الى ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٧) تأملات في استراتيجيات التنمية التربوية. ويتضح اسهام المؤتمر الاقليمي في السياسات التربوية وفي النظام الاقتصادي الدولي الجديد من خلال البيان والتوصيات التي أصدرها. ومن أمثلة ذلك التوصية رقم ٧ لمؤتمر أبو ظبي، والتي تقترح وضع خطة قومية موحدة للتنمية التربوية بقصد القضاء على أشد عائق للتنمية والتطور وهو الجهل. وينوه البيان في فقرته السابعة (صفحة ٢) "بأهمية دعم التعاون الدولي ....." الرامي الى اقامة نظام دولي أرشد وأكثر انصافا".

Digitized by UN Library Geneva

٢٨٥- وعلى مستوى التخطيط والبرمجة ، أجريت فى آسيا (بانكوك ، يوليو/تموز ١٩٧٧) تأملات مماثلة عن الروابط بين الاستراتيجيات التربوية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وذلك خلال الاجتماع التحضيرى لكبار المسؤولين الحكوميين للمؤتمر الاقليمى الرابع لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادى. وتعكس بنود جدول الأعمال المؤقت المقترح لمؤتمر ١٩٧٨ هذه الروابط فى بعض الميادين ، مثل تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية التربوية الذاتية ، والأبعاد الجديدة للتعاون الاقليمى والدولى .

٢٨٦- وانعقد فى الفترة من ٢٤ الى ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧ اجتماع خبراء (الفئة ٦) حول مجالات المشكلات الرئيسية للاصلاحات التربوية فى السبعينات والثمانينات (تجارب وآفاق). وركز هذا الاجتماع فيما ركز عليه على تحديث التربية ، مع مراعاة متطلبات برنامج اليونسكو للعمل من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٢٨٧- واليونسكو بصدد انشاء شبكة دولية للمعلومات فى مجال السياسة والتخطيط والادارة والمرافق التربوية ، قصد تكثيف تبادل التجارب الاقليمية المتقدمة للدول الأعضاء. وتنعكس الروابط المتينة التى تشد مجال البرنامج هذا مع النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى عدد من الدراسات التى توزع الآن عن العلاقات بين السياسات التربوية وبرنامج العمل المتعلق بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، فيما يتصل مثلا بسياسات العمالة والتقسيم الدولى للعمل والاعتماد على النفس/وعدالة التوزيع ،الخ . كما عقدت أيضا ندوة (الفئة ٨) بمقر اليونسكو فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٧ ، حول دور المعلومات والبحوث فى اتخاذ القرارات التربوية ، اشترك فيها ما يقرب من ٢٥ خبيرا ، وبحثوا - ضمن أمور أخرى - السبل والوسائل التى تتيح تكثيف التبادل الدولى حول التجديدات فى مجال السياسات التربوية وتخطيط التعليم على ضوء متطلبات النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٢٨٨- وتسهم اليونسكو اسهاما كبيرا فى اعداد الاستراتيجيات التربوية من جانب الدول الأعضاء النامية ، وذلك بواسطة استقصاءات فى قطاع التربية تجريها المنظمة بنفسها أو تتعاون فيها - بتقديم المشورة الفنية - مع أخصائيين وطنيين يصممون بحوثهم الخاصة. وتتجز هذه الأنشطة فى نطاق كل من البرنامج العادى والبرنامج التعاونى مع البنك الدولى ، وتفضى عادة الى مشروعات كثيرا ما تتسم بالأهمية وتجتذب التمويل من مصادر متعددة الأطراف و/أو ثنائية.

٢٨٩- وهناك مبدآن أساسيان مترابطان ينبنى عليهما برنامج اليونسكو فى مجال التربية ولهما اتصال مباشر بنظام جديد ، وهما تنمية التربية المرتكزة على الخصائص الذاتية ، وتحقيق الاعتماد على النفس فى التربية . ونشاهد هذه الروح بوضوح فى أنشطة تربوية عديدة تضطلع بها المنظمة . ويقوم البرنامج الخاص بمضامين التربية والمواد التعليمية على النهوض بمناهج دراسية ومواد أساسها ثقافى . وفى برنامج التربية العلمية والتكنولوجية بأكمله ينصب التأكيد على تعزيز الاعتماد على النفس ، وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات المحلية ، وربط المناهج الدراسية العلمية وبرامج التربية التقنية بالاحتياجات المحلية ، وتوجيه الاهتمام المناسب للمشكلات البيئية . وتنظم الآن حلقة تدارس للأخصائيين الوطنيين فى التخطيط التربوى ونظرائهم فى اليونسكو حول موضوع تعبئة الموارد المحلية لخدمة التعليم النظامى والتعليم غير النظامى . وستعقد هذه الحلقة فى باريس من ١٩ الى

Digitized by UN Library Geneva

٢٨ يونيو/حزيران ١٩٧٨ ، وستخصص بكاملها لمناقشة بنود تتعلق بالتنمية الذاتية للتربيـــــة، وبسياسات الاعتماد على النفس عن طريق تنفيذ خطط يعتمد فيها على الجهود الذاتية .

٢٩٠ــ ويتمثل التعاون مع الدول الأعضاء في ميدان التربية في تزويدها بالوسائل الفكرية والتقنيـات الكفيلة بمساعدتها على صياغة استراتيجياتها التربوية التي تمكنها من تسهيل تنميتها العامـة عن طريق النهوض بمواردها البشرية . وفي هذا الاطار ، ترتكز احدى الأفكار الأساسية لهـــذا التعاون على الطابع البارز لمسؤولية السلطات الوطنية في مشاريعها ، وهو مفهوم يرتبط بسيادتهـــا الوطنية وبالأوجه الذاتية التي هي الوحيدة القادرة على تمكين البلد من النمو المتوازن .

٢٩١ــ فمشروع التربية الفلاحية المتكاملة في كياغاتا بتانزانيا مثلا ، والذي ينفذ في منطقة مارا ، يرتكـز على ارادة الاعتماد على الموارد الذاتية والارتباط الوثيق بين التربية والتنمية ، وهو يوجد فـي بلد يدرجه دخل الفرد فيه بين البلدان الخمسة والعشرين الأشد فقرا . ويمثل اختيار هذه التجربـة كمشروع مثالي استجابة للحرص على تحديد النوعية الخاصة للتربية المستديمة في عملية تنمية بلد جعـل الاعتماد على النفس أحد المبادئ الرئيسية التي يستوحي منها سياسته ، وهو ما يتطلب الانتفـــاع بجميع الموارد البشرية في البلاد .

٢٩٢ــ وتقع الأنشطة المتصلة بالصناعات التربوية في ملتقى الطرق الرئيسية لاقامة النظام الاقتصـادي الدولي الجديد التي ذكرت بوضوح في قرارات الأمم المتحدة ، والتي نخص منها : النهـــوض بالاستقلال الذاتي الجماعي بواسطة دعم التعاون بين البلدان النامية ، وتصنيع العالم الثالث فـي نطاق تقسيم دولي جديد للعمل (وهو ما يعني تشجيع انشاء الصناعات التربوية في البلدان النامية ، وكذلك استعمال المواد المحلية والتقنيات المحلية) ؛ ونقل التكنولوجيا ، ونقل الموارد المالية والموارد العينية والتدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل تطورا ، الخ . . . . .

٢٩٣ــ وينتهج برنامج اليونسكو نفس المبدأ لتطوير المرافق التربوية . وقد أجريت دراسة بالتعـاون مع المعهد المركزي لبحوث البناء (الهند) عن أمثلة لاستعمال المواد المحلية والمـــوارد البشرية المحلية لبناء المدارس . ويركز هذا العمل جهوده على مشاريع البناء التي تعتمد على جهـود السكان أنفسهم أو على استعمال تكنولوجيا " مناسبة " في البناء . وتجرى في هذا الصدد دراســة ستفضي الى اعداد دليل عن تصميم هذه النماذج من الأبنية بحيث تكون مقاومة للزلازل .

٢٩٤ــ وهناك عدد من مشاريع المعونة الفنية المتعلقة بالمرافق التربوية يوجه توجيها قويا نحـــو مساعدة عدد من البلدان على أن تصبح أكثر اعتمادا على نفسها في بناء المدارس وانتـــاج الأثاث . وتشمل هذه البلدان : رواندا ، بناء ورش ملحقة بالمدارس الابتدائية ولكنها توضع في خدمة تلاميذ المرحلة بعد الابتدائية في المجتمع المحلي المعني ؛ وايران : انشاء صناعة وطنية تنتـــج المواد التربوية بما فيها أثاث المدارس ؛ وسوازيلاند : بناء مدارس ابتدائية منخفضة التكاليـــف ؛ والجمهورية العربية اليمنية : الخطة الرئيسية لجامعة يتم بناؤها باستعمال عناصر معمارية تقليديـــة مطوّعة لخدمة برنامج عصري للتعليم والبحوث ؛ وجمهورية فيتنام الاشتراكية : شرعت الحكومة ، بمساعدة فنية قدمت عن طريق صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، في تنفيذ مشروع كبير لاعادة بنـــاء

Digitized by UN Library Geneva

المدارس المهدمة وبناء أو توسيع مدارس أخرى ، حيث تقدم الأدوات والمواد من الخارج ، ولكن يجرى تدريب الأهالى على استعمال هذه الأدوات لتحويل المواد المحلية الى عناصر بناء ، وهو ما يساعد البلاد على التخلص من الاعتماد على المعونة الخارجية فى هذا الميدان .

٢٩٥ــ ومن مجالات الدراسة الأخرى تحليل المعايير الوطنية لتشييد مؤسسات التعليم العالى ، بما فيها مرافق البحوث . وهذا عمل سوف يمكّن الدول الأعضاء من تبادل المعلومات التقنية وبالتالى من الانتفاع بتجارب بعضها البعض . ويجرى فى أمريكا الوسطى تنفيذ مشروع لوضع تصاميم لمبانى مدرسية تقام بالاعتماد على الموارد المحلية ، ولكن بما ييسر فى الوقت نفسه انتاج بعض عناصر البناء على نطاق واسع فى المنطقة الفرعية بغية تبادلها تجاريا بين البلاد الواقعة فيها .

٢ ــ اسهام التربية فى مكافحة الفقر ومظاهر عدم المساواة

٢٩٦ــ ان الفقر والحرمان والجهل تسير عادة متواكبة . وللتربية دور هام جدا يجب أن تؤديه فى محوها . وتحقيق هذا الهدف هو الذى توجه اليه بصفة رئيسية برامج تحقيق ديمقراطية التعليم ، ومحو الأمية ، والتربية الغذائية ، واسهام التربية فى التنمية الريفية المتكاملة.

٢٩٧ــ ومن العناصر الرئيسية فى تحقيق ديمقراطية التربية كفالة المساواة فى فرص التعليم وتعميم الانتفاع به . وينقسم اسهام اليونسكو الحالى فى هذا المجال الى قسمين : أولهما يشتمل على أنشطة التقنين ووضع المعايير بما يؤدى أساسا الى مستوى أكثر كفاءة وشمولا فى تطبيق التوصية والاتفاقية الخاصتين بمكافحة التمييز فى مجال التعليم والى توضيح مفهوم تحقيق ديمقراطية التعليم ، وتحديد وازالة العوائق القائمة فى طريق تحقيق هذا المفهوم .

٢٩٨ــ ويشتمل القسم الرئيسى الثانى من جهود اليونسكو فى هذا الصدد على تقديم المعونة الميدانية للفئات الأكثر حرمانا فى مجال التعليم ، ولا سيما :

- النساء والفتيات
- اللاجئين وحركات التحرير الوطنية
- العمال المهاجرين

وتتخذ هذه المساعدة حاليا شكل جمع المعلومات بواسطة الدراسات والاستقصاءات ، وتوفير المنح الدراسية وغيرها من فرص التدريب ، كحلقات التدارس والزيارات الدراسية وبرامج التبادل ، وتوفير المواد والتجهيزات التعليمية ، ودفع أجور المعلمين المحليين والخبراء والمستشارين الدوليين .

٢٩٩ــ وفى مجال محو الأمية ، اعتمدت الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام برنامجا للتعاون المستمر مع الدول الأعضاء فى ميدان تحديد وتطبيق استراتيجياتها الوطنية فى مجال محو الأمية وانشاء البنى الأساسية اللازمة من النظم والمؤسسات فى هذا الصدد . وقد قدمت المعونة حتى الآن لخمس عشرة دولة عضوا ، مع اعطاء الأولوية المطلقة للدول حديثة الاستقلال والحكومات التى تبذل جهودا حازمة للقضاء على الأمية. وفى فترة البرنامج الحالية بذلت كذلك جهود لتشجيع حديثى

Digitized by UN Library Geneva

العهد بالتعلم على الاحتفاظ بما تعلموه ومواصلة تعليمهم ، وذلك بمساعدة الدول الأعضاء على ارساء البنى والمؤسسات التى تعزز ممارسة القراءة واستمرار تقديم الخدمات التربوية ، مثل الصحافة الريفية ، والمكتبات ، والمدارس الليلية ، والمراكز الثقافية ، الخ . . . .

٣٠٠ــ ان أنشطة اليونسكو فى مجال التربية الغذائية ، والتى تنفذ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية المتخصصة ، تهدف الى مساعدة السكان على مكافحة سوء التغذية والمرض وظروف العيش السيئة عامة ، وعلى الوعى بالدور الذى يمكنهم القيام به للعمل على تحقيق التغييرات المرجوة .

٣٠١ــ وفى مجال التنمية الريفية ، فان الهدف هو تزويد السكان الريفيين بالامكانيات التى تتيح لهم المشاركة الكاملة فى حياة الأمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتزويدهم خاصة بالمعلومات العامة والمعارف الأولية العلمية والتقنية اللازمة لزيادة انتاجيتهم وتحسين ظروف معيشتهم . وتتعلق الأنشطة بدراسة وتحليل استراتيجيات التنمية الريفية ، واحداث البنى الأساسية الاجتماعية والتربوية اللازمة للتنمية الريفية ، وتدريب الموظفين الذين يقومون بدور حاسم فى التنمية الريفية .

٣ ــ التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولى والتربية فى مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية

٣٠٢ــ فى اطار القرار العام ١٩م/١ر٩ وقرار البرنامج ١ر١٤١ الذى يهدف الى دعم التربية من أجل التعاون والسلم الدوليين ، تشجع اليونسكو التأمل وتبث المعرفة عن ضرورة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد بواسطة تطبيق التوصية المتعلقة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولى والتربية فى مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، التى اعتمدها المؤتمر العام فى دورته الثامنة عشرة ، وبواسطة تعزيز برنامج المدارس المنتسبة.

٣٠٣ــ وتتضمن التوصية اشارة محددة الى المعهدين الدوليين بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية والثقافية ، وبشأن الحقوق المدنية والسياسية ، كما تتضمن اشارة غير مباشرة الى ضرورة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وعلى أثر اعتماد التوصية ، نظمت السكرتارية اجتماعين هامين حول الطرق والوسائل العملية لتطبيقها . وتركز الاهتمام فى كلتا المناسبتين على الحاجة لتوعية الطلبة بمشكلات العالم وقضاياه ، مع التوكيد الخاص على النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٣٠٤ــ وفى اجتماع خبراء انعقد بمقر اليونسكو فى باريس من ١٥ الى ١٩ مارس/آذار ١٩٧٦ ، اقترح المشاركون أن تدعو التربية من أجل التفاهم الدولى الى التضامن الدولى فى حل المشكلات المذكورة فى الفقرة السادسة من التوصية (مثلا الحرب من أجل التوسع ، والاعتداء والسيطرة والاستعمار والاستعمار الجديد) ، وأن تعطى العناية الكافية للجهود الدولية الحديثة المعهد والجارية من أجل معالجة هذه المشكلات ، مثل الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وميز الخبراء دراسة مشكلة التسلح بسبب ارتباطها الوثيق بالمحافظة على السلام وبنظام اقتصادى

Digitized by UN Library Geneva

جديد . وتم التوكيد على الدور الهام الذى يجب على كليات ومعاهد التربية أن تنهض به فى تعزيز أهداف التوصية ، حيث ينبغى لها تعليم الطلبة فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية فى عالم اليوم الحاضر ، وتطوير تفهم الحاجة الى تقاسم موارد العالم ، والى التضامن بين البلاد الصناعية وبلاد العالم الثالث .

٣٠٥ـ وكان "النظام الاقتصادى الدولى الجديد : خلفيته وآفاقه ومشكلاته" احدى القضايا العالمية الأساسية التى ناقشها المربون فى حلقة التدارس الاقليمية الأولى حول تطبيق التوصية الصادرة فى هذا الشأن ، التى نظمها الاتحاد العالمى لرابطات الأمم المتحدة بالتعاون مع اليونسكو من ١٢ الى ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧ فى جنيف . وكان من بين أهداف حلقة التدارس هذه النظر فى طرق ووسائل ادراج القضايا العالمية الأساسية فى مناهج التعليم الثانوى .

٣٠٦ـ وفى اطار مشروع المدارس المنتسبة ، يجرى تشجيع هذه المدارس على القيام بأنشطة تجريبية قصد التوصل الى تعلم وتفهم متزايد للحاجة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وذلك فى نطاق أحد مجالات الدراسة الأربعة الرئيسية للمشروع ، ونعنى به المجال الخاص بمشكلات العالم وقضاياه ودور الأمم المتحدة فى ايجاد حلول لها .

٣٠٧ـ وفى اطار الجهود المبذولة لتسهيل تعليم موضوع النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، خصص قسم كبير من العدد المقبل من نشرة التفاهم الدولى فى المدرسة لهذا الموضوع . وهو يحتوى على : مقالة تعطى عرضا تاريخيا للدعوة الى نظام اقتصادى دولى جديد ، وتفسيرا لمرامى وأهداف الاعلان الخاص بذلك ، وبعض وسائل تطبيقه ؛ ثم وحدات تدريس اقترحتها مدارس منتسبة مختلفة لمساعدة المعلمين على تناول بعض المسائل المعنية ؛ وتقرير مؤتمر طلابى حول النظام الاقتصادى الدولى الجديد نظمته المدرسة الدولية للأمم المتحدة (نيويورك) ، يوضح اهتمام الشباب بالموضوع ويشير الى فعالية مشروع صممه وأنجزه الطلبة بأنفسهم . وزيادة على ذلك ، فقد تضمنت الأعداد السابقة من النشرة استعراضات للمطبوعات التى تتعلق بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٣٠٨ـ وكانت التنمية الاقتصادية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد من أهم قضايا العالم الرئيسية التى نوقشت خلال حلقة تدارس دولية عقدتها المدارس المنتسبة حول "الاهتمامات العالمية ومنهجكم الدراسى" (أغسطس/آب عام ١٩٧٧ ، نيويورك) ، ونظمها مجلس الولايات المتحدة الأمريكية للتنسيق من أجل مشروع المدارس المنتسبة ، وذلك فى اطار برنامج المساهمة .

٤ ـ تنمية تخطيط التربية وادارتها

٣٠٩ـ ان تنمية التربية على أسس ذاتية تتطلب تخطيطا وادارة يتولاهما موظفون وطنيون هم أكثر قدرة على فهم وتقييم احتياجات بلدهم التربوية من الأخصائيين القادمين من الخارج مهما بلغ طيب نواياهم . وعلى ذلك فان تنمية الخبرة الوطنية فى هذه الميادين أساسية لأى بلد يريد حقا أن يصير معتمدا على نفسه فى جهوده من أجل تنميته التربوية . واليونسكو تسهم فى هذا بقدرها ،

Digitized by UN Library Geneva

سواء أكان ذلك انطلاقا من مقرها الرئيسى أم من مكاتبها الاقليمية ، وكذلك من خلال رعايتها للمعهد الدولى لتخطيط التربية .

٣١٠— وفى نطاق برنامج المساهمة ، قدمت معونة مالية لتنظيم حلقات تدارس وطنية للمخططين التربويين ، تهدف الى تنمية الطاقات الوطنية فى مجال التخطيط التربوى. وكانت البلدان المشمولة هى : اثيوبيا (حلقتا تدارس) ، وهندوراس (حلقتا تدارس) ، وكوريا وليبيريا ومدغشقر.

٣١١— وفى ميدان الادارة التربوية ، فان المبادرات الوطنية فى مجال تدريب الموظفين سيشجعها البرنامج التدريبى الموجه فى جله الى برامج التدريب الوطنية لتنمية الاعتماد على النفس على الصعيد الوطنى ولتطوير وحدات تدريب مرنة فى بعض المناطق. وفى اطار برنامج المساهمة اعتمد عدد من الطلبات التى تسهم فى تعزيز التعاون الدولى فى هذا الميدان ، وهى تخص الدول التالية : ناميبيا : معونة لأنشطة التدريب والبحوث والتوثيق بمعهد الأمم المتحدة بناميبيا ؛ وبناما : معونة لعقد حلقة تدارس أمريكا الوسطى لمديرى التدريب بالمراكز التربوية فى المجلس الدولى لرابطات تعليم العلوم ؛ وكندا ، معونة للاسهام فى مصاريف وتكاليف سفر المندوبين القادمين من البلدان الأقل تطورا الى البرنامج الدولى لتبادل الزيارات ، فى عام ١٩٧٨. معونة

٣١٢— ويسهم المعهد الدولى لتخطيط التربية ، بفضل دورته التدريبية السنوية وأنشطته فى مجال البحوث التى يجريها بالتعاون مع الدول الأعضاء ، فى دعم قدرات البلدان النامية فى مجال الادارة واجراء البحوث . ومن ناحية أخرى ، فان المعهد قد نهض منذ دورة المؤتمر العام التاسعة عشرة بتنفيذ برنامج للدورات المكثفة قصيرة الأمد (من ٣ الى ٦ أسابيع) فى مواضيع متعددة (خرائط توزيع المدارس ، وتكاليف التعليم ، وتقييم البرامج والاصلاحات التعليمية ، الخ ...) ، تعقد فى بلاد نامية بالتعاون مع البلاد المضيفة والمكاتب الاقليمية للتربية . وتوجه هذه الدورات المكثفة (٤ فى سنة ١٩٧٧ و ٥ فى سنة ١٩٧٨) الى كبار الموظفين فى بلاد المنطقة المعنية. ٢

٣١٣— ومن ناحية أخرى ، قرر مجلس ادارة المعهد فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧ تخصيص مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لبحوث ودراسات عن تخطيط التربية يجريها باحثون ومؤسسات تنتمى الى البلاد النامية . ويرمى هذا البرنامج الى احداث شبكات لتبادل الخبرات والتجارب بين مؤسسات الدراسات والبحوث فى البلاد المعنية بالأمر ، وبالتالى الى دعم قدراتها فى مجال البحوث .

٥ — النهوض بفعالية النظم التعليمية

٣١٤— يتطلب تغيير التربية كى تنهض بدور فعال فى التنمية الوطنية فى البلاد النامية عملا تجديديا فى مجالات تتناول البنى والمحتوى والأساليب والتقنيات والمواد التعليمية وتدريب المعلمين. وبرنامج اليونسكو وتعاونها مع الدول الأعضاء فى هذه المجالات موجه الى تحقيق هذا الهدف .

Digitized by UN Library Geneva

٣١٥- ويستند البرنامج فيما يتصل بالبنى التربوية الى الاعتراف بالحاجة الى تغيير البنى المستوردة في البلدان النامية من البلدان الصناعية ، والى احداث بنى جديدة أساسها مبدأ التربية المستديمة ، مع توفير المرونة التي تتطلبها الأوضاع المتغيرة للتنمية الوطنية . وتوجه عناية خاصة الى الربط والتنسيق بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ، والى تحقيق التكامل بين التعليم العام والتعليم التقني والمهني .

٣١٦- ويجرى التركيز على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تطوير مناهجها الدراسية الخاصة بها ، من حيث المحتوى والأساليب والتقنيات والمواد . وقد اتضحت في هذا الصدد فائدة البرنامج الآسيوي للتجديد التربوي من أجل التنمية الى حد شجع اليونسكو على تقديم الدعم لاحداث برامج مماثلة في مناطق أخرى ، في مقدمتها منطقة أفريقيا ومنطقة الدول العربية .

٣١٧- وفي مجال التكنولوجيا التربوية ، توجه العناية الآن الى توكيد ضرورة التحقق من ملاءمة التكنولوجيات المعتمدة أو المبتكرة من الوجهة الثقافية . ومن ناحية اخرى ، وبينما تسعى مختلف الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ، من خلال فريق عمل أنشئ بمبادرة من لجنة التنسيق الادارية (لجنتاد) ، الى التجميع المشترك لمواردها الميدانية في مجال التكنولوجيا التربوية (وخاصة من أجل انتاج المجموعات متعددة الوسائل ، تسعى اليونسكو من جانبها أيضا الى ايجاد أجهزة مشتركة بين مختلف البلاد لتحقيق التبادل والتعاون في مجال الانتفاع بوسائل اعلام الجماهير لأغراض تربوية (مثل بنوك البرامج السمعية البصرية) ، والى ايجاد صيغ للنشر المشترك والانتاج المشترك تتيح للبلاد النامية تجميع امكانياتها الوطنية والانتفاع بها على نحو مشترك .

٣١٨- نوقشت فيما تقدم تنمية الصناعات التربوية في البلدان النامية كجزء من الجهود التي تستهدف تحقيق الاعتماد على النفس ونقل التكنولوجيا والموارد . وأهم هدف لهذه الجهود بالطبع هو التأكد أن المواد المناسبة - المؤسسة على المناهج الدراسية المحلية التي وضعتها الأجهزة الوطنية المختصة بتطوير المناهج - يجرى توفيرها للنظام التعليمي بكميات كافية تتيح لها أن تؤدي دورها في عملية التعلم والتعليم . وللنقص الراهن في هذه المواد أثر بالغ الضرر على جدوى وفعالية كثير من المؤسسات التربوية في البلاد النامية ؛ ومن ثم فان توفير الصناعات التربوية المتميزة بالكفاءة يمكن أن يسهم بقسط وافر في تحسين الوضع في هذا الميدان . ومن أنشطة اليونسكو الأخرى ذات الارتباط الوثيق بهذا الجانب ما يتعلق بتطوير أجهزة علمية منخفضة التكاليف وبتطوير نماذج للورش والمختبرات تناسب ظروف البلاد النامية .

٣١٩- وهناك برنامج آخر أساسي لتطوير تربية ذات أسس وجذور محلية ، هو برنامج تعزيز تأليف الكتب المدرسية ونشرها واستعمالها . فبفضل المساعدة المالية التي يقدمها البنك الأفريقي للتنمية ، تقوم اليونسكو حاليا - تلبية للرغبة التي عبر عنها الوزراء المعنيون بالأمر في مؤتمر بيساو (فبراير/شباط ١٩٧٨) - بدراسة عن الصلاحية الاقتصادية والامكانية التقنية لاقامة تعاون بين بلدان أفريقيا الناطقة بالبرتغالية في مجال انتاج وتوزيع الكتب الدراسية وغيرها من المواد التعليمية ، مع استقصاء مختلف افتراضات الادماج الأفقي والرأسي ، والافتراض الخاص بامكانية الاشتراك - اذا دعت الحاجة - مع البلاد غير الناطقة بالبرتغالية في هذا الصدد .

Digitized by UN Library Geneva

٣٢٠ـ كما يجدر ذكر الدور الذى يمكن أن تؤديه مؤسسات تدريب العاملين فى مجال التربية بتشجيع المعلمين والمشرفين التربويين على تطوير قدرات أكثر ملاءمة للتنمية الذاتية . وينبغى لتدريب المشتغلين بالتربية ـ فى اطار اعادة توجيه تساهم فيها اليونسكو ـ أن يشتمل على قدر من المعارف المتعلقة ببعض جوانب العلاقات الدولية (مثل شروط التبادل) ، من أجل اعداد هؤلاء المشتغلين بالتربية اعدادا يتيح لهم أن يوقظوا وعى الدارسين بالقدر اللازم وأن يدعوا للنظام الاقتصادى الدولى الجديد . وهذا المفهوم موجود ضمنيا فى دراسة مقترحة فى الوثيقة ٢٠ م/ ٥ (٥ر٥/٢/٠٢/١) .

واو ـ الاحصاءات المساندة لمختلف مجالات العمل

١ ـ الاحصاءات المتعلقة بالتربية

٣٢١ـ من البدهى أن مجموع الدراسات والتحليلات المعدة فى مجال الاحصاءات التربوية تسهم فى توضيح الأهداف الوطنية أو الاقليمية بقدر ما تبرز جوهر الاتجاهات الكمية فى الالحاق بالمدارس . ومن ناحية أخرى ، فان أعمال الاسقاطات الاحصائية ، التى تحدد تحديدا كميا ما ينطوى عليه استمرار الاتجاهات الماضية ، تكشف عن المشاكل القائمة فى مجال الالحاق بالمدرسة بالنسبة لعدد وافر من البلاد النامية ، ملقية بذلك الضوء على حاجة هذه البلاد الى الحصول على مزيد من الموارد للنهوض بنظم التعليم فيها .

٢ ـ الاحصاءات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا

٣٢٢ـ يجدر بصفة خاصة هنا ذكر مشروع تصنيف أنشطة البحوث والتنمية حسب الأهداف ، الذى وضعه مكتب الاحصاءات بالتعاون مع قسم السياسات العلمية والتكنولوجية فى قطاع العلوم ومع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة . وسيوفر هذا التصنيف للبلاد النامية ـ عند اكتماله ـ أداة منهجية لتحديد مشروعات البحوث الهامة ، وقاعدة لتجميع البيانات المتعلقة بالموارد المالية المخصصة لهذه المشروعات . وبعد الموافقة على الصيغة النهائية لهذا التصنيف (المنتظرة فى عام ١٩٨٠) ، وعندما يشرع فى تطبيقه ، فانه سيتيح جمع معلومات عن مشروعات البحوث الجارية ، وييسّر للدول النامية الانتفاع بالمعارف العلمية التى تمكنها من النهوض بالبحوث العلمية لديها على النحو الذى يتفق واحتياجاتها .

٣ ـ الاحصاءات المتعلقة بالثقافة والاعلام

٣٢٣ـ ان الأنشطة الاحصائية التى تنفذ فى هذا الميدان ، مثل التوحيد الدولى لاحصاءات الاذاعة والتلفزيون ، ستؤدى الى انتاج احصاءات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولى يمكن استخدامها كعناصر لاجراء تحليلات ودراسات تتصل مباشرة " بالنظام العالمى الجديد للاعلام " ، وتتصل بالتالى بصورة غير مباشرة ـ عن طريق هذا الأخير ـ بالسعى لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

٣٢٤ ـ وفى سياق أكثر شمولا ، فان جمع الاحصاءات عن الوسائل المادية المتاحة للاعلام من صحف وكتب ومكتبات واذاعة وتلفزيون وسينما ، الخ .) ، والتحليل الذى يتناولها ، يحدد الفارق

Digitized by UN Library Geneva

بين طاقات الاعلام فى البلاد المتقدمة ونظيرتها فى البلاد النامية . وسيساعد المجهد المبـــذول لتحسين هذه الاحصاءات على تحديد هذا الفارق بوضوح أكثر على تحليل تطوره فى اطار العمـــل الذى يجب القيام به للحد منه ، والذى يندرج فى الاطار الأوسع الخاص باقامة " نظام عالمى جديد للاعلام " يرتبط بدوره بالسعى لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

Digitized by UN Library Geneva

الملحق

١ ــ ترد في هذا الملحق احالات تربط بين مختلف اجزاء التقرير وبين قرارين اعتمدهما المؤتمر العام بشأن اقامة نظام اقتصادي جديد : القرار ١ر١٢ الصادر عن الدورة التاسعة عشرة والقرار ١ر٩ الصادر عن الدورة التاسعة عشرة . كما يورد احالات الى بعض النقاط الهامة التي عرض لها كتاب نحو عالم الغد وفيما يلي بيان الاختصارات المستعملة :

١٨م/١ر١٢	القرار ١ر١٢ الصادر عن الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام
١٩م/١ر٩	القرار ١ر٩ الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام
عالم الغد	كتاب نحو عالم الغد

٢ ــ وقد وردت الموضوعات المتعلقة بـ " نظام انساني جديد " وبـ " اقرار السلام " في اطار الجزء أولا ــ " تعزيز التأمل ونشر المعارف " على الرغم من أنها تتصل أيضا بالجزء ثانيا ؛ ولهذا أدرجت احالات مزدوجة حيثما اقتضى الأمر ذلك .

Digitized by UN Library Geneva

أولا ـ تعزيز التأمل ونشر المعارف

الأقسام والموضوعات	الإحالات
ألف ـ مواصلة التأمل الشامل	٨ م/ ١ر١٢ ، الفقرة ٦ (١) (أ) ٩ م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١٣ (أ)
باء ـ التأمل المستمر والمنتظم في مغزى الحركات الاجتماعية الثقافية الكبرى الجارية في البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء	٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٢
جيم ـ المشاركة في جهود التفكير التي يضطلع بها في اطار الأمم المتحدة بغية دعم الدور الذي تؤديه المنظمات التابعة لها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي والعمل في سبيل التنمية	٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٨
دال ـ تشجيع السكان وخاصة الشباب في جميع الدول الأعضاء على دراسة ومناقشة المشكلات الكبرى لعصرنا	٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٩ (جـ)
هاء ـ نشر المعارف	٨ م/ ١ر١٢ ، الفقرة ٦ (٢) (ب) ٩ م/ ١ر٩ ، الديباجة . الفقرة ١٣ (ب)
نظام انساني جديد ينهض على أساس حقوق الانسان وحرياته الأساسية وكرامة الفرد والعدالة الاجتماعية والانصاف والتعاون في المهام المشتركة للبشر ومشاركة كل فرد في الرفاهية الاجتماعية والتعليم والمعارف والثقافة	٨ م/ ١ر١٢ ، الديباجة ، الفقرات ٥ ، ٦ ، ١٠ ٩ م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرات ٤ ، ٩ ، ١٤ عالم الغد ، الصفحات ٢٥-٢٨
المساواة بين الأمم والعلاقات الديمقراطية بينها على أساس الثقة المتبادلة والتضامن	٩ م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ٩
اقرار السلام وضمان الأمن ووقف سباق التسلح ونزع السلاح وتخفيف حدة التوترات الدولية والافراج عن الموارد لاستخدامها من أجل التنمية وللأغراض السلمية	٩ م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ٩ ٨ م/ ١ر١٢ ، الديباجة ، الفقرة ١١ ٩ م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ٩ عالم الغد ، صفحة ٣٣

Digitized by UN Library Geneva

الأقسام والموضوعات	الاحالات
القضاء على العدوان والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والتبعية والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول	٩ ا م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرتان ٩ ، ٦

ثانيا ــ الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو في شتى مجالات اختصاصها

ألف ــ تنمية العلم والتكنولوجيا

١ــ الاسهام في تطوير الأسس العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الموارد الطبيعية على نحو أفضل

(١) ارساء الأسس العلمية والتكنولوجية التي تمكن كل بلد من استخدام موارده الطبيعية على نحو أفضل	١٨ م/ ١ر١٢ ، الفقرتان ٥ ، ١١ (١) عالم الغد ، الصفحات ٨٦ــ٨٨
(٢) اضطلاع كل بلد برسم سياسته في مجال الطاقة والشروع في برنامج دولي حكومي في هذا الميدان	عالم الغد ، الصفحات ٨١ــ٨٣
(٣) تهيئة الظروف الفكرية والمعنوية لتحقيق الانسجام بين الانسان وبيئته	١٨ م/ ١ر١٢ ، الفقرة ٥ ١٩ م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١٤ عالم الغد ، الصفحتان ٨٦ــ٨٧
(٤) تحديد الأساليب التي من شأنها أن تعزز وتدعم التعاون العلمي الدولي وتشجع اجراء البحوث الأساسية	١٨ م/ ١ر١٢ ، الفقرة ١١ (١) و(٢) ١٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٧

٢ ــ الاسهام في تنمية الامكانات العلمية والتكنولوجية والتكنولوجية للبلدان النامية

(١) توسيع نطاق الانتفاع بالمعارف العلمية	١٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٤
(٢) ترسيخ العلم على الصعيد الوطني	١٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٤
(٣) تعزيز اجراء البحوث العلمية الملائمة لاحتياجات البلدان النامية	١٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٤
(٤) تطوير السياسات العلمية مع مراعاة متطلبات البلدان النامية وأمانيها	١٩ م/ ١ر٩ ، الفقرة ٤

Digitized by UN Library Geneva

الأقسام والموضوعات	الاحالات
(٥) تشجيع المرافق التعليمية التى لديها فى المستويات العليا مراكز امتياز لتدريب الباحثين والخبراء الفنيين وغيرهم من الاخصائيين الذين لا غنى عنهم على أن تراعى دائما ضرورة الربط بين البحوث والتدريب والانتاج	عالم الغد ، صفحة ٩٠
(٦) تطوير المختبرات ومؤسسات البحوث والتعليم العالى فى البلدان النامية	١٩م/١ر٩ ، الفقرة ٦ر٢
(٧) ايفاد الدارسين والباحثين من البلاد النامية للتدريب فى مؤسسات البحوث والتعليم العالى بالبلاد التى تتوافر فيها أفضل الامكانيات	١٩م/١ر٩ ، الفقرة ٦ر٣
(٨) تطوير التكنولوجيات الذاتية المواءمة لاحتياجات البلدان النامية	١٩م/١ر٩ ، الفقرة ٤
(٩) تقبل التكنولوجيات المنقولة وتطويعها واستيعابها	١٩م/١ر٩ ، الفقرة ٤
(١٠) نقل المعلومات ومشكلة حقوق المؤلف	عالم الغد ، الصفحات ٧٠—٧٣ و ٩٢—٩٣
(١١) حل مشكلات هجرة الاخصائيين من البلدان النامية وتوجيه العناية لأثار هذه الهجرة على اقتصاد البلدان المعنية	١٩م/١ر٩ ، الفقرة ٥

باء — أنشطة اليونسكو فى مجال العلوم الاجتماعية

١— تطوير العلوم الاجتماعية

(١) دعم مؤسسات العلوم الاجتماعية وبحوثها ، ولا سيما فى البلدان النامية	١٩م/١ر٩ ، الفقرة ٧
(٢) اسهام العلوم الاجتماعية فى الأنشطة التى تضطلع بها اليونسكو فى مختلف ميادين اختصاصها	عالم الغد ، الصفحتان ٩٧—٩٨

Digitized by UN Library Geneva

الأقسام والمرضوعات	الاحالات
٢- اسهام العلوم الاجتماعية في حل المشكلات الكبرى المرتبطة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد	
(١) دراسات في العلوم الاجتماعية التطبيقية عن المشكلات والظروف المقترنة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد	١٨م/ ١ر١٢ ، الديباجة ، الفقرة ١٣
(٢) دراسة العلاقات المتبادلة بين الشعوب والموارد والبيئة والتنمية	عالم الغد ، الصفحتان ٩٧-٩٨

أنظر أيضا الاحالات الى " نظام انسانى جديد " و " اقرار السلام " في الجزء " أولا " أعلاه .

جيم - البعد الثقافي للتنمية

١- السياسات الثقافية	١٨م/ ١ر١٢ ، الفقرة ٥ ١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ٩ عالم الغد ، الصفحتان ٩٦-٩٧
٢- دراسة الثقافات	١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١٥ ١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١١ عالم الغد ، الصفحتان ٩٦-٩٧
احترام مبادئ الذاتية الثقافية لجميع الشعوب والاثراء المتبادل بين مختلف أنماط الحضارات	
٣- صون القيم الثقافية وازدهارها	١٩م/ ١ر٩ ، الفقرة ٩ (أ) ١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١١
٤- تعدد الثقافات	١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١٥
٥- تخطيط التنمية الثقافية	١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١٥
مشاركة كل فرد في الثقافة	١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ٤
٦- تدريب العاملين في مجال النشاط الثقافي	١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ١٥ ١٩م/ ١ر٩ ، الديباجة ، الفقرة ٤

دال- وسائل الاعلام والنظام الاقتصادى الدولى الجديد

(١) التداول الحر والمتوازن للمعلومات وديمقراطية استخدام وسائل الاعلام	١٨م/ ١ر١٢ ، الفقرة ٥ عالم الغد ، الصفحتان ٩١-٩٢

Digitized by UN Library Geneva

الأقسام والموضوعات	الاحالات
(٢) رسم السياسات الوطنية في مجال المعلومات والاعلام	عالم الغد، الصفحتان ٩٢ و ٩٤
(٣) استخدام وسائل الاعلام الكبرى في تعزيز التنوع الثقافي والأصالة الثقافية وتجنب التماثل وتشجيع التجديد	١٩م/١ر٩، الفقرة ٩ (ب)
(٤) استخدام وسائل الاعلام في الأغراض التربوية وأغراض التنمية	عالم الغد، الصفحة ٩٣
هاء ـ النشاط التعليمي	
١ ـ سياسات النظم التعليمية واستراتيجياتها واعادة تشكيلها	
(١) رسم سياسات تعليمية تكفل تحقيق التوافق بين التعليم وبين الجهود العامة للتنمية	عالم الغد، الصفحات ٨٨ـ٩٠
(٢) توضيح الاستراتيجيات التربوية وتحديدها	١٨م/١ر١٢، الديباجة، الفقرة ١٢ ١٩م/١ر٩، الفقرة ١ر٦
(٣) اعادة تشكيل النظم التعليمية بحيث يراعى فيها على نحو أفضل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	١٨م/١ر١٢، الفقرة ٥ عالم الغد، صفحة ٨٩
٢ ـ اسهام التربية في مكافحة الفقر ومظاهر عدم المساواة	
(١) مشاركة كل فرد في التربية	١٨م/١ر١٢، الفقرتان ٥، ١١(٣)
(٢) محو الأمية	١٩م/١ر٩، الديباجة، الفقرة ٤ ١٩م/١ر٩، الديباجة، الفقرة ٣ر٩
(٣) القضاء على سوء التغذية	١٩م/١ر٩، الديباجة الفقرة ٣ر٩
(٤) تعزيز مشاركة الناس عامة في أنشطة التنمية في اطار برامج محو الأمية الوظيفي وتعليم الكبار، والحركات التعاونية والعمل على تحسين أوضاع الفلاحين	عالم الغد، صفحة ٩٠ ١٨م/١ر١٢، الديباجة والفقرتان ٦ (٤)، ٩ ١٩م/١ر٩، الديباجة، الفقرة ٩

Digitized by UN Library Geneva

الأقسام والموضوعات	الاحالات
٣- التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية	
انظر الاحالات الى " نظام انساني جديد " و " اقرار السلام " في الجزء أولا أعلاه	
٤- تنمية تخطيط التربية وادارتها	
(١) اقامة أجهزة تكفل التكامل بين التغيرات التربوية والتغيرات التي تطرأ على القطاعات الأخرى في المجتمع	عالم الغد ، صفحة ٩٠
(٢) تعزيز القدرات الوطنية على تخطيط التربية وادارتها	عالم الغد ، صفحة ٩٠
(٣) مضاعفة أنشطة البحوث والتنمية من أجل تطور التربية	عالم الغد ، صفحة ٩٠
٥- النهوض بفعالية النظم التعليمية	
(١) النهوض بفعالية النظم التعليمية باستخدام بنى ترتبط بالتنمية وتعزيز تدريب المعلمين واستخدام أساليب ومعدات مناسبة	عالم الغد ، صفحة ٩٠
(٢) اعداد مناهج دراسية تمكن الجميع من اكتساب التقنيات التي تنفعهم في عملهم وربط العمل الانتاجي بالتعليم	عالم الغد ، صفحة ٨٩
واو- الاحصاءات المساندة لمختلف مجالات العمل	
١- الاحصاءات المتعلقة بالتربية	
٢- الاحصاءات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا	
٣- الاحصاءات المتعلقة بالثقافة والاعلام	
الأنشطة الاحصائية بوصفها عناصر في الدراسات والتحاليل التي تلقي الضوء على الأهداف التي ينبغي بلوغها في اطار السعي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد	

Digitized by UN Library Geneva

UNESCO

المؤتمر العام

الدورة العشرون، باريس ١٩٧٨

20 C

٢٠م

Annexe II
20 C/12 Add.
٢٠م/١٢ ضميمة
باريس، ٢٥/١٠/١٩٧٨
الأصل: فرنسي

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

اسهام اليونسكو في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد :
تقرير المدير العام عن تنفيذ القرار ١٩م/١ر٩

طخص

تتضمن هذه الوثيقة نص القرار ١٠٥ت/٤ر١ر٥ الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته الخامسة بعد المائة، بعد أن درس الوثيقة ٢٠م/١٢ "اسهام اليونسكو في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد : تقرير المدير العام عن تنفيذ القرار ١٩م/١ر٩"

ان المجلس التنفيذي،

١ — وقد درس الوثيقتين ١٠٥م ت/٧ و ١٠٤م ت/١٥ اللتين عرضهما المدير العام عليه،

٢ — يهنئ المدير العام على ما بذل من جهود من أجل تعزيز وتنويع اسهام اليونسكو في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، سواء أكان ذلك على مستوى التفكير ونشر المعارف أم على مستوى الأنشطة التي تجرى في مختلف مجالات اختصاص المنظمة؛

٣ — كما يهنئ المدير العام على جودة وجدية الدراسة التي أجريت عن مفهوم "الحاجات البشرية الأساسية" (١٠٥ م ت/٧)،

٤ — ويرى أن الاستراتيجيات العطية للتنمية، التي تنطوي عليها صيغة "الحاجات

Digitized by UN Library Geneva

الأساسية " تتضمن أوجه نقص خطيرة ، وأن هذا المفهوم الضيق لا يصلح أساسا للتخطيط ولوضع برامج لعمل المنظمة في مجال التنمية ،

٥ - ويؤكد فضلا عن ذلك أن برامج المنظمة كما عرضت في الوثيقتين ٢٠م/٤ و ٢٠م/٥ ، بما فيها من تشديد خاص على الطابع الذاتي للتنمية ، وضرورة مشاركة السكان في جهود التنمية ، وتخفيف وازالة الفوارق فيما بين الأمم والجماعات والأفراد ، والحاجة الملحة الى تحسين أوضاع السكان الأقل حظا ، وتحقيق أهداف الانصاف والعدالة والتضامن ، تستهدف تحقيق تنمية الشعوب على أوسع نطاق ممكن كما تستهدف اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

٦ - ويدعو المدير العام الى أن يشارك مشاركة فعالة فيما يبذل من جهود داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف اعداد الاستراتيجية الخاصة بعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية على أن ترتكز هذه المشاركة على القرار ١٩م/١ر٩ ، ومشروع البرنامج والميزانية للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ (٢٠م/٥) ، والخطة متوسطة الأجل (٢٠م/٤) ، والتوجيهات التي قد يود المؤتمر العام في دورته العشرين أن يصدرها اليه في هذا الصدد .

Digitized by UN Library Geneva